

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA

P. O. Box 3243

Telephone: 517 700

Fax: 5130 36

Website: [www. www.au.int](http://www.au.int)

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الحادية والأربعون
20 يونيو - 15 يوليو 2022
لوساكا، زامبيا

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1343 (XLI)Annex

التقرير المرحلي
لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي
إلى المجلس التنفيذي من خلال لجنة الممثلين الدائمين
عن تنفيذ توصيات
المراجعة المحاسبية القضائية ومراجعة الأداء في مفوضية الاتحاد الأفريقي
التي قامت بها شركة برايس ووترهاوس كوبرز



اجتماع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين
المعنية بمسائل المراجعة
مايو 2022
أديس أبابا، اثيوبيا

الأصل: إنجليزي

التقرير المرحلي
لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي
إلى المجلس التنفيذي من خلال لجنة الممثلين الدائمين
عن تنفيذ توصيات
المراجعة المحاسبية القضائية ومراجعة الأداء في مفوضية الاتحاد الأفريقي
التي قامت بها شركة برايس ووترهاوس كوبرز

مقدمة

1-1 الخلفية

1. بالإشارة إلى مقرر المجلس التنفيذي الصادر في فبراير 2021 والذي أشار إلى المقررين EX.CL/Dec.1031(XXXV) و EX.CL/Dec.1057(XXXV) المعتمدين في الدورتين العاديتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين للمجلس التنفيذي، والمعقودتين في يناير 2019 في أديس أبابا، إثيوبيا، وفي يوليو 2019، في نيامي، النيجر، على التوالي والذي أصدر توجيهًا لإجراء مراجعة محاسبية قضائية ومراجعة الأداء المستقلة، وذلك لتحقيق الهدف التالي:

أ) ينبغي إجراء مراجعة محاسبية قضائية ومراجعة الأداء المستقلة بالتوازي مع إعادة هيكلة المفوضية بشأن الإدارة المالية، وتعيين الموظفين، والسفر، والمشتريات لتحديد الموظفين المسؤولين والأسباب الجذرية للمخالفات والانتهاكات للنظم واللوائح المالية.
ب) بشأن استخدام الرسوم / التكاليف الإدارية التي تتلقاها إدارة صناديق الشركاء؛
ج) وبشأن استخدام صندوق السلام ووضعه ورصيده لعام 1993.

2. بحث المجلس التنفيذي المراجعة التي أجرتها شركة برايس ووترهاوس كوبرز في فبراير 2021 ووافق على توصياتها الواردة فيه في مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1107(XXXVIII) بشأن تقرير المراجعة المحاسبية القضائية لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ويوجه المقرر مفوضية الاتحاد الأفريقي بما يلي:
أ) اتخاذ إجراءات تأديبية فورية، بما يتماشى مع لوائح ونظم العاملين، ضد الموظفين المحددين المذكورين في تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز باعتبارهم مسؤولين عن انتهاك نظم ولوائح الاتحاد؛
ب) أن يقدم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تقريرًا عن تنفيذ توصيات المراجعة المحاسبية القضائية إلى المجلس التنفيذي خلال دورته العادية التاسعة والثلاثين في يونيو/ يوليو 2021. وينبغي أن يتضمن هذا التقرير جداول زمنية واضحة ومواعيد نهائية للتدابير التي اتخذتها المفوضية فيما يتعلق بتنفيذ رقابة المراجعة المحاسبية القضائية.
ج) إجراء مراجعة شاملة تشمل ملفات الموظفين التي لم تغطها شركة برايس ووترهاوس كوبرز حيث أن حجم العينة للمراجعة المحاسبية الجنائية لم يشمل سوى 112 ملفًا، وكذلك إجراء مراجعة للفترة من عام 2019 إلى عام 2020 التي لم تغطها شركة برايس ووترهاوس كوبرز في جميع المجالات المطلوبة للمراجعة.

3. أشار المقرر كذلك إلى "مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1031(XXXIV) ووجه المفوضية إلى تنفيذ جميع توصيات تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز بشأن المراجعة المحاسبية القضائية ومراجعة الأداء لمفوضية الاتحاد الأفريقي دون مزيد من التأخير، بما في ذلك معاقبة الموظفين بسبب المخالفات وعدم الامتثال لمختلف قواعد ولوائح الاتحاد الأفريقي ويحث جميع الأطراف المعنية على ضمان تنفيذها الفعال.

4. يتمثل الغرض من هذا التقرير في تقديم "التحديث الثاني" عن التقدم المحرز في تنفيذ توصية تقرير المراجعة المحاسبية القضائية إلى المجلس التنفيذي من خلال لجنة الممثلين الدائمين.

2-1 النطاق

5. يشمل هذا التقرير عملية إدارة النتائج التي تقوم بها مفوضية الاتحاد الأفريقي بناءً على التوصيات الواردة في تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز بشأن المراجعة المحاسبية القضائية ومراجعة الأداء لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة 2012-2018. ويشمل أيضًا التدابير التي اتخذتها مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن القضايا المنهجية التي أثارها مراجعو شركة برايس ووترهاوس كوبرز والتي تتطلب إما إجراء حاليًا أو مستقبليًا.

3-1 هيكل التقرير

6. يتم تقديم التقرير في ثلاثة (3) أقسام رئيسية (ملاحظة: كان هذا هو نفس التنسيق المستخدم عند إصدار "التحديث الأول"):

- 1-6 القسم الأول: إدارة النتائج - العقوبات والتدابير ضد الموظفين الذين حددتهم شركة برايس ووترهاوس كوبرز باعتبارهم مسؤولين عن المخالفات وانتهاكات لوائح وقواعد الاتحاد الأفريقي؛
- 2-6 القسم الثاني: القضايا المنهجية - التدابير المتخذة لمعالجة القضايا المنهجية بشأن الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، والسياسة والإطار القانوني؛ والمزيد من العمل والاستنتاج.
- 3-6 القسم الثالث: الملاحق.

4-1. القيود

7. إذ يلاحظ أن القضايا التي تم الإبلاغ عنها بشأن " المراجعة المحاسبية القضائية" تخضع حالياً إما لعملية التحقيق/ تقصي الحقائق بما يتماشى مع متطلبات لوائح ونظم العاملين أو معروضة أمام القضاء، ومن ثم فإن هذا التقرير المرحلي لا يشير إلى الموظفين المعنيين بالاسم، ولا يكشف عن معلومات يمكن توقعها بشكل معقول للكشف عن هوية المعنيين. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه حيثما تم فرض عقوبات محددة ضد الموظفين، فإن هذه العقوبات لا تزال عرضة للاستئناف، بما يتماشى مع لوائح وقواعد الاتحاد الأفريقي.

القسم الاول

إدارة العواقب- العقوبات والتدابير ضد الموظفين الذين تحددهم شركة برايس ووترهاوس كوبرز على أنهم مسؤولون عن المخالفات وانتهاكات لوائح وقواعد الاتحاد الأفريقي

8. تجدر الإشارة إلى أن الغرض الرئيسي من استعراض المراجعة هو إجراء تحقيق جنائي في ارتكاب أخطاء محتملة و/أو سوء استخدام و/أو سوء إدارة موارد مفوضية الاتحاد الأفريقي. أشار تقرير برايس ووترهاوس كوبرز إلى ارتكاب خطأ محتمل و/أو سوء استخدام و/أو سوء إدارة الموارد في المجالات أدناه حيث تم تقديم أسماء الأفراد الرئيسيين:

1-8. التوظيف وتجديد العقود؛

2-8. الشراء والسفر؛

3-8. إدارة أموال الدول الأعضاء والشركاء (وهذا يشمل إدارة التكاليف الإدارية)؛

4-8. الممارسات المالية والمحاسبية؛

إدارة ص 8-5. ندوق الاتحاد الأفريقي للسلام.

9. من ناحية أخرى، أشار تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز إلى ارتكاب خطأ محتمل و/أو سوء استخدام و/أو سوء إدارة الموارد في المجالات أدناه حيث تم تقديم أسماء الأفراد الرئيسيين:

1-9. التوظيف وتجديد العقود؛

2-9. الشراء والسفر؛

3-9. إدارة صناديق الدول الأعضاء والشركاء (وهذا يشمل إدارة التكاليف الإدارية)؛

4-9. الممارسات المالية والمحاسبية؛

5-9. إدارة صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام.

10. في هذا الصدد، قدمت شركة برايس ووترهاوس كوبرز قائمة بالأفراد الرئيسيين الذين تم تحديدهم على أنهم متورطون شخصياً في ارتكاب خطأ محتمل وسوء استخدام و/أو سوء إدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي. تلخص الأقسام أدناه المجالات ذات الصلة والموظفين المعنيين والإجراءات التي اتخذتها الإدارة (حالة إدارة النتائج) وفقاً للوائح ونظم العاملين. ومن أجل متابعة تنفيذ المراجعة المحاسبية القضائية، شكل رئيس المفوضية فرقة عمل رفيعة المستوى لمتابعة تنفيذ توصيات المراجعة المحاسبية القضائية المتعلقة بإدارة النتائج بقيادة سعادة نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

أولاً: أنشطة فرقة العمل الرفيعة المستوى لمتابعة التنفيذ بشأن إدارة النتائج

11. تم تشكيل فرقة عمل رفيعة المستوى لمساعدة الرئيس في معالجة نتائج المراجعة على النحو المبين في المراجعة المحاسبية القضائية لمفوضية الاتحاد الأفريقي في الفترة 2012-2019 وتعزيز الحوكمة والمساءلة من خلال المتابعة الفعالة لتنفيذ توصيات المراجعة المحاسبية القضائية.

12. كما يمكن تذكره من التقرير الأولي، فإن اختصاصات فرقة العمل رفيعة المستوى هي كما يلي:

(أ) دراسة توصيات المراجعة المحاسبية القضائية وإسداء المشورة للرئيس بشأن تنفيذ توصيات المراجعة المحاسبية القضائية.

(ب) استعراض القائمة التي قدمتها شركة برايس ووترهاوس كوبرز للأفراد المسؤولين عن الأدوار الرئيسية التي أدت إلى مخالفات على النحو المبين في المراجعة المحاسبية القضائية باتباع الأحكام ذات الصلة من لوائح ونظم العاملين، والنظم واللوائح المالية.

- ج) توجيه جميع إدارات المفوضية للإسراع في تنفيذ توصيات المراجعة المحاسبية القضائية المتعلقة بإدارة النتائج.
- د) توجيه إدارة الموارد البشرية بمساعدة مكتب المستشار القانوني لاتباع الإجراءات الواجبة في التحقيق في المخالفات المحددة بما يتماشى مع المواد 58 و59 و60 و61 من لوائح ونظم العاملين.
- هـ) توجيه إدارة الموارد البشرية في عملية تقصي الحقائق أثناء عملية التحقيق.
- و) دراسة نتائج عملية تقصي الحقائق وتقديم المشورة للرئيس بناءً على ذلك.
- ز) توصية الرئيس بأي إجراء ضروري بناءً على جدية كل حالة وخطورتها على أساس لوائح ونظم العاملين والنظم واللوائح المالية.
- ح) مراجعة توصيات مجلس التأديب وإبداء الرأي لرئيس المجلس بشأنها.
- ط) دراسة/ متابعة جميع القضايا المتعلقة الأخرى التي أعدها إدارة الموارد البشرية لتقديمها إلى المجلس التأديبي دون تأخير.
- ي) استعراض تشكيل مجلس التأديب
- ك) صياغة القسم الخاص بإدارة النتائج لإدراجه في التقرير عن تنفيذ المراجعة المحاسبية القضائية الذي سيقدم إلى الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي المزمع عقدها في تشاد في يوليو 2021.
- ل) اتخاذ أي إجراء ضروري يطلبه الرئيس لتنفيذ توصيات المراجعة المحاسبية القضائية المتعلقة بإدارة النتائج.

13. تشكلت فرقة العمل من خمسة (5) أعضاء من المفوضية:

- أ) سعادة نائب الرئيس - رئيساً
- ب) ديوان الرئيس- عضواً
- ج) مستشار من ديوان الرئيس - عضواً
- د) مكتب الرقابة الداخلية- عضواً
- هـ) مكتب المستشار القانوني- عضواً
14. تم تصنيف عمل وتوصيات فرقة العمل على أنها سرية للحفاظ على نزاهة العمل وتجنب أي تأثير لا داعي له قد يمارس على العملية.
15. حددت فرقة العمل منذ البداية التحديات التي قد تواجهها ووضعت الخطوط العريضة للأسئلة التالية التي يتعين عليها معالجتها لتسيير عملها بطريقة سليمة:
- أ) ما هي القواعد واللوائح المعمول بها بشأن سوء السلوك الفردي؟
- ب) ما هي الإجراءات في حالة وجود مزاعم ضد مسؤول منتخب؟
- ج) ماذا يحدث إذا غادر الموظفون الاتحاد الأفريقي؟
- د) ماذا يحدث إذا تم نقل الموظفين إلى مؤسسة أخرى للاتحاد الأفريقي؟
- هـ) هل عملية تقصي الحقائق المذكورة في لوائح ونظم العاملين لا تزال سارية بعد هذا المراجعة المحاسبية القضائية؟
- و) هل يمكن للرئيس تعليق أحد الموظفين حيث تقوم إدارة الموارد البشرية بإعداد التهم لجلسات استماع الرئيس واجلس التأديب؟

16. عالجت فرقة العمل الأسئلة المذكورة أعلاه، من خلال ملاحظة أن لوائح ونظم العاملين في الفصل الثالث عشر - المسائل التأديبية قد حددت قواعد مختلفة حول كيفية التعامل مع سوء السلوك الفردي والإجراءات القانونية الواجب اتباعها والعقوبات التي قد تترتب على سوء السلوك إذا ثبت ذلك. ومنها القاعدة 58 - أفعال سوء التصرف، حددت قائمة غير شاملة لسوء السلوك، والتي تسمح للرئيس بتقديم التهم التي تعتبر أنها تندرج تحت سوء السلوك وتوجيه الاتهام إلى الموظف.

17. تحدد النظم واللوائح المالية (التي أصبحت القواعد المالية منذ اعتمادها في فبراير 2022) أيضاً الإجراءات إذا فشل الموظف في مراعاة النظم واللوائح المالية، وتوجه العاملين في المادة 107 من القواعد المالية. الامتثال والعقوبات على خرق القواعد واللوائح، بضرورة الامتثال للقواعد المالية وأي قواعد وأنظمة

أخرى، والتعليمات الإدارية والإجراءات الصادرة عن الأمر بالصرف فيما يتعلق بالقواعد المالية. تعتمد القواعد المالية على لوائح ونظم العاملين لتوضيح إجراءات الانتهاك وفقاً للوائحها.

18. تم تحديد الإجراءات القانونية الواجب اتباعها في أي إجراء تأديبي في المادة 59 من لوائح ونظم العاملين- الإجراءات التأديبية، التي تنص على أن إجراءات مجلس التأديب التي تملّي التطبيق الصارم لتقصي الحقائق، وإخطار الموظف المحدد، وفرصة للدفاع عن نفسه/ نفسها بشأن التهم المحددة بصيغة مكتوبة والقدرة على المثول أمام مجلس الإدارة وتقديم دفاعه.

19. أدرجت لوائح ونظم العاملين عقوبات في شكل تدابير إدارية وتأديبية لسوء السلوك المحتمل إذا ثبت من خلال الإجراءات التأديبية. ويجوز للرئيس أن يختار التدابير الإدارية، مثل التحذير الشفوي أو الكتابي أو التوبيخ ضد أحد الموظفين على النحو المبين في المادة 61.2 من لوائح ونظم العاملين. وفي حالات أكثر خطورة، يكون لدى الرئيس مجموعة من الإجراءات التأديبية الأخرى التي يمكن استخدامها، بناءً على توصية مجلس التأديب، على النحو المبين في المادة 61.3 من لوائح ونظم العاملين.

20. في الظروف التي توجد فيها مزاعم ضد مسؤول منتخب، ولا تتطرق لوائح ونظم العاملين إلى هذه المسألة، ومع ذلك، فإن الفقرة 4 من المادة 107 من القواعد المالية (الامتثال والعقوبات لخرق القواعد واللوائح) تقدم إجابة واضحة إذا مارس المسؤول المنتخب أي مخالفات، حيث نصت المادة 107 على أنه " في حالة حدوث الانتهاك من قبل مسؤول منتخب - يجب إحالة الأمر إلى المجلس التنفيذي ".

21. إذا تخلى الموظفون عن خدمة الاتحاد، فإن الخيارات محدودة للغاية لتصحيح أي سوء سلوك ربما حدث من قبل الموظف السابق. قد يختار الاتحاد الاتصال بالدولة العضو التي جاء منها الموظف السابق واستخدام القنوات الدبلوماسية لاتخاذ نوع من الإجراءات بشأن الموظف السابق، ويوصى بذلك بشكل خاص إذا كان هناك أي مخالفات مالية لم يتم معالجتها قبل مغادرة الموظف السابق، ويمكن أن يُطلب من الدولة العضو ما إذا كان بإمكانها المساعدة في استرداد الأموال إذا ثبتت الادعاءات.

22. في حالة عدم توفر الخيارات المذكورة أعلاه، حيث لا يمكن فعل أي شيء، يجب على الاتحاد السعي للحصول على موافقة أجهزة السياسات لتعويض أي أموال مستحقة الدفع للاتحاد كخسائر وإزالتها من سجلات الاتحاد الأفريقي.

23. عند معالجة سوء السلوك المحتمل من قبل موظف انتقل إلى جهاز آخر، يمكن أن يبدأ الرئيس أو أي رئيس آخر للجهاز إجراءات سوء السلوك والتأديب على النحو المنصوص عليه في القواعد 58 و59 و60 و61 و62 من لوائح ونظم العاملين. وفي الحالات التي ينتقل فيها الموظفون من المفوضية إلى مؤسسة / جهاز آخر للاتحاد الأفريقي، يكون لرئيس ذلك الجهاز السلطة والمسؤولية لبدء العملية التأديبية وفقاً للمادة 59 من لوائح ونظم العاملين.

24. في هذه الحالة، يجوز للرئيس إحالة المراجعة المحاسبية القضائية رسمياً بالإضافة إلى جميع الوثائق ذات الصلة إلى رئيس الجهاز ذي الصلة ويطلب منه/ منها بدء الإجراءات القانونية على النحو المبين في المادة 59 التي يشرع بموجبها مدير إدارة الموارد البشرية في ذلك الجهاز في عملية تقصي الحقائق متبوعة بإجراءات تأديبية قابلة للتطبيق.

25. أكدت فرقة العمل رفيعة المستوى أن إجراء المراجعة المحاسبية القضائية لا يستبعد عملية الإجراءات التأديبية على النحو المبين في لوائح ونظم العاملين. وتتص المادة 59(1) أن " مدير الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية أو السلطة المختصة في أي جهاز آخر سوف يقوم، عند تلقي معلومات عن خرق الموظف للالتزام المنصوص عليه في لوائح ونظم العاملين والنظم واللوائح المالية والقواعد واللوائح الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الإشعارات الإدارية، بإجراء عملية تقصي الحقائق وإخطار الموظف المعني على الفور، بشرط ألا يضر هذا الإشعار بالتحقيق."، مما يشير إلى أن المعلومات التي ستكون الأساس لعملية تقصي الحقائق يمكن أن تأتي من أي مصدر، والتي يمكن أن تشمل بشكل معقول المراجعة المحاسبية القضائية.

26. يجب اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في كل مرحلة من مراحل العملية للحصول على نتيجة ناجحة في إثبات حدوث سوء السلوك المحدد. علاوة على ذلك، سيؤدي عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة إلى رفض مجلس التأديب لأي حالة للنظر فيها. إذا تم اتخاذ إجراء تأديبي ضد أحد الموظفين من قبل الرئيس من خلال عملية لا تتبع الإجراءات الموضحة في لوائح ونظم العاملين، فإنه يجوز له رفع دعوى أمام المحكمة الإدارية ضد الاتحاد بسبب عدم امتثاله للوائح ونظم العاملين.
27. بمجرد تقديم التوضيحات المذكورة أعلاه وبناءً على توصية فرقة العمل رفيعة المستوى، أصدر رئيس المفوضية تعليماته إلى مدير إدارة الموارد البشرية بالبدء، بما يتماشى مع المادة 59 من لوائح ونظم العاملين، في عملية تقصي الحقائق بناءً على المراجعة المحاسبية القضائية ويجب إخطار الموظف المعني على الفور، بشرط ألا يؤثر هذا الإخطار على عملية تقصي الحقائق.
28. عند إجراء أي عملية تقصي الحقائق، تم توجيه إدارة الموارد البشرية بتطبيق القواعد بأشد الشروط على النحو المبين في لوائح ونظم العاملين. كان من المتوقع أن تقوم عملية تقصي الحقائق بتحليل المخالفات التي تم تحديدها على النحو المبين في توصيات المراجعة المتعلقة بإدارة النتائج والتوصل إلى توصية واضحة تشمل جميع الموظفين المتورطين في أي مخالفة محتملة قد تكون خاضعة للمساءلة حتى لو كانت تحت أي ظرف من الظروف، تم حذفها من قبل المراجعة المحاسبية القضائية. تتمثل مجالات المخالفة والمسائل التي يجب معالجتها كما حددتها شركة برايس ووترهاوس كوبرز للمراجعة المحاسبية القضائية فيما يلي:

الرقم	مجال المخالفة	عدد الموظفين الذين تم تحديدهم	المشكلة	فترة البداية	حالة القضايا
1	عملية تعيين الموظفين وتجديد العقود	اثنان (2)	التجديد غير المنتظم لعقود الخدمة لأجل محددة والقصيرة الأجل والخاصة حيث يتم تجديد عقود الموظفين تلقائياً دون تقييمات الأداء المطلوبة وتبرير التجديدات من الإدارات المستخدمة وذلك انتهاكاً للمادة 33.3 من لوائح ونظم العاملين	بدءاً من فترة المراجعة المحاسبية القضائية (2012)	براءة الموظفين من الادعاءات وإبلاغهما بذلك
		واحد (1)	التعيينات بالوكالة التي تفتقر إلى موافقة الرئيس	بدءاً من فترة المراجعة المحاسبية القضائية (2012)	براءة الموظف من الادعاء وإبلاغهم بذلك
		اثنان (2)	توصيات مشكوك فيها بشأن التوظيف والتعيين وتجديد العقود من قبل رؤساء المديرية بما يتعارض مع لوائح ونظم العاملين	بدءاً من فترة المراجعة المحاسبية القضائية (2012)	براءة موظف من الادعاء وإخطاره بذلك. أرسل الآخر إلى مجلس التأديب للنظر فيه.
		واحد (1)	عدم إعطاء مهام لموظف داخل إدارة	بدءاً من فترة المراجعة المحاسبية القضائية (2012)	كانت هذه قضية ضد مسؤول منتخب سابق ولا يمكن لفرقة العمل معالجتها
		اثنان (2)	تعيين موظفين لفترات قصيرة في مهام الإنابة	بدءاً من فترة المراجعة المحاسبية القضائية (2012)	برأ الموظفان من الادعاءات وأبلغا بذلك
		اثنان (2)	التأخير وعدم الرد من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي أثناء إجراءات قضية المحكمة الإدارية.	2016	تم استلام تقرير مكتب الرقابة الداخلية عن القضية. تنتظر القضية أن

الرقم	مجال المخالفة	عدد الموظفين الذين تم تحديدهم	المشكلة	فترة البداية	حالة القضايا
					تنظر فيها فرقة العمل.
2	ممارسات الشراء والسفر	واحد (1)	سلف غير مسددة لفترة طويلة تصل إلى 18 مليون دولار أمريكي اعتباراً من 31 ديسمبر 2018.	بدأ من عام 2008	تم تبرئة الموظف من الادعاء وإخطاره بذلك
		اثنان (2)	تم تعيين خبير استشاري في عملية توظيف مشكوك فيها وتم استيعابه في وقت لاحق في المفوضية للاضطلاع بنفس العمل على الرغم من الثغرات الملحوظة في الخبرة.	2017	تم تبرئة الموظفين بذلك وإخطارهما بذلك
		ستة (6)	تسليم مشكوك فيه لأصناف تم شراؤها بقيمة إجمالية قدرها 1.6 مليون دولار أمريكي من العينة التي تمت مراجعتها. ويشمل ذلك حالة تم فيها شراء مولدات لمنازل المفوضين.	بين 2013-2017	تم تبرئة جميع الموظفين الستة من الادعاءات وإخطارهم بذلك
3	الممارسات المالية والمحاسبية	واحد (1)	التأخر/ عدم استرداد سلفة السفر البالغة 150 ألف دولار أمريكي	منذ عام 2013	براءة الموظف من الادعاء وإبلاغه وفقاً لذلك
4	إدارة صناديق الدول الأعضاء والشركاء	ثلاثة (3)	عدم إدراج التكاليف الإدارية البالغة 22 مليون دولار أمريكي كأموال متاحة أثناء عملية إعداد الميزانية، وذلك بتسجيلها خطأً كالتزام.	بدءاً من فترة المراجعة المحاسبية القضائية (2012)	تم تبرئة الموظفين الثلاثة جميعاً من الادعاءات وإبلاغهم بذلك
		ثلاثة (3)	الإغلاق غير المتسق لحسابات الشركاء الخاملة/ المعقولة منذ فترة طويلة بأرصدة تصل إلى 27 مليون دولار أمريكي لحسابات مختلفة (مثل حساب التكاليف الإدارية وصندوق السلام) خلال فترة المراجعة وبما يتعارض مع النظم واللوائح المالية، وبالتالي تقديم وسيلة لإساءة استخدام بسبب انعدام الشفافية والمساءلة، حيث لم تخضع الأموال لعملية إعداد الميزانية.	بدءاً من فترة المراجعة المحاسبية القضائية (2012)	تم تبرئة الموظفين الثلاثة جميعاً من الادعاءات وتم إبلاغهم بذلك
		واحد (1)	احتمال عدم الإبلاغ عن دخل "التكاليف الإدارية" حيث تم الإبلاغ عن الدخل بعد خصم التكاليف الأخرى مثل الخسارة على صرف العملة الأجنبية.	بدءاً من فترة المراجعة المحاسبية القضائية (2012)	تم تبرئة الموظف من الادعاء وإخطاره وفقاً لذلك.
		ثلاثة (3)	خرق محتمل لاتفاقيات الشركاء حيث يتم الاحتفاظ بأموال الشركاء في حسابات بنكية مختلطة مقابل اتفاقيات التمويل التي تتطلب في عدد من الحالات حسابات بنكية مخصصة لأموال المشروع المعني.	بدءاً من فترة المراجعة المحاسبية القضائية (2012)	تم تبرئة الموظفين الثلاثة جميعاً من الادعاءات وإبلاغهم بذلك.
		واحد (1)	التمويل المسبق غير الإجرائي، والتمويل المشترك، وتحميل النفقات غير المؤهلة من المشاريع الممولة من الشركاء إلى الصندوق العام.	بدءاً من فترة المراجعة المحاسبية القضائية (2012)	براءة الموظف من الادعاء وإبلاغه وفقاً لذلك.

الرقم	مجال المخالفة	عدد الموظفين الذين تم تحديدهم	المشكلة	فترة البداية	حالة القضايا
5	حساب صندوق السلام.	اثنان (2)	إغلاق أرصدة الحسابات الخاملة وحسابات الشركاء البالغة 28 مليون دولار أمريكي لصندوق السلام على أساس أنها مخصصة للأنشطة المتعلقة بالسلام والأمن، مع عدم وجود دليل على موافقة الشركاء المحددين على السماح بإغلاق الأرصدة إلى صندوق السلام.	بدءاً من فترة المراجعة المحاسبية القضائية (2012)	تم تبرئة موظف من الادعاء وإخطاره بذلك. تنتظر القضية الأخرى أن تنتظر فيها فرقة العمل.
		واحد (1)	نفقات غير مؤهلة قدرها 2,2 مليون دولار أمريكي تتعلق بسداد النفقات غير المؤهلة المتكيدة لدعم مشروع "بناء السلام وأنشطة الانتقال للاتحاد الأفريقي".	منذ 2003	براءة الموظف من الادعاء وإبلاغه بذلك.
		واحد (1)	تحريف الحقائق في ردود مكتوبة على رئيس المفوضية	2016	تنتظر أن تنتظر فيها فرقة العمل

ملحوظة: تمثل كل حالة موظفا فردي (أو موضوع التحقيق) وقد يكون لموظف واحد أكثر من تهمة واحدة. كما قد يتم مسح بعض الرسوم المفروضة على الموظفين بينما قد يتم إرسال الرسوم الأخرى المفروضة على نفس الموظفين إلى مجلس التأديب.

29. في ضوء مجالات المخالفات ولوائح ونظم العاملين، تم تحديد المخالفات والموظفين في تقرير المراجعة المحاسبية القضائية المستقلة ومراجعة الأداء، باعتبارهم مسؤولين عن انتهاك القواعد واللوائح الخاصة بالإجراءات الإدارية المتعلقة بالنتائج ذات الصلة، والتي كان من بينها 12 موظفاً تم تحديدهم وطلب الرد على الادعاءات الواردة في تقرير مراجعة شركة برايس ووترهاوس كوبرز. حددت عملية تقصي الحقائق التي قامت بها إدارة الموارد البشرية وأشرفت عليها فرقة العمل رفيعة المستوى موظفين إضافيين لم يشاركوا في البداية في تقرير المراجعة المحاسبية القضائية.

30. أبلغت إدارة الموارد البشرية كل موظف أن التصنيفات النهائية لتصرف من حيث كونه يشكل سوء سلوك بموجب لوائح ونظم العاملين ستحدد في نهاية عملية تقصي الحقائق وفقاً للمادة 59.2 من نظم ولوائح العاملين التي تنص على أنه "إلى حين إجراء التحقيق أنجزت دعوى ظاهرة الواجهة ضد الموظف، ولا يجوز لمدير الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية أن يتوصل إلى أي استنتاج بالإشارة إلى اسم الموظف دون دعوة الموظف المعني وطلب التعليق على الحقائق المتعلقة به."

31. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت إدارة الموارد البشرية الموظفين بالمادة 59.4 من لوائح ونظم العاملين أنه في حالة انتهاء عملية تقصي الحقائق، ولم تثبت أي قضية ضد الموظف، "تُعلق القضية المعنية دون اتخاذ أي إجراء إضافي ويجب على مدير الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية إبلاغ الموظف بذلك على الفور".

32. بيّن لكل موظف أيضاً أنه في حالة وجود دليل يشير إلى أي سوء سلوك لأول وهلة، يمكن اتباع إجراءات أخرى وفقاً للمادة 59.5 من لوائح العاملين، والتي تنص على ما يلي:

33. "... حيثما ثبتت، على أساس تقرير تقصي الحقائق الذي أعده مدير الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية ورد الموظف عليه، دعوى ظاهرة الواجهة ضد الموظف، يتعين على مدير الشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية رفع دعوى ضد الموظف لدى مجلس التأديب من خلال أمانته بعد موافقة الرئيس أو السلطة المختصة في أي جهاز آخر ...".

ثانياً: التحديات التي تواجه فرقة العمل رفيعة المستوى

34. عقدت فرقة العمل رفيعة المستوى، في إطار الوفاء بالولاية التي منحها لها رئيس المفوضية، سلسلة من الاجتماعات لاستعراض الحالات التي تم تفصيلها في الأقسام اللاحقة. واجهت فرقة العمل، في هذه العملية، التحديات التالية:

1-34 النتائج التي توصلت إليها شركة المراجعة (شركة برايس ووترهاوس كوبرز) بشأن العاملين المحددين، لا يمكن استخدامها بالكامل كأساس لعملية تقصي الحقائق، حيث كان على فرقة العمل تحسين وتوسيع نطاق عملية تقصي الحقائق وتضمين موظفين إضافيين يتعين عليهم الرد على نتائج تقصي الحقائق والذين لم يتم تحديدهم في تقرير المراجعة المحاسبية القضائية.

2-34. تلاحظ إدارة الموارد البشرية بيان إخلاء المسؤولية الوارد في الصفحة 41/40 من المراجعة المحاسبية القضائية، والذي ينص على أن " هذا التقرير يحتوي ويشير إلى المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء المقابلات التي أجريت مع الأفراد الذين ربما لم تتمكن شركة برايس ووترهاوس كوبرز من التحقق منها. لقد رأينا أن من الضروري تضمين هذه المعلومات لتوفير سياق للنتائج. تعتبر الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا التقرير استنتاجاتنا، وهي تستند إلى المعلومات والأدلة التي تم جمعها، ولا ينبغي اعتبارها إظهاراً لإدانة أي طرف أو براءته ولا جميع الأطراف."

3-34. بعد مراجعة رد كل موظف، والمستندات الداعمة المقدمة، وإخلاء المسؤولية المذكور أعلاه، لاحظت فرقة العمل أن التحقيق الذي أجراه مراجعو المراجعة المحاسبية القضائية كان غامضاً وغير حاسم في عدة حالات. كانت التقييمات التي أجرتها شركة برايس ووترهاوس كوبرز فيما يتعلق ببعض القضايا تفتقر إلى التحليل التفصيلي والشمول، ولم تشر إلى أدلة محددة تدعم الادعاءات. لم يتصل مراجعو المراجعة المحاسبية القضائية بمعظم الموظفين المذكورين أعلاه للحصول على أي توضيح قبل التوصل إلى استنتاجاتهم. وفي هذا الصدد، كان على فرقة العمل أن تطلب من مكتب الرقابة الداخلية عدة مرات إجراء مزيد من التحقيق في هذه القضايا.

4-34. رداً على الرسائل الموجهة إلى الموظفين المحددين في إطار عملية تقصي الحقائق، تراوحت ردود الموظفين من بضع صفحات إلى مئات الصفحات من الوثائق التي كان على فرقة العمل استعراضها للتأكد مما إذا كانت الادعاءات قد عولجت بالكامل أو إذا كان ينبغي إحالة القضية إلى مجلس التأديب للنظر فيها. استغرقت هذه العملية وقتاً طويلاً لأعضاء فرقة العمل وهي مسؤولة جزئياً عن بطء وتيرة حل القضايا المحددة.

5-34. أثناء عملية تقصي الحقائق، بمجرد إرسال خطاب أو استيضاح إلى الموظفين المحددين، طلب بعض الموظفين الذين أشاروا إلى خطورة الادعاءات وقتاً إضافياً للرد فوق الإطار الزمني المشار إليه في البداية في الرسالة. قامت فرقة العمل عند النظر في الادعاءات والوقت الذي سيحتاج فيه الموظفون المحددون للرد بمنح تمديدات لإظهار الإنصاف للموظفين المحددين وكون العملية شفافة. وفي حين أن التمديد كان ضرورياً، إلا أنهم أدوا إلى تأخير النظر في الردود وكان لذلك تأثير عام على سير عمل فرقة العمل.

كانت ردود بعض الموظفين المحددين، مع كونها تتألف من مئات الصفحات، مليئة بالوثائق الفنية التي تتطلب من مكتب الرقابة الداخلية إلقاء نظرة فاحصة على الوثائق والتأكد من صحتها دفاعاً عن الموظفين المحددين.

6-34. بالإضافة إلى ذلك، بينما تم تكليف إدارة الموارد البشرية بتحليل ردود الموظفين المحددين، فإن الخبرة لتقييم الوثائق الفنية (أي المستندات المالية) غير متوفرة في إدارة الموارد البشرية،

وبالتالي كان على المفوضية الاعتماد على محقق مكتب الرقابة الداخلية (لدى مكتب الرقابة الداخلية محقق واحد فقط) يتعامل مع المجالات الفنية، ولكن نظرًا لحجم الوثائق التي يجب تحليلها، لم يكن قوام الموظفين في مكتب الرقابة الداخلية كافيًا لإجراء تقييم شامل للوثائق الفنية المالية التي أخرجت عمل فرقة العمل.

ثالثًا: معلومات مستكملة حول عمليات تقصى الحقائق الختامية (12 حالة)

35. خلال الفترة التي يشملها التقرير السابق، قامت فرقة العمل بتحديث نتائج ثلاث قضايا مدرجة أدناه، والتي تم إغلاقها بناءً على توصية إدارة الموارد البشرية وموافقة فرقة العمل حيث لم تكن هناك قضية ظاهرة الواجهة ضد الموظفين الثلاثة. وتتعلق الحالات الثلاث بالادعاءات التالية:
- الحالة 1** - الادعاء فيما يتعلق بالانخراط في التمديدات غير المنتظمة لعقود الخدمة المحددة المدة، والقصيرة الأجل وعقود الخدمة الخاصة دون تقييم الأداء المطلوب وتبرير التمديد من الإدارات المستخدمة وذلك انتهاكًا للوائح ونظم العاملين.
- الحالة 2** - الادعاء المتعلق بالتأخر في الاسترداد أو في بعض الحالات عدم استرداد سلف السفر والأموال المستلفة الصادرة للموظفين وقدرها 150،000 دولار أمريكي.
- الحالة 3** - ادعاء بوجود شك في تسليم أصناف تم شراؤها بقيمة 1.6 مليون دولار أمريكي من عينة من المعاملات التي تم استعراضها، بما في ذلك صفقة تم فيها شراء مولدات لمنازل المفوضين.
36. منذ تقديم التقرير الأخير، تم حل ست قضايا إضافية، وكان ملخص القضايا كما يلي:
- الحالة 4**
37. وصف تقرير المراجعة أربعة (4) ادعاءات ضد أحد الموظفين على النحو التالي:

عدم إدراج التكاليف الإدارية البالغة 22 مليون دولار أمريكي

38. حدد التقرير فشل الموظف في إدراج التكاليف الإدارية البالغة 22 مليون دولار كأموال متاحة أثناء عملية إعداد الميزانية. ذكر التقرير أيضًا أن هناك عمليات إغلاق غير متسقة لحسابات الشركاء المعلقة منذ فترة طويلة بأرصدة تصل إلى 27 مليون دولار لحسابات مختلفة (مثل حساب التكاليف الإدارية وصندوق السلام) خلال فترة المراجعة، مما يمثل وسيلة لإساءة استخدام الأموال بسبب نقص الشفافية والمساءلة.

الإدارة غير السليمة لصناديق الدول الأعضاء والشركاء

39. زعم التقرير تورط الموظف في انتهاكات محتملة لاتفاقيات الشركاء حيث تم الاحتفاظ بأموال الشركاء في حسابات بنكية مختلطة مقابل اتفاقيات التمويل التي تتطلب في عدد من الحالات حسابات مصرفية مخصصة لأموال المشروع المعني. وأثبت كذلك أنه كان هناك خرق للإجراءات المالية والتمويل المشترك وتحميل النفقات غير المؤهلة من المشاريع الممولة من الشركاء إلى الحساب العام.

التسجيل غير السليم لحساب صندوق السلام

40. كشف التقرير أيضًا عن إغلاق أرصدة من حسابات الشركاء غير النشطة بشكل رئيسي والتي تبلغ 28 مليون دولار لصندوق السلام على أساس أنها مخصصة للأنشطة المتعلقة بالسلام والأمن مع عدم وجود دليل على موافقة الشركاء المحددين على السماح بالأرصدة على أن تكون مغلقة أمام صندوق السلام.

الإدارة غير السليمة لحساب صندوق السلام

41. ذكر تقرير المراجعة المحاسبية القضائية أن هناك 2.2 مليون دولار من النفقات غير المؤهلة التي تتعلق بسداد النفقات غير المؤهلة التي تم تكبدها لدعم أنشطة بناء السلام والانتقال لمشاريع الاتحاد الأفريقي التي تم تمويلها بمبلغ 12 مليون دولار من قبل الاتحاد الأوروبي نتيجة اتفاقية ثنائية بين الاتحاد الأوروبي

والاتحاد الأفريقي بعنوان: **دعم بناء السلام والأنشطة الانتقالية للاتحاد الأفريقي**. ويعزو التقرير النفقات غير المؤهلة إلى الفترة من 4 يوليو 2003 إلى 31 ديسمبر 2008.

42. في ضوء الادعاء والطلب من عملية تقصي الحقائق، رد الموظف على الادعاء عبر البريد الإلكتروني، وقدم شرحًا مستفيضًا عن كل ادعاء، والذي تم تلخيصه على النحو التالي:

43. **عند عدم إدراج التكاليف الإدارية البالغة 22 مليون دولار** - لاحظ الموظف أن المفوضية قد ربحت مبلغًا يقارب 22 مليون دولار على مدى فترة زمنية وأن المبالغ الموجودة في ائتمان التكلفة الإدارية تخضع لمزيد من المراجعة سنويًا من قبل مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين في إطار البيانات المالية، مع ملاحظة أن الدول الأعضاء وافقت في إطار تمويل ميزانية عام 2021 في مقرر المجلس التنفيذي الصادر في قمة أكتوبر 2020 على استخدام 8,5 مليون دولار لتمويل ميزانية عام 2021.

44. وادعى الموظف كذلك أنه ليس من الخطأ معاملة التكاليف الإدارية على أنها إيرادات مؤجلة بسبب طبيعتها حيث أن الاحتفاظ بها كإيرادات مؤجلة أتاح للمفوضية والدول الأعضاء فرصة استخدام الأموال للأنشطة التي يتم تحديد نقص التمويل فيها.

45. بالإشارة إلى المادة 26.5 من النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي، أوضح الموظف أنه يتم التعامل مع المساهمات غير المنفقة في الاتحاد بعد الانتهاء من الأنشطة التي قدمت من أجلها بما يتماشى مع الاتفاقية التي تم بموجبها تقديم المساهمات لأن الشركاء يقدمون تمويلًا بشروط محددة والتي لا يستطيع الاتحاد معاملتها على أنها إيراداته.

46. فيما يتعلق بعدم الاتساق في إغلاق حسابات الأموال غير النشطة/ حسابات الشركاء مع أرصدة حسابات مختلفة تصل إلى 27 مليون دولار، ذكر الموظف أن المعاملة الممنوحة لكل معاملة تعتمد على طبيعة الاتفاق والغرض من الأموال، وقدم جدولاً مفصلاً لدعم ادعائه. وأوضح أنه نظرًا لعدم وجود أي مبادئ توجيهية في الاتحاد الأفريقي لإغلاق الحسابات الخاملة، فإن استخدام الحكم المهني ضروري طالما أنه لا يتعارض مع النظم واللوائح المالية. وذكر أيضًا أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، لم يكن مشرفًا على قسم المالية لإدارة السلم والأمن ولا مديرًا للشؤون المالية.

47. بشأن الإدارة غير السليمة لصناديق الدول الأعضاء والشركاء- ذكر الموظف أنه في وقت حدوث المعاملة، لم يكن الموظف هو مدير المالية. ومع ذلك، أشار الموظف إلى أنه من المعلومات المتاحة، يبدو أن المدير المالي السابق كان يعمل لصالح المفوضية لتقليل تأثير القواعد الجديدة للبنك المركزي الأوروبي بشأن أموال الاتحاد.

48. تم تقديم دحض إضافي للادعاء مشيرًا إلى أنه، نظرًا لأن المفوضية خلال الفترة قيد الاستعراض كانت تدير حسابات تزيد عن 300 بنك مما يمثل نوعًا من التحديات في الإدارة، فقد كان من أولويات مدير المالية السابق تقليل عدد البنوك بتحويل الأموال إلى حسابات مصرفية قائمة ريثما يتم التفاوض مع الشركاء لحل المشكلة.

49. أوضح الموظف كذلك أنه نظرًا لأن السياسة الجديدة لبنك ING كانت تتمثل في فرض فائدة سلبية على الودائع التي تزيد عن 40 مليون يورو، فقد تم تحويل الأموال المخصصة لدعم الاتحاد الأوروبي لفرقة العمل المتعددة المهام المشتركة، ومساهمة المفوضية الأوروبية في المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، ودعم الاتحاد الأوروبي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبرنامج إدارة موارد المؤسسة إلى بنك إيكوبنك

لتجنب أعباء الفوائد. وأشار الموظف كذلك إلى أنه في جميع الإجراءات المذكورة أعلاه، لم يشارك الموظف ولا يمكن اتهامه بسوء السلوك هذا على الإطلاق.

50. في حالة خرق اتفاقية الشركاء حيث يتم الاحتفاظ بأموال الشركاء في حسابات بنكية مختلطة مقابل اتفاقية التمويل، والإجراءات المالية، والتمويل المشترك وتحميل النفقات غير المؤهلة من المشاريع الممولة من الشركاء إلى الصندوق العام دون موافقة أجهزة السياسة، صرح الموظف بما يلي: نتيجة لاتفاقية المساهمة الموقعة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي مقابل 55 مليون يورو، تم المساهمة بنسبة 8.33% في المصروفات المؤهلة كتمويل مشترك بمقتضى الاتفاقية التي اعتبرها مراجعو الاتحاد الأوروبي غير مؤهلة. ووفقاً للموظف، قرر مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة في ذلك الوقت في إطار تكاليف تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إعادة تصنيف المصروفات إلى الحساب العام حيث أن الأموال قد أنفقت بالفعل من الحساب العام.

51. **التسجيل غير السليم لحساب صندوق السلام-** كرر الموظف عدم مشاركته في المعاملة المالية مدعياً أنه في الوقت قيد الاستعراض، كان هناك مدير مالي آخر. وأوضح الموظف كذلك أنه تماشياً مع المادة 21 من بروتوكول مجلس السلم والأمن، واستكمالها بالمادة 27 من النظم واللوائح المالية، فإن إغلاق الأرصدة في صندوق السلام يتوافق مع النظم واللوائح المالية لأن جميع المساهمات الطوعية لأنشطة السلم والأمن يساهم في صندوق السلام.

52. **الإدارة غير السليمة لحساب صندوق السلام-** أوضح الموظف أنه خلال الفترة قيد الاستعراض كان هناك مدير آخر للشؤون المالية. ومع ذلك، فإن النفقات غير المؤهلة البالغة 2,2 مليون دولار أمريكي من النفقات غير المؤهلة لدعم أنشطة بناء السلام والانتقال للاتحاد الأفريقي، الممولة من الاتحاد الأوروبي البالغة 9,8 مليون يورو من النفقات شملت الفترة من 4 يوليو 2003 إلى ديسمبر 2008. كشفت مراجعة الحسابات المصاريف غير المؤهلة الناشئة عن عدم كفاية الوثائق والمستندات الناقصة بمبلغ 2,227,752 دولار أمريكي والتي تم استردادها من قبل الاتحاد الأوروبي.

53. **قدم الموظف، دعماً للدعاءات المذكورة أعلاه، عدداً من المستندات التي وجهت فرقة العمل مكتب الرقابة الداخلية لإجراء مزيد من التحقيق. وفي هذا الصدد، وبعد مراجعة شاملة ومستفيضة للوثائق، توصل مكتب الرقابة الداخلية إلى الاستنتاجات التالية:**

54. **عدم إدراج التكاليف الإدارية البالغة 22 مليون دولار أمريكي-** استعرض مكتب الرقابة الداخلية البيانات الموجودة في نظام ساب ولاحظ أن تحصيل التكاليف الإدارية من الشركاء يتم تخصيصه بالفعل في حساب العميل رقم 300240 في نظام ساب للتكاليف الإدارية للمقر. كما لاحظ المكتب تحويلات من حساب العميل هذا إلى صندوق السلام العام وتم الاحتفاظ بالرصيد كإيرادات مؤجلة وبالتالي لم يتم الاعتراف به كإيرادات في تقديرات الميزانية. وخلص المكتب إلى أنه لا يوجد دليل يشير إلى إساءة استخدام الأموال شخصياً بأي طريقة أو بأي شكل أو بأي حال.

55. **الإدارة غير السليمة لصناديق الدول الأعضاء والشركاء-** أثبت مكتب الرقابة الداخلية أن الموظف لم يكن مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بالإنيابة في وقت حدوث المعاملة. ومن ثم، وافق المكتب على سير الأحداث كما أوضحه الموظف بالتفصيل.

56. **التسجيل غير الصحيح لحساب صندوق السلام -** لاحظ مكتب الرقابة الداخلية أنه من خلال مراجعة تقرير المراجعة المحاسبية القضائية، تم إغلاق أرصدة الحسابات الخاملة بشكل رئيسي والتي تبلغ 28 مليون دولار أمريكي في صندوق السلام على أساس أنها مخصصة للأنشطة المتعلقة بالسلم والأمن. وأشار مكتب الرقابة الداخلية كذلك إلى أنه كان هناك بالفعل تسجيل غير لائق لحساب صندوق السلام. لوحظ أن أرصدة الحسابات غير النشطة وحسابات الشركاء البالغة 28,766,504 قد أغلقت إلى صندوق السلام على أساس

أنها مخصصة لمجلس السلم والأمن وهو ما يشكل مخالفة في سياق النظم واللوائح المالية وهو انتهاك لقواعد النظم واللوائح المالية. الإجراءات المنصوص عليها في تقرير المراجعة المحاسبية القضائية لشركة برايس ووترهاوس كوبرز. علاوة على ذلك، ذكر مكتب الرقابة الداخلية أن الموظف لم يكن مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة أثناء التسجيل غير السليم لحساب صندوق السلام.

57. الإدارة غير الصحيحة لحساب صندوق السلام - ذكر مكتب الرقابة الداخلية أن النفقات تم تحميلها على صندوق السلام دون الحصول على إذن موافقة مجلس السلم والأمن، وهو ما يعد انتهاكًا للنظم واللوائح المالية. تنص المادة 27 (1) من النظم واللوائح المالية أنه سيتم إنشاء صندوق خاص يعرف باسم صندوق السلام لتوفير الموارد المالية لعمليات دعم السلام والأنشطة التشغيلية الأخرى المتعلقة بالسلم والأمن. علاوة على ذلك، لا ينبغي تحميل أي نفقات على صندوق السلام ما لم يأذن بها الأمر بالصرف وبناءً على موافقة مجلس السلم والأمن. ومع ذلك، أكدت وثائق مختلفة أن الموظف المزعوم لم يكن مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة خلال الفترة قيد الاستعراض.

58. في الختام، في ضوء رد الموظف واستعراض المزيد من الوثائق من قبل مكتب الرقابة الداخلية، قدمت إدارة الموارد البشرية التوصيات التالية إلى فرقة العمل للنظر فيها:

58-1. رأت إدارة الموارد البشرية أنه خلال الفترة قيد الاستعراض لم يكن الموظف مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بالإجابة؛

85-2. فيما يتعلق بالادعاء بعدم إدراج التكاليف الإدارية البالغة 22 مليون دولار، تجدر الإشارة إلى أنه كان هناك إغلاق غير متسق لحسابات الشركاء المعلقة منذ فترة طويلة حيث تم تحويل هذه الأرصدة إلى صندوق السلام العام أو حساب التكاليف الإدارية. ومع ذلك، يلاحظ أنه لا توجد مبادئ توجيهية لإغلاق الحسابات الخاملة. وعلى الرغم من عدم اتساق إغلاق حسابات مصرفية خاملة، لا يوجد دليل يثبت أن الأموال من هذه الحسابات قد أسيء استخدامها شخصيًا.

58-3. فيما يتعلق بالتمويل المشترك وتحميل النفقات غير المؤهلة من المشاريع الممولة من الشركاء إلى الصندوق العام، تم تحميل النفقات غير المؤهلة بمبلغ 4,252,611,07 دولارا أمريكيا مقابل الصندوق العام ولا يوجد دليل على موافقة الرئيس وأجهزة صنع السياسة على النحو المنصوص عليه في النظم واللوائح المالية؛

58-4. كانت هناك أرصدة من الحسابات غير النشطة وحسابات الشركاء تبلغ 28,766,504 دولارا أمريكيا لصندوق السلام على أساس كونها مخصصة لأنشطة السلم والأمن. كانت هناك نفقات محملة على صندوق السلام دون إذن وموافقة مجلس السلم والأمن، مما يشكل مخالفة وانتهاكًا للنظم واللوائح المالية. ومع ذلك، لم يكن الموظف هو مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة في ذلك الوقت ولا يمكنه الرد على هذه الادعاءات؛

58-5. كانت هناك إدارة غير سليمة لحساب صندوق السلام على النحو المشار إليه في المراجعة المحاسبية القضائية. لاحظ استعراض الوثائق أن المدير السابق لمديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة كتب إلى نائب رئيس المفوضية آنذاك يطلب الموافقة على سداد النفقات غير المؤهلة لدعم أنشطة بناء السلام والانتقال التي تمت الموافقة عليها. ومع ذلك، كان هذا انتهاكًا لقواعد النظم واللوائح المالية لأنه تم بدون موافقة مجلس السلم والأمن.

59. في ضوء التحليل من إدارة الموارد البشرية وتقرير مكتب الرقابة الداخلية في توصياته، لم يثبت أي مستوى من سوء استخدام الأموال من قبل الموظف، ولم يتم إثبات قضية الواجهة الأولية. وردا على ذلك، قضت فرقة العمل بإخطار الموظف بأنه لم يتم إثبات دعوى ظاهرة الواجهة وبأن القضية قد أغلقت.

الحالة 5

60. قدم تقرير المراجعة الادعاءات ضد أحد الموظفين على النحو التالي:

61. زعم تقرير المراجعة المحاسبية القضائية أنه تم إبرام صفقة لشراء مجموعة مولدات لمنزل الرئيس في مارس 2014، بناءً على طلب عاجل لاستبدال المولد الحالي الذي أفيد أنه في حالة لا يمكن إصلاحها. ومع ذلك، يذكر التقرير أن الشركة المعنية لم تكن ضمن الباعة الخمسة عشر (15) المقترحة لتزويد المفوضية بالمولدات وأنظمة تكييف الهواء. علاوة على ذلك، أشار التقرير إلى النقاط التالية:

- 61-1. لم يتم العثور على المولد الجديد بقيمة 58 ألف دولار أمريكي في الإبلاغ المالي والمحاسبي بينما كانت المولدات الجديدة موجودة في الإبلاغ المالي والمحاسبي.
- 61-2. أشار المراجعون إلى أن قيمة تحصيل مولد 200 كيلوفولت أمبير في الإبلاغ المالي والمحاسبي كانت 15 ألف دولار، أي حوالي ربع مبلغ 58 ألف دولار. لذلك، لم يتمكن المراجعون من التحقق مما إذا كان العنصر المدرج هو المولد القديم أو المولد الجديد.

62. في ضوء الادعاء، تم إرسال رسالة لتقصي الحقائق إلى الموظف تم الرد عليها بالردود التالية:

- 62-1. تم إيراد تاريخ الرسملة في الإبلاغ المالي والمحاسبي على أنه 31 ديسمبر 2013. تم اتخاذ قرار بتسجيل جميع تواريخ رسملة الأصول على أنها 31 ديسمبر 2013 وكان تاريخ رسملة المولدات في 31 ديسمبر 2013 على الرغم من استلامها في يونيو 2014.
- 62-2. يبلغ إجمالي قيمة تحصيل الأصل شاملاً ضريبة القيمة المضافة 58619 دولاراً أمريكياً. تكلفة التحصيل التي تم تسجيلها في الإبلاغ المالي والمحاسبي هي 50,256,1 دولاراً أمريكياً ناقصاً نسبة 15% ضريبة القيمة المضافة (المستحقة) والتي يتم ردها وهذا هو السبب في عدم ظهور هذا المبلغ في الإبلاغ المالي والمحاسبي كجزء من قيمة الأصل.
- 62-3. وفقاً لتقرير التفتيش رقم 354، تم تسليم المولد وتفتيشه من قبل لجنة التفتيش التي أوصت بالخطوات التالية التي يجب أن تقوم بها وحدة المستودعات.
- 62-3. ذكر الموظف أن المولد لا يزال قيد الاستخدام في منزل الرئيس.

63. بعد مراجعة الرد والوثائق الداعمة التي قدمها الموظف، قدمت إدارة الموارد البشرية الملاحظات والاستنتاجات التالية:

- 63-1. من الواضح لإدارة الموارد البشرية أن المولد قد تم تسليمه وهو حالياً في مقر الرئيس وفقاً للوثائق المقدمة؛
- 63-2. تم شراء المولدات بناءً على طلب الرئيس السابق لقسم الشؤون الإدارية وإدارة المرافق وبسبب الضرورة الملحة، كانت الشركة هي المورد الوحيد؛
- 63-3. وافق مجلس المناقصات على الاستعانة بمصدر واحد وهو شركة مجموعة الأعمال الاستوائية (Equatorial Business Group) لشراء المولدات على الرغم من أن الشركة لم تكن من بين الباعة الخمسة عشرة (15) المقترحة لتزويد المفوضية بالمولدات وأنظمة تكييف الهواء؛
- 63-4. أحاطت إدارة الموارد البشرية علماً بتعليق المراجع على التقرير والذي أوضح من خلاله أن "الشركة كانت مورداً معتمداً لمولدات كامينغز وهو الطراز المحدد المطلوب من قبل الإدارة المستخدمة، وهو ما يفسر القرار المتخذ". علاوة على ذلك، أرفق الموظف قسيمة مقابل الدفع المسدد من أجل المولد.

64. بعد مراجعة الرد والوثائق المقدمة، لم تتمكن إدارة الموارد البشرية من إثبات وجود دعوى ظاهرة الوجهة ضد الموظف. وردا على ذلك، قضت فرقة العمل بإخطار الموظف بأنه لم يتم إثبات دعوى ظاهرة الوجهة وبأن القضية قد أغلقت.

الحالة 6

65. قدم تقرير المراجعة المحاسبية القضائية ثلاثة (3) ادعاءات ضد موظف على النحو التالي:

الإدارة غير السليمة للمشتريات وممارسات السفر

66. يذكر التقرير أن الموظف فشل في تسوية المدفوعات المقدمة المستحقة منذ فترة طويلة والتي تبلغ 18 مليون دولار أمريكي حتى تاريخ 31 ديسمبر 2018 والتي تم اقتراح مبلغ 1,5 مليون دولار أمريكي منه للمخصصات والشطب المحتمل من القيد.

67. أشار التقرير أيضاً إلى أن خطاب إدارة مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين لعام 2017 قد سلط الضوء على أرصدة المدفوعات المستحقة منذ فترة طويلة الواردة في البيانات المالية والتي يبلغ مجموعها

6,981,287,30 دولارا أمريكيا حتى تاريخ 31 ديسمبر 2017. كانت نسبة 56% منها- أي 571,32,906,3 دولارا أمريكيا مستحقة لفترة تزيد عن تسع (9) سنوات، وكان على مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة أن تأخذ على عاتقها إجراء تحليل للأرصدة الطويلة الأمد كجزء من استراتيجيتها للتحسين المستمر. ركز استعراضها على السلف حتى 31 ديسمبر 2018، والتي نمت إلى 18,138,840 دولارا أمريكيا. وكشف التقرير عن تسوية 8 ملايين دولار أمريكي من الأرصدة (45%) بعد التحقق من وثائق التسليم ذات الصلة. واعتُبرت معاملات أخرى بقيمة 1,586,390,59 دولارا أمريكيا (1,6 مليون دولار أمريكي) مشكوكا فيها.

التعيين المشكوك فيه وتوظيف خبير استشاري

68. أثار التقرير قضية ضد الموظف في عملية تعيين خبير استشاري كانت مشروعية تعيينه موضع شك، وأن الخبير الاستشاري نفسه، عند انتهاء عقده، تم استيعابه في المفوضية لاحقاً بصفته موظفاً لفترات قصيرة للقيام بنفس العمل على الرغم من الفجوات الملحوظة في الخبرة. وأوضح التقرير المحسوبة أثناء شراء الخدمة الاستشارية لـ PIE، مدعياً أن المرشح المعين تم تفضيله من خلال عملية التقييم.

التسليم المشكوك فيه لأصناف تم شراؤها

69. كشف تقرير المراجعة عن تسليم مشكوك فيه لمواد تم شراؤها بقيمة 1,6 مليون دولار أمريكي من العينات التي تم استعراضها والتي شملت شراء خمسة (5) مولدات لمنازل المفوضين. وسلط التقرير الضوء على أنه تم التعاقد مع شركة لشراء خمسة (5) مولدات لتزويدها لمنازل المفوضين. وكشف كذلك أنه عند شراء الأصناف المذكورة، يبدو أن المورد قد دُفع له كامل المبلغ المحدد لتسليم المجموعات. ومع ذلك، تم تسليم ثلاثة (3) منها وتركيب واحد منها فقط.

70. في ضوء الادعاء والطلب من عملية تقصي الحقائق، رد الموظف على الادعاء من خلال تقديم شرح مستفيض لكل ادعاء، والذي تم تلخيصه على النحو التالي:

71. فيما يتعلق بالإدارة غير السليمة للمشتريات وممارسات السفر، ولا سيما الرصيد المقدم المستحق منذ فترة طويلة، أجاب الموظف بأنه في 30 مارس 2019، بلغ إجمالي المبلغ المدفوع مقدماً للموردين 18,138,840 دولارا أمريكيا، وأن مديرية المالية قد أنشأت فرقة عمل مشتركة لإجراء تحليل حيث تمت الموافقة على 8,095,268 دولارا أمريكيا من الأرصدة- (45%) من قبل فرقة العمل بعد التحقق من وثائق التسليم ذات الصلة. ومن أجل إثبات الادعاء، قدم الموظف وثيقة مصنفة كجزء من الرد.

72. فيما يتعلق بادعاء التعيين المشكوك فيه وتعيين خبير استشاري- أوضح الموظف أن تعيين الخبير الاستشاري يتماشى مع إرشادات البنك الدولي الصادرة في مايو 2004، والتي تمت مراجعتها في 1 أكتوبر 2006 و 1 مايو 2010، والتي تنص على هذا الاختيار ويجب أن يتبع توظيف الخبير الاستشاريين الإنصاف والشفافية لجميع المرشحين في الاختيار. ووفقاً للإرشادات، تم تقييم السيرة الذاتية للخبير الاستشاري، مع ثلاثة مرشحين آخرين، بنفس المعايير والمطابقة دون تقديم أي خدمة للخبير الاستشاري. وحسب للموظف، فإن مؤهلات الخبير الاستشاري في إدارة المشاريع والخبرة الواسعة التي تم الحصول عليها من مختلف المنظمات الدولية تفوقت على المتقدمين من المرشحين الآخرين. حصل الخبير الاستشاري على درجة الماجستير في إدارة الأعمال وتخصص في إدارة المشاريع إلى جانب البكالوريوس في الهندسة المدنية، وأن خلفيته التعليمية، وفقاً للموظف، تستوفي اختصاصات الوظيفة تماماً عند مقارنتها بالمرشحين الآخرين. وعلى هذا النحو، أكد الموظف للإدارة أن قسم المشتريات طبق بالكامل مبدأ الإنصاف في دليل المشتريات دون أي مساومة.

73. بشأن التسليم المشكوك فيه للأصناف التي تم شراؤها- أشار الموظف إلى أنه في 29 يونيو 2015، تلقى قسم الشراء طلباً من قسم الشؤون الإدارية وإدارة المرافق للشروع في شراء خمسة (5) مولدات. وبناء على ذلك، تمت عملية الشراء لتوريد مجموعة خمسة (5) مولدات وتسليمها وتركيبها وتشغيلها في منازل المفوضين في أديس أبابا، إثيوبيا. بناءً على القدرة التنافسية، تم منح العقد لمقدم العطاء بتكلفة قدرها

46,211,85 دولارا أمريكيا باعتباره صاحب العطاءات الأكثر تنافساً، وتم تقديم تقريره إلى مجلس المناقصات الرابع عشر في 23 يونيو 2016، والذي وافق على الطلب وأضاف الآتي؛
1-73 طلب المقارنة المالية من حيث التكلفة بين الشركات المحلية والأجنبية
2-73 اقترح في ملاحظته ضرورة معرفة صلاحية السعر المبدئي للمشروع وما إذا كان سيتم تقديم خدمات ما بعد البيع

3-73 حرص الشركة وقدرتها على تقديم الخدمات الأولية المطلوبة.

74. ووفقاً للموظف، فإن وحدة المشتريات، بناء على قرار مجلس المناقصات، كتبت إلى مقدم العطاء لتأكيد العطاء الأصلي البالغ 46211.85 دولارا أمريكيا، وطلبت تمديد صلاحية العطاء. ورداً على ذلك، صرحت الشركة بأنها لم تسجل المبلغ أعلاه مطلقاً، ولكن مقابل مبلغ 47,586,86 (بدون جمارك وضريبة القيمة المضافة) للمولدات الخمسة (5) وفقاً لعطاء 9 أكتوبر 2015. وقد أشارت الشركة إلى أن مبلغ 46211.85 دولارا أمريكيا هو السعر الإجمالي شاملاً التكلفة والتأمين والشحن بميناء جيبوتي (بدون التسليم الداخلي إلى الوجهة النهائية، وبدون رسوم وضريبة القيمة المضافة).

75. وأوضح الموظف كذلك أنه بعد التغيير في السعر، طلبت وحدة المشتريات من جميع الموردين تأكيد أسعارهم وتمديد صلاحية عطاءاتهم لغرض المقارنة (الملحق 3.5). ومن ثم، ذكر الموظف أن السعر الصحيح لكل وحدة قد تم تحديده بمبلغ 517,11 دولارا أمريكيا بدون الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة، والسعر النهائي، 16.311 دولارا أمريكيا لكل وحدة، بما في ذلك الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة. ونتيجة لذلك، قدمت وحدة المشتريات، وفقاً للموظف، طلباً إلى لجنة المشتريات الداخلية لإعادة النظر في قرار منح العقد، والذي وافق في 16 نوفمبر 2016 على السعر المعدل إلى شركة إثيو للتجارة العالمية (Ethio Global Trade) لخمس مولات بقيمة 81,555 دولارا أمريكيا يشمل الرسوم وضريبة القيمة المضافة (الملحق 3.8).

76. وذكر الموظف كذلك أن قسم الشؤون الإدارية وإدارة المرافق أرسل طلباً إلى قسم المشتريات لتخفيض عدد مجموعات المولدات من 5 إلى 3. علاوة على ذلك، وبناء على الطلب، تم تقديم طلب من 3 مجموعات مولدات برقم PO4500044726 بمبلغ إجمالي قدره 1,100,999,97 بر إثيوبي. وذكر الموظف أن المفوضية أمرت ودفعت 48,363,93 دولارا أمريكيا (3×16,311)، وهو ما يعادل القيمة المعتمدة لثلاثة مولدات.

77. كشف استعراض الوثائق والتدقيق فيها عن عدم وجود ممارسات خاطئة، وقد وفر ذلك قرارات لإدارة الموارد البشرية وفرقة العمل لتبرئة الموظف من الادعاءات المتعلقة بالتوظيف المشكوك فيه وتعيين الخبير الاستشاري وعدم تسليم العناصر المشتراة (خمس مجموعات من المولدات المخصصة لمنزل المفوضين).

78. كشف تحليل جميع الوثائق المتاحة المتعلقة بتقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز بشأن مزاعم تفضيل خبير استشاري من خلال عملية التقييم، مما أدى إلى اختياره كخبير تحسين العمليات، كشف عن عدم وجود مخالفات خلال عملية التقييم. وثبت أن التوظيف تم من خلال مناقصة انتقائية من ينكدين. تم تقييم الخبير الاستشاري مع ثلاثة (3) مرشحين آخرين، باستخدام المعايير المماثلة والمطابقة، وتم تطبيق المبادئ الواردة في دليل المشتريات وفقاً لذلك. وكانت مؤهلات الخبير الاستشاري في المجال ذي الصلة والخبرة الواسعة من مختلف المنظمات الدولية من العناصر التي تمت ملاحظتها بشكل عملي للنظر فيها.

79. في حالة عدم تسليم العناصر التي تم شراؤها (خمس مجموعات من المولدات)، تشير الأدلة المتاحة إلى أنه من بين المولدات الخمسة المطلوب شراؤها في البداية لمسكن المفوضين، تم تسليم ثلاثة (3)، بينما لم يتسن شراء المولدين (2) المتبقين بسبب قيود الميزانية. لذلك، لم يلاحظ أي سوء تصرف في المشتريات.

80. فيما يتعلق بادعاء الإدارة غير السليمة لممارسات الشراء والسفر، ولا سيما الادعاء بعدم سداد السلفة المستحقة منذ فترة طويلة والتي تصل إلى 18,138,840 دولارا أمريكيا، فقد تطلب الأمر مزيداً من الوقت لجمع المعلومات ذات الصلة بتحليل المزاعم والتحقق منها. وبالتالي، وبعد التشاور مع مديرية الشؤون المالية وقسم نظم المعلومات الإدارية، وعدم الحصول على حقائق جوهرية، طلبت إدارة الموارد البشرية من الموظف تقديم مزيد من التوضيح بشأن مزاعم سابقة تتعلق بالإدارة غير السليمة لممارسات الشراء

والسفر. لم يقدم استعراض التوضيح ما كان متوقعا. وهكذا، في اجتماع عُقد مع فرقة العمل والمديريات ذات الصلة (الشؤون المالية ومكتب الرقابة الداخلية)، عرضت إدارة الموارد البشرية الحالة وشرحت الاختناقات التي أعاققت عملية تقصي الحقائق خلال الفترة المتوقعة.

81. في ضوء التحديات التي تمت مواجهتها، كلفت فرقة العمل مكتب الرقابة الداخلية بمسؤولية إجراء تحقق شامل بشأن الادعاءات التالية التي عبر عنها شرح الموظف؛

81-1. أن مبلغ 87,840,62 دولارًا من السلفة كان معلقًا في نظام ساب ولم يتسن تسويته بسبب انتهاء الفترة،

81-2. قام الموردون بتسليم سلع وخدمات تبلغ قيمتها 2,342,978,59 دولاراً أمريكياً، ولكن تعذر تسجيلها بسبب انتهاء الفترة.

83-3. بالإضافة إلى ذلك، تمت تسوية مبلغ إجمالي قدره 16,665,286 دولاراً أمريكياً من إجمالي السلفة المستحقة البالغة 18,138,840 دولاراً أمريكياً لمديرية الشؤون المالية وقسم الشراء والسفر والمستودعات.

82. بعد إجراء تحقيق شامل، قدم مكتب الرقابة الداخلية نتائجها إلى مكتب سعادة نائب الرئيس الذي أشار إلى أنه على عكس ما أكدته تقرير المراجعة المحاسبية القضائية لشركة برايس ووترهاوس كوبرز يبدو أنه لا توجد إدارة غير سليمة لممارسات الشراء والسفر ولم تثبت نتائج مكتب الرقابة الداخلية أي احتيال مشتببه به ضد الموظف.

83. وبالنظر إلى حقيقة أنه لم يتم تحديد أي مستوى من الاحتيال ضد الموظف فيما يتعلق بالإدارة غير السليمة لممارسات الشراء والسفر، لم يستطع قسم إدارة الموارد البشرية إثبات وجود دعوى ظاهرة الواجهة ضد الموظف. وردا على ذلك، قضت فرقة العمل بإخطار الموظف بأنه لم يتم إثبات دعوى ظاهرة الواجهة وبأن القضية قد أُغلقت.

الحالة 7

84. أشار تقرير المراجعة إلى تورط أحد الموظفين في الادعاء التالي:

التسليم المشكوك فيه لخدمات المحطة الطرفية دقيقة الفتحة التي تم شراؤها
85. أشار تقرير المراجعة المحاسبية القضائية إلى أن الموظف مسؤول عن عدم تسليم خدمات المحطات الطرفية دقيقة الفتحة. وتجدر الإشارة إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي قد وقعت عقداً مع شركة EMC لتوفير شبكة المحطة الطرفية دقيقة الفتحة بناء على الدفع المقدم على أساس فصلي، وأبلغ بعدم تسجيل تكلفتها البالغة 440,356 دولاراً أمريكياً على أنها مدفوعات مسبقة، بل سُجلت على أنها نفقات مباشرة، مما يجعل الأمر يبدو أنه لم يتم إنشاء أي نموذج إدخال، مما يضع تسليم خدمة المحطة الطرفية دقيقة الفتحة موضع تساؤل.

86. بالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى أنه أثناء تقديم العطاءات، أشارت الوثيقة إلى أن العملية كانت عبارة عن عطاءات من مطروفين، ووفقاً لدليل المشتريات، يتم تقييم عطاءين مغلفين على مرحلتين حيث يتم التقييم المالي بعد الموافقة على التقييم الفني من قبل مجلس المناقصات.

87. ومع ذلك، ذكر التقرير أنه على ما يبدو تم تطبيق مرحلة واحدة فقط، وأن التقييم أيضاً تم إجراؤه على ما يبدو بواسطة أحد موظفي قسم نظم المعلومات الإدارية بمساعدة خبير استشاري من إدارة البنية التحتية. ونظراً لأن موظفي قسم نظم المعلومات الإدارية المذكورين كانوا مسؤولين عن عملية التقييم، فإن مقدمة العطاء الفائزة، وهي شركة EMC، كانت آنذاك تنفذ مشروعاً في الإدارة (قسم نظم المعلومات الإدارية). وعلى هذا النحو، حكم باحتمال كون مقدم العطاء على اتصال بالجهة المقيّمة في ذلك الوقت.

88. في ضوء الادعاء، تم إرسال رسالة لتقصي الحقائق إلى الموظف تم الرد عليها بالردود التالية:
89. فيما يتعلق بمشاركة الموظف في العملية، أشار الرد إلى أنه بصفته مدير نظام ساب، ورئيس وحدة تخطيط موارد المؤسسة، لم يتم تعيينه مطلقاً كرئيس بالإنيابة لنظم المعلومات الإدارية ولم يكن مسؤولاً عن خدمات المحطة الطرفية دقيقة الفتحة كما يدعي التقرير.

90. فيما يتعلق بمخصصات الدفع المسبق على النحو المنصوص عليه في عقد شركة ECM، ذكر الموظف أنها ممارسة شائعة مع العديد من خدمات وترخيص تكنولوجيا المعلومات. وعلى هذا النحو، تم السداد لمزود خدمة المحطة الطرفية دقيقة الفتحة كل ثلاثة أشهر مقدماً وفقاً لنصوص العقد.

91. فيما يتعلق بالبند 4.464 من التقرير أن المدفوعات لم يتم تسجيلها كمدفوعات مقدمة، بل كمصروفات مباشرة، دحض الموظف النتائج التي وصفها بأنها "غير صحيحة". ولهذا الغرض، قدم الموظف مرفقات تحتوي على قائمة بأوامر الشراء وإدخالات الخدمة والفواتير الخاصة بفترة التحليل 2014-2018، والتي تشير بوضوح حسب الموظف إلى أن المدفوعات لم يتم إدراجها في النفقات المباشرة كما تدعيه شركة برايس ووترهاوس كوبرز.

92. أوضح الموظف كذلك أنه على عكس مدفوعات النفقات المباشرة، والتي يتم دفعها بالكامل في الشؤون المالية، تخضع جميع المشتريات التي يبادر بها قسم الشراء لشراء السلع والخدمات لعدة فحوصات من قبل وكلاء مختلفين، بما في ذلك التحقق والموافقة من قبل رئيس قسم الشراء والسفر والمستودعات. ولإيضاح ادعاءاته وإثباتها، أرفق الموظف بعض التقارير عن استخدام المحطات الطرفية دقيقة الفتحة التي تشير إلى استخدام المحطات الطرفية دقيقة الفتحة في المكاتب النائية.

93. فيما يتعلق بالبند 4.465 من التقرير، حيث ينص على أن " [الموظف]، رئيس قسم نظم المعلومات الإدارية بالإنيابة أوضح أن العقد يجب أن يكون قد تم تسليمه لأن الوصول إلى الأنظمة في المكاتب والأجهزة النائية متصل عبر المحطة الطرفية دقيقة الفتحة"، ذكر الموظف أنه لم يكن قط رئيس قسم نظم المعلومات الإدارية بالإنيابة ولم يكن مسؤولاً عن خدمة المحطة الطرفية دقيقة الفتحة كما يزعم التقرير. اتهم الموظف شركة برايس ووترهاوس كوبرز بعدم القدرة على التحقق من الحقائق البسيطة وتحديد الشخص المناسب المسؤول عن خدمات المحطة الطرفية دقيقة الفتحة.

94. استنتجت إدارة الموارد البشرية، بعد فحص ردود الموظف المفصلة والوثائق المرفقة، أن خدمات المحطة الطرفية دقيقة الفتحة تُستخدم في المكاتب النائية. علاوة على ذلك، لم يكن الموظف مطلقاً رئيساً بالإنيابة لنظم المعلومات الإدارية ولم يكن مسؤولاً عن خدمات المحطات الطرفية دقيقة الفتحة. لذلك، لم تستطع إدارة الموارد البشرية إقامة دعوى ظاهرة الواجهة ضد الموظف. وردا على ذلك، قضت فرقة العمل بإخطار الموظف بأنه لم يتم إثبات دعوى ظاهرة الواجهة وبأن القضية قد أغلقت.

الحالة 8

95. أشار تقرير المراجعة إلى تورط أحد الموظفين في الادعاء التالي:

التسليم المشكوك فيه للأصناف المشتراة

96. أشار التقرير إلى موظفة باعتبارها من الموظفين المسؤولين عن عدم تسليم بعض السلع والخدمات المشتراة، وعلى وجه الخصوص، أنها دفعت مبلغاً قدره 36 898 دولاراً أمريكياً لـ 13 مترجماً من مديرية إدارة المؤتمرات والمنشورات دون أي دليل على إنجاز عمل ملموس.

97. أوضحت الموظفة، في ردها، أنه لا تقع عليها مسؤولية عدم تسليم أي من الأصناف المشتراة، لا سيما مسألة المترجمين الذين يُزعم أنهم دفعت لهم مرتباتهم دون تقديم أي خدمة. أشارت الموظفة إلى أنها لم تكن مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن الترجمة خلال الفترة التي نظر فيها المراجعة المحاسبية القضائية.

98. بعد مراجعة الحالة والرد عليها، الذي قدمتها الموظفة، فحصت إدارة الموارد البشرية ملف الموظفة بحثاً عن أي دليل على ما إذا كان الموظف مسؤولاً في أي وقت عن معالجة الشؤون المتعلقة بالترجمة من الفترة قيد الاستعراض. ولم تكشف السجلات عن أي دليل رسمي على تحمل هذه المسؤولية. ثبت أن الموظفة أصبحت مديرة مديرية إدارة المؤتمرات والمنشورات بالإجابة اعتباراً من مارس 2020 حتى تقاعدها في 31 ديسمبر 2020.

99. تم إجراء المراجعة المحاسبية القضائية في الفترة من يناير 2012 إلى ديسمبر 2018، وهو الوقت الذي لم تتول فيه الموظفة مسؤولية المديرية بالإجابة. وتجر الإشارة إلى أن صاحب المنصب الهام في ذلك الوقت كان موظفاً آخر تقاعد منذ ذلك الحين من خدمة المفوضية. لذلك، لم تستطع إدارة الموارد البشرية إقامة دعوى ظاهرة الوجهة ضد الموظفة. وردا على ذلك، قضت فرقة العمل بإخطار الموظفة بأنه لم يتم إثبات دعوى ظاهرة الوجهة وبأن القضية قد أغلقت.

الحالة 9

100. وصف تقرير المراجعة ثلاثة (3) ادعاءات ضد موظف على النحو التالي:
عدم إدراج التكاليف الإدارية البالغة 22 مليون دولار أمريكي.

101. كشف تقرير المراجعة المحاسبية القضائية ومراجعة الأداء عن مبلغ 22 مليون دولار أمريكي (اثنين وعشرين مليون دولار أمريكي) يُزعم أن الموظف لم يدرجه كتكاليف إدارية، والأموال المتاحة خلال عملية إعداد الميزانية عن طريق تسجيلها خطأ كالتزام.

إغلاق حسابات الشركاء الخاملة/ المعلقة منذ فترة طويلة بشكل غير متسق

102. من بين الموظفين الآخرين، حمل تقرير المراجعة المحاسبية القضائية الموظف المسؤولية عن الإغلاق غير المتسق لحسابات الشركاء الخاملة/ المعلقة منذ فترة طويلة والتي كان رصيدها يصل إلى 27 مليون دولار أمريكي (سبعة وعشرين مليون دولار أمريكي) لحساب مختلف (مثل حساب التكاليف الإدارية وصندوق السلام) خلال فترة المراجعة للمراجعة المحاسبية القضائية، وبما يتعارض مع النظم واللوائح المالية، مما يوفر وسيلة لإساءة الاستخدام المحتملة للأموال بسبب الافتقار إلى الشفافية والمساءلة لأن الأموال لم تخضع لعملية وضع الميزانية.

احتمال خرق اتفاقية الشركاء

103. كشف التقرير أيضاً عن وجود خرق محتمل لاتفاقيات الشركاء حيث تم الاحتفاظ بأموال الشركاء في حسابات بنكية مختلطة مقابل اتفاقيات التمويل، والتي تتطلب في عدد من الحالات حسابات بنكية مخصصة لأموال المشروع المعني.

104. في ضوء الادعاء والطلب من عملية تقصي الحقائق، ردت الموظفة على الادعاء بمعالجة كل ادعاء، والذي تم تلخيصه على النحو التالي:

105. في البداية، أشارت الموظفة إلى أنه خلال المراجعة المحاسبية القضائية، تم تعيينها من قبل قسم إدارة الموارد الخارجية باعتبارها جهة تنسيق للمراجعة المحاسبية القضائية، وبشكل أساسي لصناديق الشركاء، ما عدا السلم والأمن. وأثناء الممارسة، توقعت أن تركز المراجعة على مسؤوليات القيادة العليا بدلاً من التركيز على صغار الموظفين أمثالها. زعمت الموظفة أن اسمها ورد في تقرير المراجعة بسبب المسؤولية التي منحها القسم وهي جمع الآراء ومقارنتها حسب طلب مراجعي الحسابات، وتقديم الردود اللازمة، نيابة عن قسمها، بشأن القضايا الخاصة بالإدارة.

106. أشارت الموظفة إلى أن مراجعي شركة برايس ووترهاوس كوبرز ذكروا في ممارستهم بعض الفجوات، والتي ظهرت أيضًا من خلال عمليات المراجعة السابقة، مما يشير إلى قضايا منهجية داخل المنظمة، والتي تضمنت (1) عدم وجود التوجيه بشأن معالجة التكاليف الإدارية من الشركاء، (2) عدم وجود توجيهات حول كيفية تسوية الالتزامات من "مشاريع الشركاء" بعد نهاية فترة التنفيذ، (3) وعدم الوضوح بشأن معالجة الأرصدة من حسابات الشركاء الخاملة/ المغلقة. وأشارت الموظفة كذلك أنه في حال عدم وجود توجيه، تسمح المبادئ المحاسبية انتهاج الحكم المهني دون الحصول على منافع شخصية.

107. فيما يتعلق بادعاء عدم إدراج التكاليف الإدارية كأموال متوفرة خلال عملية الميزانية، أعربت الموظفة عن استغرابها للدعاء، وأوضحت أن حساب التكاليف الإدارية للعملاء في دفتر الأستاذ العام في نظام ساب متاح مثل أي أموال أخرى من الشركاء الذين لديهم تمويل متعدد السنوات لتخصيصه لأنشطة الاتحاد ذات الأولوية، والجميع على علم به، بما في ذلك نائب الرئيس آنذاك بصفته المسؤول المراقب، ومدير المالية آنذاك بصفته مسؤولاً عن تمويل أنشطة الاتحاد، على دراية باحتياجات الاتحاد ويمكن تخصيص الأموال وفقًا لذلك.

108. أشارت الموظفة كذلك إلى أنه لغرض الشفافية والمساءلة، تم إنشاء حساب العملاء رقم 300240 في دفتر الأستاذ العام لإدراج المعاملة من التكاليف الإدارية من الشركاء في نظام ساب، وبمجرد اكتمال المشروع وتقديم التقرير المالي إلى الشركاء، يتم تحويل المبلغ الذي تحدده المفوضية من حسابات مشروع الشركاء المحددة إلى حساب دفتر الأستاذ العام للتكاليف الإدارية. زعمت الموظفة أنه من وجهة نظرها، فإن إنشاء الحسابات كان لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة التكاليف الإدارية، وفي كثير من الأحيان، يتم تحديد المبلغ النهائي الذي يجب اعتباره كتكاليف إدارية بعد إجراء عمليات المراجعة بتكليف من الجهة المعنية. الشركاء والتعديلات الضرورية التي تم إجراؤها لتعكس المبالغ المتفق عليها، وبالتالي، يتم تسجيلها كإيرادات مؤجلة.

109. أشارت الموظفة أن تقرير مراجعة شركة برايس ووترهاوس كوبرز يصور على ما يبدو بعض أوجه عدم الاتساق والتناقضات فيما يتعلق بمعالجة التكاليف الإدارية، لأن الشركة قد تعاقبت من قبل المفوضية في عام 2017 للمساعدة في مراجعة وإعداد بيان مالي متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وحسب الموظفة، فإن الشركة لم تثر أي موضوع يتعلق بمعالجة التكاليف الإدارية عندما ساعدت المفوضية في إعداد البيان المالي لعام 2016، والذي تضمن التكاليف الإدارية كإيرادات مؤجلة.

110. علاوة على ذلك، أشارت الموظفة إلى أنه لا يمكن إعلان التكاليف الإدارية كإيرادات متنوعة حتى يتم استيفاء شرط المادة 16 من الشرط العام لاتفاق الاتحاد الأوروبي. وتنص المادة على أنه "يتعين على المنظمة، حتى خمس سنوات على الأقل، أن تتيح للهيئة المختصة في الاتحاد الأوروبي جميع المعلومات المالية ذات الصلة للمراجعة". لذلك، نظرًا لأن الرصيد لا يزال مستحق للدفع للمشروع أو الشركاء، يتم الإعلان عنه كإيرادات مؤجلة. وللتأكيد على ذلك، أشارت إلى أن الشرط العام لاتفاقية المنحة مع المفوضية الأوروبية في المادة 14.4 بشأن التكاليف الإدارية ينص على أنه يمكن المطالبة بنسبة مئوية ثابتة من التكاليف المؤهلة المباشرة التي لا تتجاوز 7% كتكاليف غير مباشرة من قبل المنظمة لتغطية النفقات الإدارية غير المباشرة المتكبدة للإجراء، ولا يلزم دعم التمويل المترتب على ذلك فيما يتعلق بالتكاليف غير المباشرة بمستندات محاسبية.

111. أوضحت الموظفة كذلك أنه كما ذكر مراجعو الحسابات أنه لا توجد مبادئ توجيهية محددة بشأن معالجة التكاليف الإدارية، والتي يمكن أن تؤدي إلى حكم محاسبي، لم يتم انتهاك أي قاعدة أو لائحة في هذه المسألة، والسبب نفسه، حافظ مدير الشؤون المالية على التكاليف الإدارية كإيرادات مؤجلة، مما أتاح للمفوضية والدول الأعضاء الفرصة للاستفادة من الأموال للأنشطة التي تم تحديد نقص التمويل فيها.

112. فيما يتعلق بالادعاء الثاني، الذي ينطوي على إغلاق غير متسق لحسابات الشركاء الخاملة/ المغلقة منذ فترة طويلة بأرصدة تصل إلى 27 مليون دولار أمريكي لحسابات مختلفة، أوضحت الموظفة أن المعاملة الممنوحة لكل صفقة تعتمد على طبيعة الاتفاقية وأغراض الأموال المقدمة من قبل الشركاء. ولتأكيد المطالبة

بشأن هذا الادعاء بالذات، قدمت الموظفة توضيحًا جدوليًا يوضح كيفية معالجة كل معاملة حسب طبيعتها والغرض منها.

113. علاوة على ذلك، أوضحت الموظفة أنه نظرًا لعدم وجود أي مبادئ توجيهية في الاتحاد الأفريقي لإغلاق الحسابات الخاملة للشركاء، تنشأ الحاجة إلى استخدام الحكم المهني طالما أنه لا يتعارض مع النظم واللوائح المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ادعت أنه لا يوجد سبيل لسوء استخدام الأموال المحتمل بسبب الافتقار إلى الشفافية والمساءلة لأن فتح وإغلاق حسابات العملاء في نظام ساب هو لأغراض إعداد التقارير لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة أموال الشركاء. وعلى هذا النحو، فإن معالجة حسابات الشركاء الخاملة/ المعقدة لفترة طويلة لا ينتج عنه تحريف في البيانات المالية للاتحاد كما يطالب المراجعون.

114. فيما يتعلق بالادعاء بشأن الانتهاك المحتمل لاتفاقيات الشركاء، أوضحت الموظفة أن بنك ING أرسل في يونيو 2016 خطابًا إلى مدير الشؤون المالية بالإجابة يخطر بها بتغيير قواعد البنك المركزي الأوروبي بشأن حساب البنك الجاري لليورو، بفرض فائدة سلبية على رصيد الودائع التي تتجاوز العتبة الإجمالية البالغة 40 مليون يورو. وقالت إن فشل المفوضية في الرد على خطاب ING أدى إلى تحميل المفوضية فوائد سلبية تزيد عن 200 ألف دولار أمريكي في ديسمبر 2016.

115. أشارت الموظفة أيضًا إلى أهمية فهم السياق في كيفية إدارة العلاقة مع الشركاء. وأوضحت أنه عندما توقع مفوضية الاتحاد الأفريقي اتفاقية مساهمة مع الاتحاد الأوروبي، نصت الاتفاقية على أنه سيتم تحويل الأموال إلى حساب مخصص لا يمكن تغييره خلال فترة انتظار الاتفاقية حيث أن التفاصيل المصرفية مرتبطة بأنظمة المحاسبة في الاتحاد الأوروبي والتي تسمى نظام معلومات العلاقات الخارجية المشتركة (كريس)، ويعني أي تغيير أن المفوضية لن تكون قادرة على تلقي المدفوعات مرة أخرى.

116. وأكدت الموظفة كذلك أنه لا يوجد خرق محتمل لحساب الشركاء كما ادعى المراجعون. وقالت إن المراجعين أساءوا تفسير الأحكام الواردة في اتفاقية الشركاء لأن فتح حساب مصرفي معين لا يمنع؛ لن يتم تحويل الأموال من حساب مصرفي مخصص إلى حساب مصرفي آخر للأغراض التشغيلية لأن الحساب مقوم باليورو، على الرغم من أن العملة المحلية للاتحاد هي الدولار الأمريكي.

117. وأشارت الموظفة كذلك إلى أنه عندما قررت الدول الأعضاء نقل الأموال من خارج القارة إلى القارة، أغلقت المفوضية جميع الحسابات المصرفية مع ING لتجنب الفوائد السلبية، وتم فتح جميع حسابات الشركاء لدى إيكوبنك أو يتم إجراء تسويات وبنك ستاندرد تشارترد، كينيا، لإعادة المبلغ الموجود في الحساب المصرفي الممزوج إلى الحسابات المصرفية المعنية ذات الصلة حيث لا يزال المشروع مستمرًا. وأوضحت أنه على الرغم من عدم وجود انتهاك لاتفاقية الشركاء، فإن قرار نقل الأموال هو من مسؤولية مدير الشؤون المالية. وعلى هذا النحو، لا يمكن تحميل ادعاء سوء السلوك على صغار الموظفين.

118. في الختام، وفي ضوء رد الموظفة، قدمت مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية التوصيات التالية إلى فرقة العمل للنظر فيها:

1-118. فيما يتعلق بادعاء عدم إدراج التكاليف الإدارية البالغة 22 مليون دولار، تجدر الإشارة إلى أنه كان هناك إغلاق غير متنسق لحسابات الشركاء المعقدة منذ فترة طويلة حيث تم تحويل هذه الأرصدة إلى صندوق السلام العام أو حساب التكاليف الإدارية. ومع ذلك، يلاحظ أنه لا توجد مبادئ توجيهية لإغلاق الحسابات الخاملة. وعلى الرغم من الإغلاق غير المتسق لحسابات البنك الخاملة، لا يوجد دليل يثبت أن الأموال من هذه الحسابات قد أسيء استخدامها شخصيًا.

2-118. فيما يتعلق بالتمويل المشترك وتحميل النفقات غير المؤهلة من المشاريع الممولة من الشركاء إلى الصندوق العام، تم تحميل النفقات غير المؤهلة البالغة 4,252,611,07 دولارا أمريكيا مقابل الصندوق العام وليس هناك دليل على مصادقة الرئيس وأجهزة السياسة عليها على النحو المنصوص عليه في النظم واللوائح المالية. لم تتولّ الموظفة إدارة مثل هذه الحالة وكذلك إغلاق الحسابات الخاملة.

118-3. بدأ تحميل النفقات غير المؤهلة والتمويل المشترك على الحساب العام من قبل موظف آخر كان يشغل في ذلك الوقت منصب رئيس قسم إدارة الموارد الخارجية ووافق عليه المدير السابق لمديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة من خلال مذكرة تعد انتهاكاً للنظم واللوائح المالية.

118-4. كانت هناك أرصدة من الحسابات الخاملة وحسابات الشركاء تبلغ 504,28,766 دولاراً أمريكياً لصندوق السلام على أساس أنها مخصصة لأنشطة السلم والأمن. كانت هناك نفقات محملة على صندوق السلام دون إذن وموافقة مجلس السلم والأمن، مما يشكل مخالفة وانتهاكاً للنظم واللوائح المالية. تم القيام بذلك خلال فترة عمل المدير السابق لمديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة.

119. في ضوء الرد على الادعاء، لم تستطع إدارة الموارد البشرية إقامة دعوى ظاهرة الوجهة ضد الموظفة. وردا على ذلك، قضت فرقة العمل بإخطار الموظفة بأنه لم يتم إثبات دعوى ظاهرة الوجهة وأن القضية قد أغلقت.

رابعاً: عمليات تقصي الحقائق الجارية

الحالة 10

120. أورد تقرير برايس ووترهاوس كوبرز ادعاءً بعدم وجود رد على المحكمة الإدارية فيما يتعلق بالقضية المرفوعة في ديسمبر 2016. وبناء على رد الموظف المحدد على الادعاء أعلاه وتحليله من قبل إدارة الموارد البشرية، طلبت فرقة العمل من إدارة الموارد البشرية الاتصال بالإدارة المعنية لتقديم معلومات إضافية عن سبب عدم الرد.

121. قررت فرقة العمل كذلك التحقيق في الأمر واستجواب مزيد من الموظفين الذين يتعاملون مع القضية التي لم يتم تحديدها من قبل تقرير المراجعة المحاسبية القضائية بسبب عدم وجود رد من المفوضية بشأن نفس القضية في عام 2016 وفي عام 2018 وأرسلت مزيداً من الأسئلة الاستقصائية إلى الموظف المحدد.

122. بعد استعراض جميع ردود الموظف والوثائق الداعمة، قدمت إدارة الموارد البشرية الملاحظات والاستنتاجات التالية:

122-1. لا ينبغي تحميل الموظف المحدد المسؤولية عن عدم الرد في عام 2016، حيث أن الموظف المحدد في تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز لم يتول مهامه إلا بعد عام 2016.

122-2. رأت إدارة الموارد البشرية أن عدم الرد في عام 2018 لم يكن السبب الوحيد لهزيمة المفوضية بشأن قضية السيد يدالي. ولم يكن بإمكان مكتب المستشار القانوني سوى الاعتراض على الطلب ولم يكن قادراً على تقديم حجج أو أدلة جوهريّة من شأنها أن تفوز بالقضية، حيث كان من المفترض أن يتم ذلك في ديسمبر 2016 أو بعد ذلك بشكل معقول بإذن خاص من المحكمة.

122-3. ويلاحظ أيضاً أن الموظف المحدد كان في مهمة في ذلك الوقت وكان زميل آخر للموظف المحدد من المكتب هو الموظف المسؤول، وتم إحالة القضية إلى الموظف المسؤول للتعامل معها.

123. حقق مكتب الرقابة الداخلية في المعلومات الإضافية التي تم الحصول عليها رداً على تقصي الحقائق بناءً على طلب فرقة العمل وأصدر التقرير وفقاً لذلك. وتنتظر القضية أن تنظر فيها فرقة العمل.

الحالة 11

124. أشار تقرير المراجعة إلى تورط أحد الموظفين في الادعاءات على النحو الموجز أدناه:

- 1-124 عدم إدراج التكاليف الإدارية البالغة 22 مليون دولار
2-124 الإدارة غير السليمة لصناديق الدول الأعضاء والشركاء
3-124 التسجيل غير السليم لحساب صندوق السلام
4-124 تحريف الحقائق

125. فيما يتعلق بتحريف الحقائق، أورد التقرير أن رد الموظف على خطاب إظهار السبب من الرئيس، أشار إلى حالات قام فيها بتحريف العديد من الحقائق فيما يتعلق بمعاملة قدرها 5.6 مليون دولار أمريكي التي ذكر الموظف من بينها ما يلي: استعرض مكتب المراجعة الداخلية الرد وأقر نتائج المراجعة كما هو مبين في تقرير اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين لمسائل المراجعة. قام الموظف أيضاً بتحريف الحقائق التي تفيد بأن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات قد برأ المراقب المالي بناءً على المادة 73.2 من النظم واللوائح المالية التي تنص على أن مسؤولية المراقب المالي هي تنفيذ المدفوعات بانتظام. تبين أن الأمر ليس كذلك حيث لاحظ المراجعون عند مراجعة التقرير أن مكتب المراجعة الداخلية لم يقر بتبرئة المراقب المالي بناءً على المادة 73.2 من النظم واللوائح المالية.

126. في ضوء الادعاء والطلب من عملية تقصي الحقائق، رد الموظف على الادعاء بمعالجة الادعاء، والذي تم تلخيصه على النحو التالي:

127. أشار التقرير إلى حالة قام من خلالها الموظف بتحريف العديد من الحقائق في رده على رسالة إظهار السبب إلى الرئيس فيما يتعلق بمبلغ 5.6 مليون دولار أمريكي، ذكر الموظف من بينها أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات قد استعرض الرد وصادق على نتائج المراجعة كما هو موضح في تقرير اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول مسائل المراجعة. ذكر الموظف في رده أنه في مذكرته إلى الرئيس، ذكر بوضوح أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات قد استعرض جميع الوثائق وأقر النتائج المتعلقة بعدم موافقة الأمر بالصرف. ورد في تقرير مكتب المراجعة الداخلية أن الموافقة تمت من قبل الأمر بالصرف. ولذلك، أجاز مكتب المراجعة الداخلية للحسابات النتائج المتعلقة بعدم موافقة الأمر بالصرف.

128. ذكر التقرير أيضاً أن الموظف يحرف الحقائق التي تفيد بأن مكتب المراجعة الداخلية قد برأ المراقب المالي بناءً على المادة 73.2 من النظم واللوائح المالية التي تنص على أن مسؤولية المراقب المالي هي تسديد المدفوعات بانتظام وفقاً للأمر الكتابي للدفع مقابل العقود أو الاتفاقيات الموقعة من قبل الأمر بالصرف. وقد تبين أن ذلك غير صحيح لأن مكتب المراجعة الداخلية لم يبرئ المراقب المالي بناءً على المادة 73.2 من النظم واللوائح المالية. ذكر الموظف في رده أنه لم يكن هناك أي تحريف وأنه أشار إلى اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن تقرير مسائل المراجعة الذي يحتويه مكتب المراجعة الداخلية أيضاً في خطاب إظهار السبب إلى الرئيس.

129. بعد تقديم الرد والمناقشة اللاحقة بشأن هذه المسألة من قبل فرقة العمل، كان لا بد من تقديم المزيد من الإيضاحات التالية من الموظف:

ادعاء عدم وجود إذن من أجهزة السياسة

130. لوحظ في تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز أنه لا يوجد دليل على الحصول على موافقة من أجهزة السياسة (مثل مجلس السلم والأمن) من قبل إدارة السلم والأمن في أي من النفقات المشكوك فيها والتي تشمل نفقات 5.6 مليون دولار أمريكي المحملة على صندوق السلام.

سوء التفسير المزعوم لسبب تسديد بعض المدفوعات من الحساب المصرفي الجديد (المعاد تنشيطه) لصندوق السلام

131. يلاحظ في تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز أنه في أوقات مختلفة قدم الموظف معلومات متناقضة حول الأسباب المحتملة لسداد المدفوعات من الحساب المصرفي لصندوق السلام المعاد تنشيطه. ووفقاً للمعلومات الواردة في تقرير مكتب المراجعة الداخلية حول صندوق السلام، فإن الرد المقدم هو "خطأ بشري" في حين أن الرد المقدم لتقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز كان عبارة عن أرصدة غير كافية في الحسابات الأخرى، وبالتالي فهو قرار من مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة للدفع من حساب بنك صندوق السلام المعاد تنشيطه. وفي هذا الصدد، طُلب من الموظف أن يوضح التمثيل الصحيح (على النحو الذي قدمه الموظف)، وسبب وجود أسباب متضاربة لنفس المسألة. علاوة على ذلك، إذا لم يقدم الموظف مثل هذا الرد، لتحديد من كان سيقدم مثل هذه الردود لأن هذا الرد كان سيأتي من الوحدة/ المكتب الذي يعمل فيه الموظف.

ادعاء عدم وجود إذن من سعادة الرئيس

132. يُلاحظ في التقرير أنه بين يناير ونوفمبر 2016، تم تمويل نفقات مكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي من صندوق السلام من خلال حساب صندوق جي بي مورغان تيشيس للسلام عند تلقيه الدفعة الأولى من الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2016، وتم إعادة المبلغ الممول مسبقاً إلى حساب جي بي تيشيس في 6 ديسمبر 2016. وقد ورد في تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز أنه لا يوجد دليل على موافقة الرئيس على تمويل المصروفات مسبقاً بما يتماشى مع الممارسة المتبعة. ورد في التقرير أن الموظف نفى أن تكون مصروفات مكتب الاتصال بالاتحاد الأفريقي قد تم تمويلها مسبقاً. ومع ذلك، في مذكرة من الموظف إلى سعادة الرئيس بتاريخ 29 أغسطس 2019، تنص على أن النفقات قد تم تمويلها مسبقاً، ولكن تم طلب استرداد الأموال لاحقاً. وفي هذا الصدد، طُلب من الموظف توضيح ما إذا كانت الموافقة قد تم التماسها والحصول عليها من الرئيس، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي يبرر المضي في الإجراء دون موافقة الرئيس.

133. بعد مراجعة الرد الذي قدمه الموظف، فيما يتعلق بتحريف الحقائق، في حين أن السبب الوارد هو أنه "خطأ بشري" في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وعدم كفاية الصندوق على شركة برايس ووترهاوس كوبرز، من الواضح أن قرار الدفع من الحساب المصرفي لصندوق السلام المعاد تنشيطه تم من قبل المدير السابق.

134. فيما يتعلق بالتمويل المسبق للمصروفات، ذكر الموظف وقدم دليلاً على أن كلمة "التمويل المسبق تم استخدامها بناءً على اتفاق مع الاتحاد الأوروبي. يستخدم مصطلح "التمويل المسبق" من قبل الاتحاد الأوروبي للإشارة إلى الشرائح التي تم الإفراج عنها بما يتماشى مع شروط اتفاقهم الخاصة. وتنتظر القضية أن تنتظر فيها فرقة العمل.

الحالة 12

135. أكد تقرير المراجعة أن أحد الموظفين متورط في تحريف الحقائق في رد مكتوب على الرئيس بشأن المعلومات التي قدمها إلى إدارة السلم والأمن فيما يتعلق بصفحة 5.6 مليون دولار المحملة على صندوق السلام. حدد التقرير التحريف المزعوم وهو أن الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن لم تمول مسبقاً نفقات اتفاقية التمويل المشترك لمكتب اتصال الاتحاد الأفريقي في عام 2016. ووفقاً للتقرير، فإن صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، باعتباره جزءاً من الميزانية المعتمدة، متاح للاستخدام لدعم أي نفقات

تتعلق بالسلم والأمن بما في ذلك نفقات تشغيل مكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي دون أي موافقة من الهيئات المفوضة.

136. رفض الموظف في رده على عملية تقصي الحقائق تصريحات مراجعي المراجعة المحاسبية القضائية لصندوق السلام باعتبارها غير صحيحة. وذكر أن صندوق السلام يتم تمويله ليس فقط من خلال مساهمات الدول الأعضاء، بل أيضًا من خلال مساهمات الدول الأعضاء والشركاء والمساهمات الطوعية.

137. فيما يتعلق بمكاتب اتصال الاتحاد الأفريقي، رد الموظف أن العملية هي أن جميع طلبات الإعانة يتم تفويضها من قبل الممثل الخاص لرئيس المفوضية ويوافق عليها مدير السلم والأمن لمعالجتها من قبل مديرية الشؤون المالية. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي قد اقترح على إدارة السلم والأمن إدراج كلمة "التمويل المسبق" في المذكرة الشفوية الموقعة من مدير إدارة السلم والأمن. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الاتحاد الأفريقي قد قام بالفعل بتمويل الأنشطة المتعلقة بمكاتب اتصال الاتحاد الأفريقي حيث كانت هناك أموال كافية من شركاء آخرين.

138. وبناء على الرد الأولي والتحليل الذي أجرته إدارة الموارد البشرية، طلبت فرقة العمل مزيدًا من التوضيح فيما يتعلق بادعاء تحريف الحقائق مما لوحظ في تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز:

139. "يلاحظ في تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز أن الموظف قدم في أوقات مختلفة معلومات متناقضة حول الأسباب المحتملة لسداد المدفوعات من الحساب المصرفي لصندوق السلام المعاد تنشيطه. ووفقًا للمعلومات الواردة في تقرير مكتب المراجعة الداخلية حول صندوق السلام، فإن الرد المقدم هو "خطأ بشري" في حين أن الرد المقدم لتقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز هو عدم كفاية الأرصدة في الحسابات الأخرى، ومن ثم جاء قرار مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بالدفع من حساب بنك صندوق السلام المعاد تنشيطه. وفي هذا الصدد، طُلب من [الموظف] توضيح العبارة الصحيحة (على النحو الذي قدمه الموظف)، وسبب وجود أسباب متناقضة لنفس المسألة. وأيضًا، إذا لم يقدم الموظف مثل هذا الرد، أن يذكر من كان يقدم مثل هذه الردود لأن هذا الرد ينبغي أن يأتي من وحدتك/ مكتبك".

140. أجاب الموظف في رده، برد مماثل على مذكرته الأولى. وأشار إلى أن رده جاء من ممثل قسم الإدارة المالية وأن قسم الإدارة المالية أولى بشرح دوره في هذه المسألة.

141. علاوة على ذلك، ذكر الموظف أنه لم يقل أبدًا مثل هذه العبارة أنه "خطأ بشري" كسبب للدفع من صندوق السلام المعاد تنشيطه. وذكر أيضًا أنه لم يصرح مطلقًا بـ "عدم كفاية الأموال" لدعم البرنامج.

142. عقب استعراض ردود الموظف والأدلة الداعمة المقدمة، ففي حين ذكر السبب أنه "خطأ بشري" في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، وعدم كفاية الأموال في شركة برايس ووترهاوس كوبرز، من الواضح أن الموظف عمل كمنسق لجمع وتوحيد المعلومات من مختلف الإدارات وعرضها على المراجعين ولم يذكر تلك الأقوال من قبله. وتتنظر القضية أن تتنظر فيها فرقة العمل.

خامسًا: قضايا جديدة مستمدة من تقرير المراجعة المحاسبية القضائية برايس ووترهاوس كوبرز

143. خلال الفترة، حدد فرقة العمل أيضًا حالات أخرى انبثقت عن تقرير المراجعة المحاسبية القضائية لشركة برايس ووترهاوس كوبرز. تشمل الحالات التي تم النظر فيها حاليًا ما يلي:

الحالة 1

144. أُبلغ أحد كبار الموظفين من قبل موظف آخر متورط في تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز، أنه قاوم أي استقطاعات من مرتبه لاسترداد الرصيد المستحق منه. علاوة على ذلك، ذُكر أن الموظف أُرهب موظفي المالية لضمان عدم إجراء أي خصم. وعندما أوردت المراجعة الخارجية للبيانات المالية لعام 2019 مقاومته، وافق على الخصم مع مدير مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بالإجابة وبدأت كشف المرتبات الاستقطاع اعتبارًا من 20 أغسطس 2020 على أن يتم الدفع على مدى 10 سنوات.

145. وبعد تلقي الادعاءات ضده، طلبت مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية من مكتب الرقابة الداخلية مراجعة القضية من أجل ضمان المبلغ الصحيح المستحق على الموظف وبشأن التخويف المزعم في المكتب. قدم مكتب الرقابة الداخلية تقريرًا ذكر فيه بوضوح أن مبلغًا إجماليًا قدره 82.702 دولارا أمريكيا مستحق على الموظف وعلى مديرية الشؤون المالية ضمان تسوية المبلغ. وذكر أيضا أن الموظف لم يقم بأي تخويف. وعلاوة على ذلك، أوصي باتخاذ إجراء إداري ضد الموظف لعدم تسوية مختلف السلف في غضون 7 أيام عند عودته من مهمة رسمية. تنتظر القضية أن تنتظر فيها فرقة العمل.

سادسا: قضايا تأديبية أخرى - لم يرد ذكرها في تقرير برايس ووترهاوس كوبرز

146. خلال هذه الفترة، واصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضًا التعامل مع قضايا أخرى ليست من تقرير المراجعة المحاسبية القضائية لشركة برايس ووترهاوس كوبرز. وقد تم تلخيص هذه القضايا في ثلاث مجموعات هي (أ) القضايا النهائية (ب) القضايا التي تنتظر القرارات النهائية (ج) والقضايا الجارية. يقدم الجدول أدناه قائمة بكل قضية وحالتها الراهنة:

قضية أخرى	ملخص القضية / الادعاء	حالة القضية
قضية أخرى رقم 1	انتهاك إجراءات الشراء من خلال الاستعانة بمصدر وحيد وهو شركة تقدم التدريب وذلك دون موافقة لجنة المشتريات الداخلية	بعد إجراء عملية تقصي الحقائق، أصدر مدير إدارة الموارد البشرية خطاب تحذير إلى الموظف
قضية أخرى رقم 2	التحويل غير المصرح به الذي تمت محاولة تحويله من حساب مصرفي للاتحاد إلى حساب آخر غير مصرح به دون إذن من مسؤول المراقبة ولجنة الاستثمار التابعة للمفوضية بتوقيع اثنين من كبار موظفي المفوضية. (التوقيع على تحويل غير مصرح به)	بعد إجراء عملية تقصي الحقائق والاعتراف بدور الموظف في محاولة التحويل غير المصرح به، تم إصدار رسالة تحذير للموظف. واتهم الموظف الأقدم الآخر بسوء السلوك.
قضية أخرى رقم 3	احتياالموظف على المفوضية	بعد اتخاذ جميع الإجراءات التأديبية اللازمة، تم فصل الموظف من المنظمة.
قضية أخرى رقم 4	أبلغ عن تغيب الموظف عن الخدمة لمدة سنة ونصف.	اتخذت إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات اللازمة وعرضت القضية على مجلس التأديب. تم فصل الموظف من المنظمة.
قضية أخرى رقم 5	الغياب غير المصرح به، ورفض تنفيذ التعليمات القانونية والاعتداء اللفظي على الرئيس السابق للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	بعد اتخاذ جميع الإجراءات التأديبية اللازمة، تم فصل الموظف عن المنظمة.
قضية أخرى رقم 6	ادعاء انتهاك قواعد الشراء في الاتحاد الأفريقي من خلال الاستعانة بمصدر واحد لحفل التضامن الافتراضي.	بعد عملية تقصي الحقائق، أصدرت إدارة الموارد البشرية خطاب تحذير للموظف.

قضية أخرى	ملخص القضية / الادعاء	حالة القضية
قضية أخرى رقم 7	التغيب المعتاد لموظف عن عمله. وجه له المشرف عدة تحذيرات شفوية وأخيراً تحذيراً كتابياً. عندما استمر التغيب المعتاد، قام رئيس القسم بإبلاغ الحالة إلى إدارة الموارد البشرية.	تولى قسم إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة وعرض القضية على مجلس التأديب. تم تقديم توصية المجلس بفصل الموظف إلى الرئيس. وتنتظر إدارة الموارد البشرية قرار الرئيس.
قضية أخرى رقم 8	التغيب المعتاد لموظف عن عمله. وجه له المشرف عدة تحذيرات شفوية وأخيراً تحذيراً كتابياً. عندما استمر التغيب المعتاد، قام رئيس القسم بإبلاغ الحالة إلى إدارة الموارد البشرية (ملاحظة: هذه حالة مشابهة لما ورد أعلاه)	تولى قسم إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة وعرض القضية على مجلس التأديب. وتم تقديم توصية المجلس بفصل الموظف إلى الرئيس. وتنتظر إدارة الموارد البشرية قرار الرئيس.
قضية أخرى رقم 9	حادثة اعتدى فيها مشرف جسدياً على من تحت إمرته	تولى قسم إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة وعرض القضية على مجلس التأديب. اجتمع مجلس التأديب للتداول في القضية. ينهي المجلس المداولات ويرفع توصياته إلى الرئيس.
قضية أخرى رقم 10	محاولة التحويل غير المصرح به من حساب مصرفي للاتحاد إلى حساب آخر غير مصرح به دون إذن من مسؤول المراقبة ولجنة الاستثمار التابعة للمفوضية بتوقيع اثنين من كبار موظفي المفوضية. (التخطيط والتوقيع لتحويل غير مصرح به)	اتخذ قسم إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة ووجهت إلى الموظف تهمة سوء السلوك. يتداول مجلس التأديب في القضية ويرفع توصيته إلى الرئيس.
قضية أخرى رقم 11	إرسال موظف مذكرة تحتوي على مزاعم تشهيرية ضد سعادة الرئيس وموظفي المفوضية الآخرين.	اتخذ قسم إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة ووجهت إليه تهمة سوء السلوك. يتداول مجلس التأديب في القضية ويرفع توصيته إلى الرئيس.
قضية أخرى رقم 12	انتهاك موظفين منتدبين أحكام دليل شراء الاتحاد الأفريقي في عدم الإفصاح عن تضارب المصالح وعدم تنحيهما رسمياً عن اختيار الخبير الاستشاري	اتخذ قسم إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة ووجهت إليه تهمة سوء السلوك. يتداول مجلس التأديب في القضية ويرفع توصيته إلى الرئيس.
قضية أخرى رقم 13	تحقيق ضد أحد الموظفين بشأن أنشطة خارجية مزعومة من خلال قبول وظيفة نشطة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في نيويورك والبنك الأفريقي للتنمية في أبيدجان، وتهديدات /اعتداء لفظي على موظف في إدارة الشؤون الاقتصادية.	اتخذ قسم إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة ووجهت إليه تهمة سوء السلوك. يتداول مجلس التأديب في القضية ويرفع توصيته إلى الرئيس.
قضية أخرى رقم 14	موظف دعم مكتب الفاو في نيجيريا لتطوير بعض الأنشطة المتعلقة بالثروة الحيوانية. عندما غادر نيجيريا، رُعم أنه ترك مبلغ 3900 دولاراً أمريكياً غير مدفوع مقابل الإيجار ولم يبذل أي جهد لتسوية الفواتير.	اتخذ قسم إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة ووجهت إليه تهمة سوء السلوك. يتداول مجلس التأديب في القضية ويرفع توصيته إلى الرئيس.
قضية أخرى رقم 15	أبلغ مدير المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي إدارة الموارد البشرية بأن المكتب أبلغ بأن أحد الموظفين ينخرط في معاملة مشبوهة مع الموردين.	اتخذ قسم إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة ووجهت إليه تهمة سوء السلوك. يتداول مجلس التأديب في القضية ويرفع توصيته إلى الرئيس.
قضية أخرى رقم 16	تحقيق ضد أحد الموظفين بناءً على شكوى بشأن الاحتيال المزعوم في بدل التعليم لتقديم مطالبة	اتخذت إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة ورفع التهم الموجهة إليه إلى الرئيس للموافقة عليها.

قضية أخرى	ملخص القضية / الادعاء	حالة القضية
	تعليمية احتيالية لمن يعولهم. (المبلغ المتضمن هو 71.703.43 دولارًا أمريكيًا).	
قضية أخرى رقم 17	تحقيق ضد موظف احتال على المنظمة فيما يتعلق بمطالبة بدل تعليم لمن يعولهم. (المبلغ المتضمن هو 299.937.15 دولار أمريكي)	اتخذ قسم إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة ووجهت إليه تهمة سوء السلوك. يتداول مجلس التأديب في القضية ويرفع توصيته إلى الرئيس.
قضية أخرى رقم 18	تحقيق ضد موظف احتال على المنظمة فيما يتعلق بمطالبة بدل تعليم لمن يعولهم. (المبلغ المتضمن هو 114.221.22 دولار أمريكي)	اتخذت إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات التأديبية اللازمة ورفع التهم الموجهة إليه إلى الرئيس للموافقة عليها.

ملحوظة: "القضية الأخرى 2" و"القضية الأخرى 10" لهما نفس التهم المتعلقة بشخصين. تم إصدار خطاب تحذير لشخص واحد وتم إرسال الشخص الآخر إلى مجلس التأديب.

147. تقدم الفقرات أدناه تفاصيل كل حالة في ثلاث مجموعات وهي (أ) القضايا النهائية (ب) القضايا التي تنتظر القرارات النهائية و (ج) القضايا الجارية:

أ) القضايا النهائية/المنتهية

قضية أخرى رقم 1

148. التقرير النهائي لمكتب الرقابة الداخلية، بتاريخ 23 نوفمبر 2021، بشأن الانتهاك المزعم لإجراءات الشراء من خلال الاستعانة بمصادر فردية لشركة تجري التدريب دون موافقة لجنة المشتريات الداخلية.
149. ذكر تقرير مكتب الرقابة الداخلية أن الموظف المعني لم يتبع إجراءات الشراء المناسبة خلال عملية شراء الشركة التي تجري التدريب من خلال عدم استشارة وحدة المشتريات بصفتها مسؤول تنسيق للمشروع. علاوة على ذلك، أشار التقرير أيضًا إلى المشورة غير المناسبة التي قدمها إلى مدير مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية بالإجابة ورئيس إدارة الموارد البشرية أن الاستعانة بالمصدر الخارجي الوحيد للشركة تم بطريقة تتفق مع إجراءات الشراء المعمول بها.
150. كان إخفاق الموظف في إحالة استمرار خدمات الشركة إلى وحدة المشتريات من أجل النقل التصاعدي إلى لجنة المشتريات الداخلية للحصول على الموافقة اللازمة انتهاكًا للمادة 3.7.1 من دليل المشتريات.
151. في ضوء ما ورد أعلاه، وبالنظر إلى القاعدة 61.2 من لوائح ونظم العاملين، أصدرت الإدارة خطاب تحذير مكتوبًا إلى الموظف.

قضية أخرى رقم 2

152. تم التحقيق في حالة سوء سلوك محتمل، بناءً على طلب مسؤول المراقبة، وتم تقديم تقرير من مكتب الرقابة الداخلية إلى الأخير، والذي حدد إجراء محاولة تحويل غير مصرح به من حساب مصرفي للاتحاد إلى حساب آخر غير مصرح به دون إذن من مسؤول الرقابة ولجنة الاستثمار التابعة للمفوضية وفقًا للنظم واللوائح المالية بتوقيع اثنين من كبار موظفي المفوضية. أذن الرئيس بإجراء تقصي الحقائق بشأن أربعة (4) موظفين متورطين في محاولة النقل، ونتيجة لخطورة الادعاء وكفاية الأدلة التي تم جمعها بشأن أحد كبار الموظفين المحددين، أصدر الرئيس قرارًا بإيقاف الموظف المحدد (1) عن العمل لمدة ثلاثة (3) أشهر أثناء إجراء عملية تقصي الحقائق بما يتماشى مع القاعدة 61.3 (ي) من لوائح ونظم العاملين.
153. وبينما تمت تبرئة أول موظفين بعد عملية تقصي الحقائق، تم إصدار خطاب تحذير لأحد الموظفين لتوقيع المستندات دون المرفقات اللازمة.

قضية أخرى رقم 3

154. في مارس 2020، حقق مكتب المراجعة الداخلية ضد متطوع شاب داخل مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بتهمة سوء السلوك. أشار التقرير إلى أدلة ذات مصداقية بما في ذلك اعتراف الموظف بالاحتيال على المفوضية بقيمة 24,080,00 دولارا أمريكيا. اتخذت إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات اللازمة وقدمت القضية إلى مجلس التأديب. عقد مجلس التأديب جلسة استماع مع المدعى عليه في 26 يونيو 2020 ووجده مذنبًا بالتهم الموجهة إليه. قدم مجلس الإدارة توصيته إلى الرئيس في 29 يوليو 2020. وأوصى المجلس بفصل الموظف وقيام المفوضية برفع دعوى جنائية ضد الموظف. قامت إدارة الموارد البشرية بفصل الموظف، بعد الحصول على موافقة الرئيس.

قضية أخرى رقم 4

155. بعد الإجازة الدراسية الممنوحة له في 29 أكتوبر 2014 إلى 3 مايو 2015 (مدة لا تزيد عن ستة (6) أشهر، تم الإبلاغ عن غياب الموظف عن العمل لمدة عام ونصف. لذلك، أرسلت إدارة الموارد البشرية مذكرة برقم **AHRM/10000607/2743.1** بتاريخ 23 مارس 2017 للمطالبة بوقف مرتبه ريثما يتم اتخاذ الإجراءات التأديبية.

156. اتبعت إدارة الموارد البشرية الخطوات التأديبية الواجبة، بما في ذلك إرسال خطاب شرح للرد على الادعاءات. بدأت عملية تأديبية واجتمع مجلس التأديب افتراضيا في 19 يونيو 2020 للنظر في القضية كما قدمتها الإدارة. وجد المجلس أن الموظف مذنب بتغيبه عن العمل دون إذن، ومن ثم، قدم التوصية التالية **فصل الموظف وفقا للقاعدة 61.3 (ح)**

157. طلب رئيس مجلس التأديب من سعادة رئيس المفوضية، بتاريخ 3 نوفمبر 2020، وبموجب المذكرة رقم **AHRM/75/4553.20**، الموافقة على توصية مجلس التأديب ضد الموظف. بعد الحصول على موافقة الرئيس، قامت إدارة الموارد البشرية بفصل الموظف.

قضية أخرى رقم 5

158. قدم مكتب المراجعة الداخلية، في 12 يوليو 2019، تقريرا عن تحقيق في سوء سلوك مزعوم ضد موظف في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بانجول. بعد عملية تفصي الحقائق من قبل إدارة الموارد البشرية، تم توجيه تهم ضد الموظف. وشملت التهم الغياب غير المصرح به، ورفض تنفيذ التعليمات القانونية والاعتداء اللفظي على الرئيس السابق للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. اجتمع مجلس التأديب افتراضيا لمناقشة القضية ووجد الموظف مذنبًا بالتهم الموجهة إليه. قدم مجلس التأديب توصيته إلى الرئيس بفصل الموظف بموجب مذكرة مؤرخة 29 يوليو 2020. وبعد الحصول على موافقة الرئيس، فصلت إدارة الموارد البشرية الموظف.

قضية أخرى رقم 6 .

159. أشار تقرير تحقيق مكتب الرقابة الداخلية إلى تورط الموظف في مزاعم انتهاك إجراءات الشراء من خلال الاستعانة بمصدر واحد لحفل التضامن الافتراضي حول فيروس كورونا المستجد. استعرضت إدارة الموارد البشرية التقرير، ومع مراعاة الجانب الإجرائي الإداري في عملية تفصي الحقائق عند تلقي مثل هذه الادعاءات، كان تطبيق لوائح ونظم العاملين 58.3 يحظر توجيه اتهام إلى الموظف لسوء السلوك دون إبلاغه أو إبلاغها كتابة، بالمزاعم الموجهة ضده وإتاحة الفرصة له أو لها للرد.

160. خلصت إدارة الموارد البشرية، لدى تلقيها الرد، إلى أن من الواضح أن من مسؤولية الموظف تقديم الموافقة الموقعة إلى قسم الشراء والسفر والمستودعات لإرسالها إلى لجنة المشتريات الداخلية على النحو الذي يقتضيه دليل الشراء. ومع ذلك، فإن الموظف المعني لم يقم بذلك. وفي ضوء ما ورد أعلاه، وبمقتضى المادة **61.2** من لوائح ونظم العاملين، أصدرت الإدارة خطاب تحذير مكتوبًا إلى الموظف.

ب) قضايا أخرى بانتظار قرار نهائي

161. **القضيتان الأخريتان 7 و 8** - أبلغ رئيس قسم الشؤون الإدارية وإدارة المرافق، في مناسبات عديدة، إدارة الموارد البشرية عن الغياب المستمر لموظفين عن عمل، وأن جهود تحذيرهما للامتناع عن فعل سوء السلوك لم تحدث أي تغيير منشود. وبناء على تقارير التغيب عن العمل وعملية تقصي الحقائق التي قامت بها إدارة الموارد البشرية ورد الموظفين على ذلك، والتي كشفت أن الموظفين قد تغيبوا بالفعل كما ورد، أقامت إدارة الموارد البشرية دعوى ظاهرة الواجهة ضدهما. وبالتالي، تم إرسال طلب إلى سعادة الرئيس للموافقة على توجيه تهمة سوء السلوك ضدهما وفقاً للمادة 59.5 من لوائح ونظم العاملين.
162. تمت الموافقة على التهمة وعرض القضية على مجلس التأديب. ومع الأخذ في الاعتبار جميع التفاصيل الواردة في الوثائق التي قدمتها الأمانة، وجد مجلس التأديب أن الموظفين مذنبان بالادعاءات. وبالتالي، أوصى المجلس بفصل الموظفين وفقاً للمادة 61.3 (ح) من لوائح ونظم العاملين. تنتظر إدارة الموارد البشرية موافقة سعادة الرئيس على التوصية لتنفيذها.

ج) قضايا تأديبية أخرى جارية

قضية أخرى رقم 9

163. تلقت إدارة الموارد البشرية تقرير حادث اتهم فيه أحد المشرفين موظفاً تحت إشرافه بالاعتداء اللفظي والجسدي. وبعد تلقي التقرير، أجرت إدارة الموارد البشرية عملية تقصي الحقائق طلب من خلالها من الموظف المرؤوس شرح الادعاءات التي قدمها المشرف. عند تلقي الشرح من الموظف المرؤوس وتقييم الرد، لاحظت إدارة الموارد البشرية أن هناك حاجة لمزيد من التحقيق في هذه المسألة وطلبت لقطات كاميرا أمنية لإثبات ما حدث في يوم الحادث. وبناءً على مراجعة اللقطات، أثبتت إدارة الموارد البشرية أن المشرف بدأ الاعتداء الجسدي. وبعد جمع المستندات اللازمة، قدمت إدارة الموارد البشرية للموافقة على رفع دعوى، والتي تمت الموافقة عليها لاحقاً والقضية قيد نظر مجلس التأديب.

قضية أخرى رقم 10

164. تم التحقيق في حالة سوء سلوك محتمل، بناءً على طلب مسؤول المراقبة، وتم تقديم تقرير من مكتب الرقابة الداخلية إلى الأخير، والذي حدد محاولة إجراء تحويل غير مصرح به من حساب مصرفي للاتحاد إلى حساب آخر غير مصرح به دون إذن من مسؤول الرقابة ولجنة الاستثمار التابعة للمفوضية وفقاً للنظم واللوائح المالية بتوقيع اثنين من كبار موظفي المفوضية. أذن الرئيس بإجراء تقصي الحقائق بشأن أربعة (4) موظفين متورطين في محاولة التحويل، ونتيجة لخطورة الادعاء وكفاية الأدلة التي تم جمعها بشأن أحد كبار الموظفين المحددين، أصدر الرئيس إيقاف الموظف (1) المحدد عن العمل لمدة ثلاثة (3) أشهر أثناء إجراء عملية تقصي الحقائق بما يتماشى مع المادة 61.3 (ي) من لوائح ونظم العاملين.

165. طلب من الموظف تقديم رد على الادعاء وعند استعراض الرد، وبالنظر إلى توصية تقرير تحقيق مكتب الرقابة الداخلية، تم إثبات دعوى ظاهرة الواجهة ضد الموظف وطلب الموافقة لرفع دعوى ضد الموظف المحدد، وفقاً للمادة 59.5، وتم إرساله إلى سعادة الرئيس. تمت الموافقة على التهمة وسُعرض القضية على مجلس التأديب للتداول بشأنها.

قضية أخرى رقم 11

166. في مارس 2020، أرسل الموظف مذكرة تحتوي على مزاعم تشهيرية ضد سعادة الرئيس وغيره من موظفي المفوضية. وبناء على الادعاءات الواردة في المذكرة، أنشأت إدارة الموارد البشرية لجنة مخصصة تتألف من ممثلين من مكتب نائب الرئيس ومكتب المستشار القانوني وإدارة الموارد البشرية من أجل فحص الادعاءات.

167. بعد مراجعة محتوى تقرير الفريق المخصص، رأت الإدارة أن من الضروري إقامة دعوى ظاهرة الواجهة ضد الموظف. وبالتالي، تم إرسال طلب توجيه تهمة بسوء السلوك ضده إلى سعادة الرئيس، وفقاً للمادة 59.5 من لوائح ونظم العاملين. تمت الموافقة على التهمة، والقضية تنتظر عرضها على مجلس التأديب للتداول بشأنها.

قضية أخرى رقم 12

168. أجرى مكتب الرقابة الداخلية، في مارس 2021، تحقيقاً ضد اثنين من الموظفين المعارين من شبكة علم الأوبئة الميدانية الأفريقية إلى المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها بمفوضية الاتحاد الأفريقي. استند التحقيق إلى طلب لجنة المشتريات الداخلية في ديسمبر 2020، بعد رفضها لتقرير التقييم الصادر عن لجنة التقييم.

169. رفضت لجنة المشتريات الداخلية تقرير التقييم على أساس عدم إعلان تضارب المصالح من قبل الموظفين المعارين، وكلاهما كانا عضوين في لجنة التقييم لاختيار خبير استشاري لإنشاء نظام الرصد والتقييم والتعلم في المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

170. أشارت نتائج التحقيق إلى تورط الموظفين المعارين في انتهاك الأحكام S. 2.4.3 (ب) و(ج) من دليل مشتريات الاتحاد الأفريقي بعدم إفصاحهما عن تضارب المصالح وبعدم تنحيهما رسمياً عن اختيار الخدمة الاستشارية حيث تشارك منظمة أفينيت، المنظمة المنتدبة، في العطاءات بالشراكة مع شركة IQVIA Solutions المحدودة.

171. بعد استلام تقرير تحقيق مكتب الرقابة الداخلية، اتخذت إدارة الموارد البشرية جميع الخطوات اللازمة في سياق نظم ولوائح عاملي مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مطالبة المتهم بتقديم تفسير للدعاء وفقاً للمادة 58.3 من لوائح ونظم العاملين.

172. أفضى استعراض الوثائق إلى إقامة دعوى ظاهرة الواجهة ضد الموظفين المنتدبين. وبالتالي، تم إرسال طلب الموافقة على رفع دعوى ضد الموظفين إلى سعادة الرئيس. تمت الموافقة على التهمة وسيتم عرض القضية على مجلس التأديب وفقاً للمادة 59.5 من لوائح ونظم العاملين.

قضية أخرى رقم 13

173. اختتم مكتب الرقابة الداخلية تحقيقاً ضد أحد الموظفين بشأن أنشطة خارجية مزعومة بقبوله العمل النشط في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، في نيويورك، والبنك الأفريقي للتنمية في أبيدجان، والتهديدات/ الاعتداء اللفظي على موظف في إدارة الشؤون الاقتصادية. استند التحقيق إلى طلب من مدير الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية بالإنابة بعد شكوى تقدم بها موظف في قسم الشؤون الاقتصادية.

174. أظهر التحقيق تورط الموظف في ادعاء الانخراط في أنشطة خارجية من خلال العمل في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة والبنك الأفريقي للتنمية دون إذن من الرئيس أو السلطة المعنية له/ لها. بعد نتائج وتوصيات مكتب الرقابة الداخلية، اتخذت إدارة الموارد البشرية جميع الإجراءات اللازمة للتباحث مع الموظف، بما في ذلك مطالبته بتقديم تفسير للدعاءات.

175. وأدى استعراض الوثائق، بما في ذلك رد الموظف، الذي وجده مذنباً بالادعاء، إلى إقامة دعوى ظاهرة الواجهة ضده. وعليه، طلبت إدارة الموارد البشرية موافقة سعادة الرئيس على رفع التهم ضد الموظف، وبما أنه تمت الموافقة على التهم، ومن المقرر عرض القضية على مجلس التأديب للتداول بشأنها.

قضية أخرى رقم 14

176. حصل أحد الموظفين على إجازة من 1 أكتوبر 2018 إلى 30 سبتمبر 2019 واستأنف العمل في 1 أكتوبر 2019. في 4 مارس 2020، كتب ممثل الأغذية والزراعة (الفاو) في نيجيريا إلى المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية لإبلاغ المكتب بشأن السلوك غير اللائق من الموظف بعد عودته من إجازته. ووفقاً لممثل منظمة الأغذية والزراعة، فقد قدم الموظف دعماً لمكتب المنظمة في نيجيريا لتطوير بعض الأنشطة المتعلقة بالثروة الحيوانية. وعندما غادر نيجيريا، زُعم أنه غادر دون دفع مبلغ 3900 دولاراً أمريكياً مقابل الإيجار ولم يبذل أي جهد لتسوية الفواتير.

177. وبالمثل، أفاد الممثل أيضاً أن المنظمة تلقت شكوى من إيكوبنك في أبوجا مفادها أن الموظف مدين للبنك بمبلغ قدره 12000 دولار أمريكي، والذي تخلى عن دفعه. ولم تسفر الجهود التي بذلها المكتب الأفريقي

للثروة الحيوانية للتباحث مع الموظف في دفع الأموال عن أي نتائج. ومن ثم، أحال المكتب الأمر إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لاتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة ضد الموظف.

178. عند تلقي المعلومات، كتبت مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية مذكرة إلى الموظف تطلب منه الرد على الادعاءات. رد الموظف ووعده بسداد الديون في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، لم يتم رد الأموال. وبعد إخفاقه في الالتزام بوعده، تم إثبات دعوى ظاهرة الواجهة ضده ورفعت التهم وفقاً للمادة 59.5 من لوائح ونظم العاملين. ستعرض إدارة الموارد البشرية القضية على مجلس التأديب.

قضية أخرى رقم 15

179. أبلغ مدير المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، في 5 يونيو 2020، إدارة الموارد البشرية أن المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية أبلغ بأن أحد الموظفين ينخرط في معاملة مشبوهة مع الموردين. ووفقاً للتقرير، اتصلت شركة إميغ بلاس، وهي مورد مقرها في نيروبي، كينيا، بالمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية في مايو 2020 بشكوى عدم الدفع مقابل البضائع التي تم تسليمها للمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية خلال الفترة من مايو إلى يونيو 2019، مشيرة إلى أنها كانت تجري أعمالها من خلال الموظف، وعلى الرغم من الطلب المتكرر للسداد، لم يكن هناك أي شيء مما أجبر الشركة على الاستعانة بمدير المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية.

180. ذكرت شركة إميغ بلاس أيضاً أن بعض المعاملات المالية قد تمت حيث قدمت للموظف مبلغاً معيناً من المال، وبعد استلام المبلغ، ذهب إلى أبعد من ذلك لطلب مبلغ أكبر، لم تدفع له الشركة. قدمت الشركة وثائق مكتوبة وتسجيلات صوتية بين الموظف وأحد موظفي شركة إميغ بلاس، والتي تُرجمت من السواحيلية إلى الإنجليزية وقدمت إلى إدارة الموارد البشرية.

181. عند استلام التقرير، أخذت إدارة الموارد البشرية في الاعتبار جميع الإجراءات الإدارية، بما في ذلك مطالبة الموظف بالرد على الادعاءات بما يتماشى مع المادة 58.3 من لوائح ونظم العاملين. ومع ذلك، لم يرد الموظف على ذلك.

182. وبالنظر إلى المستندات المتاحة المقدمة إلى إدارة الموارد البشرية من قبل مدير المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية، وكون الموظف فشل في الرد على طلب التوضيح، تم إثبات دعوى ظاهرة الواجهة ضد الموظف وطلب الموافقة على توجيه تهمة سوء السلوك ضده تم إرسالها إلى سعادة الرئيس تماشياً مع المادة 59.5. تمت الموافقة على التهمة وستعرض القضية على مجلس التأديب لمناقشتها.

قضية أخرى رقم 16

183. أجرى مكتب الرقابة الداخلية، في فبراير 2021، تحقيقاً ضد أحد الموظفين بناءً على شكوى بشأن الاحتيال المزعوم في بدل التعليم بتقديم المطالبة برسوم تعليمية احتيالية لمُعاليه للعام الدراسي 2019/2018، حيث كانا يدرسان في مدرسة "Ecole Primaire Marie Curie" ومعهد "Institut Polytechnique de Vichy" في فرنسا.

184. يُزعم أيضاً أن الموظف قدم في أكتوبر 2019، مستندات تبدو وكأنها نسخ مصورة ولكن مع طابع أصلية نيابة عن معاليه لسداد مطالبات بدل التعليم بمبلغ 20.000 يورو للعام الدراسي 2020/2019. أثار الاستعراض الأولي للوثائق المقدمة إلى المسؤول المالي في المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الجزائر العاصمة من قبل الموظف بعض صفارات الإنذار مع وجود دليل ظاهر على الاحتيال، مما استلزم تحقيقاً كاملاً من مكتب المراجعة الداخلية.

185. أظهرت نتائج التحقيق تورط الموظف في الاحتيال على المنظمة بمبلغ إجمالي قدره 71,703,43 دولاراً أمريكياً. وبناءً على النتائج والتوصيات الصادرة عن مكتب الرقابة الداخلية، طلبت إدارة الموارد البشرية من الموظف الرد على الادعاءات وفقاً للمادة 58.3. وبناءً على رده، تم إنشاء دعوى ظاهرة الواجهة

وتم إرسال طلب للموافقة على توجيه اتهامات بسوء السلوك ضده إلى سعادة الرئيس وفقاً للمادة 59.5 من لوائح ونظم العاملين. بمجرد الموافقة، سيتم عرض القضية على مجلس التأديب للتداول بشأنه.

قضية أخرى رقم 17

186. كشف فريق التحقيق في مكتب الرقابة الداخلية، من خلال النتائج التي توصل إليها والمدرجة في تقريره، عن أدلة واضحة ومقنعة على أن الموظف المعني احتال على المنظمة بمبلغ 299,937,15 دولاراً أمريكياً فيما يتعلق بمطالبة ببدل التعليم. كشفت النتائج أن الموظف كان يجمع مطالباته ببدل التعليم لأربعة (4) من معاليه يُزعم أنهم كانوا يدرسون في مدارس/ جامعات مختلفة من 2009/2008 إلى 2020/2019 سنوات دراسية. اكتشف أيضاً أن الإيصالات وجميع المستندات التي قدمها الموظف إلى مديرية الشؤون المالية في الفترة من 2009/2008 إلى 2021/2020، لسداد بدل التعليم لمن يعولهم لا تحتوي على موقع المدرسة ولا رقم الهاتف ولا الرقم التسلسلي.

187. علاوة على ذلك، أثبت فريق التحقيق التابع لمكتب الرقابة الداخلية، خلال زيارته إلى المدرسة المذكورة، دليلاً واضحاً ومقنعاً على عدم وجود المدرسة التي ادعى الموظف أن من يعولهم كانوا يدرسون فيها.

كما تشير النتائج إلى أن إيصالات البنك التي قدمها الموظف إلى المديرية المالية لسدادها مزيفة ومزورة. 188. طلبت إدارة الموارد البشرية من الموظف الرد على الادعاءات تمثيلاً مع المادة 58.3. وبناءً على رده، تم إنشاء دعوى ظاهرة الواجهة وتم إرسال طلب للموافقة على توجيه اتهامات بسوء السلوك ضده إلى سعادة الرئيس وفقاً للمادة 59.5 من لوائح ونظم العاملين. تمت الموافقة على التهم من قبل الرئيس، وسيتم عرض القضية على مجلس التأديب للتداول بشأنها.

قضية أخرى رقم 18

189. كشف تقرير التحقيق في مكتب الرقابة الداخلية عن دليل واضح ومقنع على أن أحد الموظفين احتال على المنظمة بمبلغ إجمالي قدره 114.221.22 دولاراً أمريكياً كمطالبات ببدل التعليم لمن يعولهم

190. طلبت إدارة الموارد البشرية من الموظف الرد على الادعاءات تمثيلاً مع القاعدة 58.3. وبناءً على رده، تم إنشاء دعوى ظاهرة الواجهة وتم إرسال طلب للموافقة على توجيه اتهامات بسوء السلوك ضده إلى سعادة الرئيس وفقاً للمادة 59.5 من لوائح ونظم العاملين. وقد تم إرسال التهم إلى الرئيس للموافقة عليها، وسيتم عرض القضية على مجلس التأديب للتداول بشأنها.

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات

191. تم استخلاص الاستنتاجات المدرجة أدناه من الإجراءات القانونية التي تم الاضطلاع بها على الموظفين والمسؤولين السابقين التي تم النظر فيها خلال الفترة حتى الآن: (تمثل حالة موظفاً فردياً (أو موضوعاً للتحقيق) وقد يكون لدى موظف واحد أكثر من تهمة واحدة. ويمكن أيضاً تسوية بعض التهم الموجهة إلى الموظف، في حين قد يتم إحالة التهم الأخرى المفروضة على نفس الموظفين إلى مجلس التأديب).

1-191 فيما يتعلق **باثنتي عشرة (12) قضية** تم إدراجها في تقرير المراجعة المحاسبية القضائية التي قامت بها شركة برايس ووترهاوس كوبرز:

- (1) تم البت في **تسع (8) قضايا** لعدم وجود أدلة ظاهرة كافية مثبتة.
- (2) تمت التوصية بثلاث (3) قضايا إلى فرقة العمل لمزيد من الدراسة.
- (3) تمت إحالة قضية واحدة (1) إلى مجلس التأديب للنظر فيها.

2-191 فيما يتعلق **بقضية واحدة جديدة** مستمدة من تقرير المراجعة المحاسبية القضائية لشركة برايس ووترهاوس كوبرز:

- (1) بدأ استرداد الأموال، ويجري النظر في اتخاذ إجراء إداري مناسب ضد الموظف.
- 3-191 فيما يتعلق بثمانية عشر (18) قضية أخرى (أي القضايا التأديبية غير الواردة في تقرير المراجعة المحاسبية القضائية لشركة برايس ووترهاوس كوبرز):
- (1) تم الانتهاء من ست (6) قضايا تم بموجبها فصل ثلاثة موظفين (إنهاء خدمتهم) وإصدار رسائل تحذير للموظفين الثلاثة الآخرين.
- (2) انتهى مجلس التأديب من حالتين (2) مع التوصية بفصل الموظفين المتورطين. وتنتظر القضيتان القرار النهائي من الرئيس
- (3) تم إحالة تسع (9) قضايا إلى مجلس التأديب للنظر فيها.
- (4) تم تقديم طلب إلى الرئيس في حالة واحدة (1) للنظر فيها للموافقة على توجيه التهم وفقاً لذلك.
- 4-191 فيما يتعلق بالإجراءات الشاملة في معالجة مختلف القضايا والمخالفات:
- (1) اتخذت المفوضية الحالية إجراءات حاسمة من خلال إيقاف الموظفين عن العمل وفصلهم بسبب المخالفات المثبتة.
- (2) ظلت المفوضية تتعامل مع القضايا التأديبية بما يتماشى مع لوائح ونظم العاملين لغرس المساءلة وإدارة النتائج داخل الاتحاد.
- (3) سيستمر المجلس التأديبي المعاد تشكيله في معالجة القضايا التي ستعرض عليه من أجل معالجة المساءلة بشكل منهجي في عمل الاتحاد.
- (4) يجب تعزيز الإدارات التي تعمل في مجال الرقابة الداخلية داخل الاتحاد، مثل مكتب نائب الرئيس، وإدارة الموارد البشرية، ومكتب الرقابة الداخلية، ومديرية الشؤون المالية، ومكتب المستشار القانوني حتى يكون لديها رقابة داخلية أكثر صرامة وتقليل الحاجة إلى وجود شركة خارجية لإجراء المراجعة على سير عمل الاتحاد.

القسم الثاني

القضايا النظامية - الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، ومسائل السياسات، والأطر القانونية

(أ) الخلفية

192. يتضمن تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز بشأن المراجعة المحاسبية القضائية ومراجعة الأداء لمفوضية الاتحاد الأفريقي على 173 توصية تتعلق "بالمسائل المنهجية". تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتتبع هذه التوصيات ورصد حالة تنفيذها من خلال لجنة المساءلة الداخلية. يرأس لجنة المساءلة الداخلية نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. خلاف ذلك، في حالة عدم وجود نائب رئيس المفوضية، تم تفويض المدير العام لمفوضية الاتحاد الأفريقي لرئاسة اجتماعات لجنة المساءلة الداخلية.
193. ومن المهم ملاحظة أن التوصيات تم تكليف مختلف الجهات المعنية (المسؤوليات) بها من خلال تقرير المراجعة المحاسبية القضائية لشركة برايس ووترهاوس كوبرز كما هو موضح أدناه:

التوصيات	الجهة المعنية (المسؤولة)
60	1.1. مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية
29	1.2. قسم الشراء والسفر والمستودعات؛
16	1.3. قسم نظم المعلومات الإدارية
54	1.4. مديرية الشؤون المالية
13	1.5. قسم الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن
1	1.6. مكتب الأخلاقيات
173	المجموع

194. بناءً على إجراءات التتبع والرصد التي اتخذتها لجنة المساءلة الداخلية، تم تصنيف حالة تنفيذ هذه التوصيات في أربع فئات هي:
- 1-194 **التنفيذ** (أي تم الانتهاء من جميع إجراءات التنفيذ)
- 2-194 **قيد التنفيذ** (على سبيل المثال، بدأت بعض إجراءات التنفيذ، أعلى من (25%)
- 3-194 **لم يتم التنفيذ** (على سبيل المثال، لم يبدأ أي إجراء تنفيذي)
- 4-194 **تجاوزتها الأحداث** (أي أن التوصية لم تعد ذات صلة بسبب التغييرات في السياسات أو الأنظمة)

195. تجدر الإشارة أيضًا إلى أن جميع التوصيات وحالة تنفيذها ذات الصلة والأدلة قد قُدمت إلى مكتب الرقابة الداخلية لتثبيتها والتحقق منها وفقًا لذلك.

(ب) حالة تنفيذ التوصيات المعلقة

196. تم إجراء عملية التحقق من مكتب الرقابة الداخلية في ديسمبر 2021 وركزت على 93 توصية معلقة (أي تلك التي كانت قيد التنفيذ أو لم يتم تنفيذها) مستمدة من قاعدة البيانات المصدق عليها في يونيو 2021. ويرد موجز لحالة تنفيذ التوصيات المعلقة في الجدول أدناه:

الجدول 1: ملخص حالة تنفيذ التوصيات المعلقة فقط

31 ديسمبر 2021

الجهة المعنية/ المسؤولة	حالة تنفيذ التوصيات	المجموع الإجمالي
-------------------------	---------------------	------------------

	تم تنفيذها (الملحق 1)	قيد التنفيذ (الملحق 2)	لم تنفذ (الملحق 3)	تجاوزتها الأحداث (الملحق 4)	
1	0	1	0	0	(1) مكتب الأخلاقيات
29	3	15	11	0	(2) الشؤون المالية
31	9	22	0	0	(3) مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية
3	2	1	0	0	(4) قسم نظم المعلومات الإدارية
10	1	8	1	0	(5) قسم الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن
19	6	12	0	1	(6) قسم الشراء والسفر والمستودعات
93	21	59	12	1	المجموع الإجمالي

(ج) حالة تنفيذ جميع التوصيات المنهجية

197. استنادًا إلى التحقق الذي أجراه مكتب الرقابة الداخلية، تم تلخيص حالة تنفيذ جميع التوصيات البالغ عددها 173 بحلول 31 ديسمبر 2021 في الجدول أدناه.

الجدول 2: ملخص لحالة التنفيذ العامة 31 - ديسمبر 2021

المجموع الإجمالي	حالة تنفيذ التوصيات				الجهة المعنية /المسؤولة
	تم تنفيذها	قيد التنفيذ	لم تنفذ	تجاوزتها الأحداث	
1	0	1	0	0	(1) مكتب الأخلاقيات
54	27	15	11	1	(2) الشؤون المالية
60	36	22	0	2	(3) إدارة الموارد البشرية
16	15	1	0	0	(4) قسم نظم المعلومات الإدارية
13	4	8	1	0	(5) قسم المالية لإدارة السلم والأمن
29	16	12	0	1	(6) قسم الشراء والسفر والمستودعات
173	98	59	12	4	المجموع الإجمالي
%100	%57	%34	%7	%2	النسبة المئوية

198. بخلاف ذلك، فإن ملخص حالة التنفيذ السابق (أي 30 يونيو 2021) مبين في الجدول أدناه. تم الإبلاغ عن هذا الوضع خلال اجتماع المجلس التنفيذي في أكتوبر 2021 في أديس أبابا.

الجدول 3: ملخص عن حالة التنفيذ السابقة 30 - يونيو 2021

المجموع الإجمالي	حالة تنفيذ التوصيات				التفاصيل
	تم تنفيذها	قيد التنفيذ	لم تنفذ	تجاوزتها الأحداث	
173	77	61	32	3	المجموع الإجمالي
%100	%45	%35	%18	%2	النسبة المئوية

(د) ملاحظات عامة على أعمال التنفيذ

199. بشكل عام، تواصل إدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي، كما تم التعهد سابقًا، العمل على التنفيذ لضمان التنفيذ الكامل لتوصيات شركة برايس ووترهاوس كوبرز قدر الإمكان بحلول نهاية ديسمبر 2022.
200. استنادًا إلى حالة التنفيذ الإجمالية الحالية (أي 57% تم تنفيذها، و 34% قيد التنفيذ، و 7% لم يتم تنفيذها)، والتي تم تحقيقها خلال فترة التنفيذ من يوليو إلى ديسمبر 2021، فإن المفوضية واثقة من أنها ستتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في التنفيذ الكامل بحلول 30 ديسمبر 2022، خاصة بالنسبة للعناصر التي تقع تحت سيطرتها. تلاحظ مفوضية الاتحاد الأفريقي حدوث تحسن في حالة التنفيذ الحالية مقارنة بالحالة المبلغ عنها سابقًا.
201. يأخذ الوضع الحالي في الاعتبار التغييرات/ الإجراءات (تنفيذ الإجراءات المتخذة) في أربعة وأربعين توصية من أصل 93 توصية معلقة على النحو الملخص أدناه:

المجموع	حالة تنفيذ التوصيات			التفاصيل
	تجاوزتها الأحداث	لم تنفذ	قيد التنفيذ	
173	4	12	59	الحالة اعتبارًا من ديسمبر 2021
173	3	32	61	الحالة اعتبارًا من يونيو 2021
44 إجراء	1	20	2	الإجراءات (التغييرات)

202. تلتزم مفوضية الاتحاد الأفريقي بمواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ جميع التوصيات مع بذل العناية الواجبة لتجنب أي ازدواج في النطاق أو إهدار لموارد الاتحاد.

(ذ) ملاحظات بشأن تنفيذ العمل

203. تلخص بعض الملاحظات الهامة حول أعمال التنفيذ التي قامت بها مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالمجالات التي تمت مراجعتها والإبلاغ عنها بواسطة تقرير المراجعة المحاسبية القضائية لشركة برايس ووترهاوس كوبرز في الفقرات أدناه:
- 203-1-1 ساعد نظام التوظيف الآلي (نظام التوظيف على أساس الجدارة) في حل تحديات إعداد القائمة المختصرة التي أشار إليها تقرير المراجعة المحاسبية القضائية.
- 203-1-2 تم إيقاف التجديدات التلقائية بإصدار تعميم. يتم التجديد حاليًا بناءً على تقييم الأداء وتوافر الأموال حسب الاقتضاء.
- 203-1-3 ساعدت عملية التوظيف الجارية أيضًا في حل المسائل التي طال أمدها المتعلقة بالوظائف الشاغرة.
- 203-1-4 وبخلاف ذلك، لا تزال مراجعة نظم ولوائح عملي الاتحاد الأفريقي قيد التنفيذ. ويؤثر هذا على بعض المجالات التي لا يمكن حلها إلا بعد الموافقة على لوائح ونظم العاملين المنقحة.

203-2 الشراء والسفر؛

203.2.1. تم تعليق استعراض دليل المشتريات لأنه كان ينتظر الموافقة على النظم واللوائح المالية الجديدة. وبناءً على النظم واللوائح المالية الجديدة المعتمد، سيتم الانتهاء من مراجعة دليل المشتريات وفقاً لذلك. كما سيحل دليل المشتريات المنقح بعض التحديات التي أثيرت في تقرير المراجعة المحاسبية القضائية.

203.2.2. لا يزال تنفيذ وحدة الشراء الإلكترونية من نظام ساب قيد التنفيذ. ستزيد هذه الوحدة من أتمتة عمليات الشراء وكفاءتها.

3-203 إدارة صناديق الدول الأعضاء والشركاء؛

203.3.1. تحتوي النظم واللوائح المالية المعتمدة حديثاً على أقسام حول الإيرادات والأموال الخاصة بالاتحاد في الجزأين الرابع والخامس على التوالي. وقد ساعد ذلك في توفير مزيد من الوضوح بشأن إدارة إيرادات الاتحاد وأمواله.

4-203 الممارسات المالية والمحاسبية؛

203.4.1. أوضحت النظم واللوائح المالية المعتمدة حديثاً أدوار ومسؤوليات الأمر بالصرف، والمسؤول المراقب، وموظفي المراقبة. وقد عالج هذا بعض التحديات التي أثيرت في تقرير المراجعة المحاسبية القضائية فيما يتعلق بتفويض السلطة في المسائل المحاسبية.

203.4.2. تناولت النظم واللوائح المالية المعتمدة حديثاً التحديات التي لوحظت في تقرير المراجعة المحاسبية القضائية فيما يتعلق باستثمارات الاتحاد. على سبيل المثال، يحتوي الجزء العاشر من النظم واللوائح المالية على عناصر مثل السلطة والمسؤولية ومعايير اختيار لجنة الاستثمار.

5-203 إدارة صندوق الاتحاد الأفريقي للسلام

203.5.1. تحتوي النظم واللوائح المالية الجديدة المعتمدة حديثاً على قسم (وهو الجزء الرابع) حول صندوق السلام. وفي هذا الصدد، تخضع الإدارة المالية لصندوق السلام ومرفق احتياطي الأزمات الخاص به للنظم واللوائح المالية الجديدة ولائحة سياسات صندوق الاتحاد الأفريقي ودليل الإجراءات.

203.5.2. سوف يعالج هيكل إدارة الصندوق (أي مجلس الأمناء، ولجنة الإدارة التنفيذية، ومجموعة التقييم المستقلة، ومدير الصندوق) معظم التحديات التي لوحظت في تقرير المراجعة المحاسبية القضائية.

(ر) بعض التحديات في تنفيذ العمل

204. بناءً على تحليل الإدارة، لوحظ أن بعض أعمال التنفيذ ليست بالسرعة المطلوبة لأن هناك حاجة إلى بعض التغيير في السياسات أو الهياكل من أجل تنفيذها بالكامل. تضمن الأمثلة المحددة للتغييرات المطلوبة التي تؤثر على التنفيذ ما يلي:

204-1. المدة الزمنية المستغرقة في مراجعة واعتماد لوائح ونظم العاملين؛

204-2. طول الوقت الذي يستغرقه التوظيف أو ملء الهيكل المعتمد حديثاً لمفوضية الاتحاد الأفريقي بما يتماشى مع قواعد ولوائح الاتحاد الأفريقي الحالية.

(ز) العمل الإضافي أو المستقبلي

205. بالإضافة إلى التوصيات، أورد تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز أيضًا عملاً إضافياً محدداً. واضطلعت المفوضية ببعض الإجراءات بشأن العمل الإضافي على النحو الموجز أدناه:

205-1 المراجعة المحاسبية القضائية لأجهزة الاتحاد الأخرى بخلاف المفوضية:

جاء قرار المجلس التنفيذي بإجراء مراجعة محاسبية قضائية للأجهزة الأخرى في الوقت المناسب. وبناءً على ذلك، تم الإعلان عن العمل وتم اختيار شركة مستقلة تسمى لوتشان وشركاه (LOCHAN & COMPANY) في ديسمبر 2021. وبدأت الشركة في تنفيذ ممارسة المراجعة المحاسبية القضائية ومراجعة الأداء هذه في أبريل 2022. ومن المقرر أن تقدم الشركة تقرير البداية أمام اللجنة الفرعية لمسائل المراجعة التابعة للجنة الممثلين الدائمين في مايو 2022.

205-2. استعراض إضافي للمجالات المنهجية التي تحتاج إلى مزيد من المراجعة:

صدر قرار من المجلس التنفيذي بإجراء هذا الاستعراض في الوقت المناسب. سيقوم مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين بإجراء هذه المراجعة لتحديد المجالات النظامية التي تحتاج إلى مراجعة أعمق للوصول إلى جوهر الأمور التي تم إبرازها في تقرير شركة برايس ووترهاوس كوبرز. وبخلاف ذلك، يجري بالفعل تنفيذ بعض الأعمال الإضافية الموصى بها من قبل مكتب الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات الخارجيين للاتحاد الأفريقي في سياق أعمال المراجعة الروتينية.

(هـ) الاستنتاج

206. في الختام، تلتزم مفوضية الاتحاد الأفريقي بمواصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ جميع التوصيات مع بذل العناية الواجبة لتجنب أي ازدواج في النطاق أو إهدار لموارد الاتحاد.

طريق المضي قدماً والتوصيات العامة

207. في هذا الصدد، تلتزم مفوضية الاتحاد الأفريقي باتخاذ الخطوات المذكورة أدناه، من بين أمور أخرى، كطريق للمضي قدماً:

208. فيما يتعلق بإدارة النتائج:

- 1-208 تعزيز تنفيذ نظام العقوبات للاتحاد الأفريقي على الموظفين الذين ينتهكون القواعد وفقاً لذلك.
- 2-208 ضمان استرداد الأموال في الوقت المناسب من الموظفين في الحالات التي تم فيها تحديد الخسائر من خلال تقارير التحقيق حسب الاقتضاء؛
- 3-208 تقديم دورات تدريبية منتظمة حول النزاهة والأمانة لجميع الموظفين من أجل غرس ثقافة النزاهة والمصادقية لدى الموظفين؛
- 4-208 التعقب السريع لتعيين الموظفين في وحدة الأخلاقيات للتأكد من أن وحدة الأخلاقيات توفر تحسباً منتظماً للموظفين بشأن قضايا الأخلاقيات؛
- 5-208 تحفيز الموظفين المتميزين والأداء من خلال برامج المكافآت والتقدير.

209. فيما يتعلق بالقضايا المنهجية:

- 1-209 تسريع عملية مراجعة نظم ولوائح العاملين والتأكد من اعتمادها في قمة فبراير 2023.
- 2-209 التعجيل بتعيين الموظفين الأساسيين في مفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- 3-209 تعزيز عمليات الإلحاق لموظفي الاتحاد الأفريقي بهدف ضمان النزاهة.
- 4-209 تحسين استخدام نظام الساب SAP في مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي من أجل ضمان فعالية إعداد التقارير والقيمة مقابل المال.
- 5-209 تعزيز استخدام التشغيل الآلي والمنصات الرقمية في تخطيط البرامج ورصدها وتقييمها.

القسم الثالث

الملاحق

الملحق 1: القضايا النظامية المتعلقة - التوصيات المنفذة

الحالة المؤكدة حتى 31 ديسمبر 2021	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	الجهة المعنية	الموضوع/المجال	التوصية	الرقم الفرعي	الرقم
تم تنفيذها	اعتباراً من نوفمبر 2021، حصل 104 موظفاً في الاتحاد ككل على شهادة إجراء المقابلات على أساس الكفاءة، وتلقى 12 موظفاً تدريب تدريب المدربين	إدارة الموارد البشرية	التوظيف وتجديد العقود	• يجب أن تضمن كل من وحدة الموارد البشرية و مجلس التعيين والتوظيف والترقية كون جميع عمليات التوظيف تنافسية كي يتسنى لمفوضية الاتحاد الأفريقي الوصول إلى المرشحين الأكثر تأهيلاً وملاءمة. علاوة على ذلك، يجب تقديم دليل على كون عملية التوظيف تنافسية إلى الرئيس إلى جانب توصيات التعيين للتحقق منها قبل الموافقة؛	3.1	3
تم تنفيذها	تعمل لجنة التوظيف والاختيار الآن في عملية التوظيف	إدارة الموارد البشرية	التوظيف وتجديد العقود	• جنباً إلى جنب مع مجلس التعيين والتوظيف والترقية يتم التحقق من تقارير إعداد القائمة المختصرة والمقابلات لضمان نزاهة العملية وشفافيتها؛	4.2	4
تم تنفيذها	تعمل لجنة التوظيف والاختيار الآن في عملية التوظيف	إدارة الموارد البشرية	التوظيف وتجديد العقود	• بصفته رئيس مجلس التعيين والتوظيف والترقية، ينبغي لثائب الرئيس أن يضمن الاتساق بين أعضاء مجلس التعيين والتوظيف والترقية للحد من فجوات المعرفة وعدم القدرة على تحديد التناقضات في العملية؛	4.4	4
تم تنفيذها	تم إصدار تعميم بإيقاف التجديد التلقائي يتم التجديد بناءً على تقييمات الأداء وتوافر الأموال حسب الاقتضاء	إدارة الموارد البشرية	التوظيف وتجديد العقود	• وقف التجديد التلقائي للعقود	8.2	8
تم تنفيذها	نشاط مستمر. تعتبر التوصية قد نفذت. ومع ذلك، سيستمر تحديث ملفات الموظفين وفقاً لذلك.	إدارة الموارد البشرية	التوظيف وتجديد العقود	• يتعين على إدارة الموارد البشرية ضمان تحديث معلومات الموظفين في الملف بما في ذلك شهادات معلومات الأقارب والمعالين والزواج لمنع تكرار مثل هذه المخالفات في المستقبل.	9.4	9
تم تنفيذها	استخدام نظام آلي مفعّل لتطبيق نظام حصص الاتحاد الأفريقي	إدارة الموارد البشرية	التوظيف وتجديد العقود	ينبغي على مديرية الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية بالتنسيق مع إدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي: • النظر في تطبيق نظام الحصص على جميع موظفي الفئة المهنية لتحقيق التمثيل العادل للدول الأعضاء.	13.1	13

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	الحالة المؤكدة حتى 31 ديسمبر 2021
15	15.2	• بناء قدرات مجلس التعيين والتوظيف والترقية وجميع المعنيين بالعمليات في عملية التوظيف بشأن متطلبات السياسات؛	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	تم توفير تدريب إجراء المقابلات على أساس الكفاءة حسب الاقتضاء	تم تنفيذها
15	15.3	• للمضي قدمًا، ينبغي لوحدة الموارد البشرية، بدعم من مكتب الرئيس، ضمان عدم تأكيد توظيف أصحاب الوظائف الفنية بدون عملية توظيف تنافسية على النحو المبين في لوائح ونظم العاملين.	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	يتم الآن إجراء جميع عمليات التوظيف عبر نظام التوظيف على أساس الجدارة. تم تضمين فهرس اليونسكو في النظام الجديد وهو أول أداة ترشيح للتحقق، ثم يعد فحص الخلفية والتحقق من المراجع حقلًا إلزاميًا قبل الانتقال إلى حفل آخر هو لجنة التوظيف والاختيار. يمكن التحقق من ذلك في نظام التوظيف على أساس الجدارة	تم تنفيذها
19	19.1	يجب أن تأخذ وحدة إدارة السلم والأمن في الاعتبار ما يلي : • أن تكون سباقة في التباحث مع الشركاء لضمان تجديد تفويضاتهم في الوقت المناسب قبل انتهاء صلاحيتها.	التوظيف وتجديد العقود	الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن	تم وضع صحيفة تتبع الشركاء المستكملة لشهر نوفمبر 2021 انظر صحيفة تتبع الشركاء المرفقة	تم تنفيذها
21	21.2	• من أجل التطوير المهني للموظفين، يجب مراعاة التناوب ضمن التخصصات.	الشراء والسفر والمستودعات	إدارة الموارد البشرية	تم تحديد مسار التعلم وتطويره على بوابة الاتحاد الأفريقي للتعلم. يتم الاستفادة من الدورات التدريبية حاليًا من خلال نظام ينكدين.	تم تنفيذها
22	22.1	يجب أن يأخذ قسم الشراء والسفر والمستودعات في الاعتبار : • مراجعة عملية التخطيط للمشتريات لجعلها أكثر كفاءة . يجب أن يشمل ذلك بنداً للمراقبة المنتظمة وتحديث خطة الشراء؛	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	1- تم استعراض التطبيق (ترد مذكرة الموافقة من نائب رئيس المفوضية مرفقة كدليل على ذلك)	تم تنفيذها
22	22.2	• تعزيز عملية الإبلاغ عن المشتريات مع الاستفادة من الفرصة للتفكير في فعالية خطة المشتريات التي تم تنفيذها في العام السابق، والتحديات التي تمت مواجهتها وفرص التحسين في العام المقبل.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	تم تنفيذها . بالنسبة للسنة المالية 2021، تم التوقيع على مذكرة التذكير من قبل نائبة رئيس المفوضية وإرسالها إلى جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي والمكاتب الإقليمية تمهيداً لإعداد تقاريرها قبل الموعد النهائي (ترفق أيضا المذكرة كدليل على تقرير عام 2020)	تم تنفيذها
22	22.3	• يجب أن تضمن المفوضية أيضاً عدم الكشف عن المعلومات السرية المتعلقة بعملية الشراء للجمهور/ مقدمي العطاءات المحتملين.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	تم تنفيذها . (مرفق دليل على الإعلان عن تقديم الطلبات لعام 2021 على الموقع الشبكي للاتحاد)	تم تنفيذها

الحالة المؤكدة حتى 31 ديسمبر 2021	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	الجهة المعنية	الموضوع/ المجال	التوصية	الرقم الفرعي	الرقم
تم تنفيذها	<p>كما هو مذكور في التحديث الأخير، قام قسم نظم المعلومات الإدارية بتطوير أدوار قائمة على المهام لفرض انتهاكات الفصل بين الواجبات في نظام تخطيط الموارد في المنظمة لنظام ساب. تشمل الإجراءات الإضافية الأخرى المطبقة على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:</p> <p>-تنفيذ عملية طلب الأدوار، حيث يقوم مستخدمو الأعمال بإكمال نموذج تحديد الأدوار، ويتم توقيع النموذج من قبل رئيس القسم الخاص بمستخدمي الأعمال واستعراضه بواسطة فريق أعمال نظام ساب بحثاً عن أي انتهاكات للفصل بين الواجبات. أثناء عملية تحديد الأدوار، يتم فحص الأدوار أيضاً من خلال نظام ساب الحوكمة والمخاطر والامتثال والتي توضح ما إذا كان هناك أي انتهاك للفصل بين الواجبات بناءً على مجموعات قواعد نظام ساب المعيارية. في حالة حدوث انتهاك، يتم إبلاغ رئيس القسم/الوحدة المعنية بالأعمال ويطلب منه اتخاذ القرار المناسب بشأن المهمة.</p>	قسم نظم المعلومات الإدارية	تطبيق نظام ساب	<p>• أوضحت الإدارات المستخدمة أن لديها ضوابط تعويضية يدوية لمعالجة مشكلات الفصل بين الواجبات. عند مراجعة عمليات المعاملات، حددنا الفجوات المتعلقة بعدم الفصل بين المهام، لذلك يجب وضع ضوابط المراقبة لاستعراض المعاملات التي تمت معالجتها للتأكد من دقتها ووجودها واكتمالها؛</p>	37.4	37

الرقم الفرعي	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/ المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	الحالة المؤكدة حتى 31 ديسمبر 2021
38	38.3	• يجب مراقبة الحسابات ذات الأدوار التجارية كل ثلاثة أشهر وفقاً لأفضل ممارسة لتحديد المستخدم الذي لا يتطلب أدواراً والتي يجب إلغاؤها لاحقاً	تطبيق نظام ساب	قسم نظم المعلومات الإدارية	وضع قسم نظم المعلومات الإدارية عملية آلية باستخدام الحوكمة والمخاطر والامتثال لنظام ساب لاستخراج تقرير تحليل الفصل بين الواجبات بناءً على أفضل الممارسات لمجموعات القواعد المعيارية لنظام ساب. ويتم حالياً تقاسم التقرير الفصلي عن تحليل الفصل بين الواجبات للحوكمة والمخاطر والامتثال مع إدارة قسم نظم المعلومات الإدارية لمراجعته بدءاً من الفصل الرابع من عام 2014. وبدءاً من الفصل الأول من عام 2021، سيبدأ قسم نظم المعلومات الإدارية في تقاسم التقرير على أساس فصلي إلى إدارة الأعمال لمراجعة الفصل بين الواجبات في الأقسام/ الوحدات المعنية. سيتم تضمين مكتب الرقابة الداخلية أيضاً في الاتصال لأغراض المعلومات.	تم تنفيذها
44	44.2	• في حالة عدم إمكانية ذلك، يجب على قسم الشراء والسفر والمستودعات إنشاء نظام للتحقق الدائم من الأصول المادية خلال السنة المالية، وتعديل سياسات المفوضية لتعكس ذلك؛	المالية والمحاسبة	قسم الشراء والسفر والمستودعات	عملية التحقق من الأصول (انظر التقرير المرفق كدليل)	تم تنفيذها
44	44.4	• تحديد مواقع جميع الأصول المتعلقة البالغ عددها 829 أصلاً وتحديث سجل الأصول حسب الاقتضاء؛	المالية والمحاسبة	قسم الشراء والسفر والمستودعات	تم اختتام عملية التحقق من الأصول للسنة المالية 2020 (انظر التقرير المرفق كدليل)	تم تنفيذها
44	44.5	• التأكد من أن أصول مفوضية الاتحاد الأفريقي تخضع للرصد والتتبع بانتظام من الآن فصاعداً؛	المالية والمحاسبة	قسم الشراء والسفر والمستودعات	تم التنفيذ : تم الانتهاء من عملية التحقق من الأصول (انظر دليل تقرير التحقق من الأصول المرفق)	تم تنفيذها
45	45.6	• التأكد من اتباع عملية الميزانية التكميلية لتغطية النفقات غير المتوقعة مثل الخسارة على صرف العملة الأجنبية.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تم تنفيذها. قرار المجلس التنفيذي رقم . EX.CL/Dec.1126 (XXIX)	تم تنفيذها

الحالة المؤكدة حتى 31 ديسمبر 2021	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	الجهة المعنية	الموضوع/ المجال	التوصية	الرقم الفرعي	الرقم
تم تنفيذها	تم التعليق على ذلك من قبل مديرية البرمجة وإعداد الميزانية في ديسمبر 2021. تم تحديد الموظفين وفقا لذلك.	الشؤون المالية	المالية والمحاسبة	يجب أن تضمن مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمحاسبة ما يلي : • إن مركزية وظيفة الميزانية والحد من حقوق إنشاء وتحميل أنشطة الميزانية مقصورة فقط على الموظفين المصرح لهم داخل قسم الميزانية.	47.1	47
تم تنفيذها	تحديث ديسمبر 2021 تم إرسال مذكرة إلى الإدارات لتقديم المشورة بشأن إجراءات وعمليات إغلاق نهاية العام . وقد كفل ذلك تسجيل جميع النفقات خلال سنة الميزانية المناسبة.	الشؤون المالية	المالية والمحاسبة	• أن جميع المصاريف المحملة على المفوضية هي جزء من الميزانيات المعتمدة.	47.2	47

الملحق 2: القضايا النظامية المتعلقة - التوصيات قيد التنفيذ

الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021	الموعد النهائي للتنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	ما هو قيد التنفيذ	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	الجهة المعنية	الموضوع/المجال	التوصية	الرقم الفرعي	الرقم
قيد التنفيذ	ديسمبر 2022		من بين 21 منصب مدير تم الإعلان عنه، هناك 14 منصبًا قيد التنفيذ > تم تعيين 4، و3 بصدد التعيين، وتم إدراج 7 في القائمة المختصرة بالفعل	<p>مرحلة التعيين</p> <p>المدير العام؛ ومدير الموارد البشرية؛ مدير الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة؛ مدير إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن</p> <p>اكتمل مركز التقييم، - يتعين تقديمه إلى لجنة التوظيف والاختيار، مدير الشؤون المالية؛ مدير إدارة البنية التحتية والطاقة؛ مدير التنمية الاقتصادية والتكامل والتجارة</p> <p>تمت عملية إعداد القائمة المختصرة - يتم تقديمها إلى لجنة التوظيف والاختيار مدير الصحة والشؤون الإنسانية؛ مدير مرصد الهجرة الأفريقي؛ مدير المركز الأفريقي</p>	إدارة الموارد البشرية	التوظيف وتجديد العقود	ينبغي لإدارة الموارد البشرية بالتنسيق مع إدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي مراعاة ما يلي : • تحديث هيكل مابوتو لتوفير عدد كافٍ من الموظفين الدائمين للمناصب الإدارية الرئيسية.	1.1	1

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					للدراستات والبحوث المتعلقة بالهجرة؛ مدير مركز العمليات القاري؛ مدير الخدمات الطبية والصحية؛ مدير أمانة صندوق السلام؛ مدير الحكم ومنع النزاع؛				
1	1.2	• وضع سياسة بشأن المشاريع الممولة من قبل الشركاء حيث يطلب منهم تقديم دعم "التكاليف الإدارية" لتعزيز أعداد الموظفين في وظائف الدعم، مثل تعيين موظفين بعقود محددة المدة للمدة المتوقعة للمشاريع قيد التنفيذ	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	لم يتم اعتماد لوائح ونظم العاملين حتى الآن	لم يتم اعتماد لوائح ونظم العاملين حتى الآن		بناءً على تاريخ الموافقة على لوائح ونظم العاملين	قيد التنفيذ
1	1.3	• وضع سياسة بشأن المشاريع الممولة من قبل الشركاء حيث يطلب منهم تقديم دعم "التكاليف الإدارية" لتعزيز أعداد الموظفين في وظائف الدعم، مثل تعيين موظفين بعقود محددة المدة للمدة المتوقعة للمشاريع قيد التنفيذ	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	تتعلق هذه التوصية بالحصول على وظائف إضافية في إطار المشاريع الممولة من الشركاء للاضطلاع بعبء العمل المتزايد على المشاريع الممولة من الشركاء. ترى إدارة الموارد البشرية أنه ليست هناك حاجة لسياسة الموارد البشرية الخاصة بالمشروع الممول من الشركاء لأن أحكام	انتظار اعتماد المؤتمر للوائح ونظم العاملين		بناءً على تاريخ الموافقة على لوائح ونظم العاملين	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					لوائح ونظم العاملين تتناول أنواع العقود بالإضافة إلى مزايا واستحقاقات موظفي المشاريع.				
2	2.1	يجب أن تضمن إدارة الموارد البشرية ما يلي : • التقيد بإرشادات لوائح ونظم العاملين بشأن ملء الوظائف الشاغرة بشاغلي الوظائف الفنية خلال فترة الاثني عشر شهرًا المنصوص عليها؛	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	يجب تقديم سياسة التوظيف بعد اعتماد لوائح ونظم العاملين الجديدة. سيتم تسليم دليل التوظيف من قبل الجهة المنفذة في نهاية مرحلة بدء مشروع أولاتانو	لم يتم اعتماد لوائح ونظم العاملين حتى الآن	بناءً على تاريخ الموافقة على لوائح ونظم العاملين	قيد التنفيذ	
2	2.2	• تطوير اتفاقيات مستوى الخدمة ومؤشرات الأداء الرئيسية بين الإدارات المستخدمة والموارد البشرية مع تخصيص واضح للمسؤوليات والجدول الزمني فيما يتعلق بالمعنيين بالعملية في كل مرحلة من مراحل عملية التوظيف؛	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	اتفاقيات مستوى الخدمة ومرافق المفاتيح العمومية التي لم تقدم بعد للإذن	اتفاقيات مستوى الخدمة ومرافق المفاتيح العمومية التي لم تقدم بعد للإذن	ديسمبر 2022	قيد التنفيذ	
2	2.4	• يتعين على وحدة الموارد البشرية ضمان عدم التصرف إلا بناءً على تعليمات الإدارة العليا الموثقة من أجل المساءلة ولضمان حصول موظفي الإدارة على توجيهاتهم. سيوفر هذا النهج طريقة واضحة لتوزيع المسؤوليات على سبيل المثال في حالة تأخر عملية التوظيف في إدارة السلم والأمن.	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	تم عمل وثائق على نظام التوظيف على أساس الجدارة لإلغاء منصب HCSS.		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ	

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
4	4.6	• اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الموظفين المسؤولين عن الحالات الشاذة.	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	بدأت عملية الإجراءات التأديبية ضد الموظفين المسؤولين الذين تم تحديدهم حيث تم إرسال خطاب طلب التفسير وتلقي الردود في جميع الحالات. تم إغلاق بعض القضايا بينما لا يزال البعض الآخر قيد التنفيذ.	تعمل إدارة الموارد البشرية مع مكتب الرقابة الداخلية ومكتب المستشار القانوني لإنهاء القضايا المتبقية.		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
5	5.1	• على الرغم من أن سلطة التعيين تخضع لتقدير الرئيس، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للمرشحين الأعلى مرتبة خاصة في الحالات التي يكونون فيها مرشحين داخليين كما هو مذكور في لوائح ونظم العاملين.	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	مع إنشاء لجنة التوظيف والاختيار، تعمل إدارة الموارد البشرية بالتشاور مع مكتب المستشار القانوني ولجنة التوظيف العشرة في تحديد أدوار الأعضاء ومعايير تعيين الرئيس بما في ذلك السلطة التقديرية.	في انتظار اعتماد المؤتمر للوائح ونظم العاملين		بناءً على تاريخ الموافقة على لوائح ونظم العاملين	قيد التنفيذ
8	8.5	• النظر في تحديد مدة عقود الخدمة الخاصة لتجنب سوء الاستخدام من قبل الإدارات المستخدمة؛	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	تمت مراجعة لوائح ونظم العاملين لاقتراح نوع جديد من العقود المحددة المدة من سنة إلى أقل من سنتين قابلة للتجديد مرتين متتبعين بفصل إلزامي، عقد تعيين محدد المدة لمدة أقل	في انتظار اعتماد المؤتمر للوائح ونظم العاملين		بناءً على تاريخ الموافقة على لوائح ونظم العاملين	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع / المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/ السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					من سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين مع الفصل الإلزامي. تم تقديم هذا إلى اللجنة الفنية المتخصصة للتصديق عليه				
8	8.6	• تحديث لوائح ونظم العاملين لمعالجة استمرارية الأدوار التي يقوم بها حاليًا الموظفون لأجل قصيرة	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	تمت مراجعة لوائح ونظم العاملين لاقتراح نوع جديد من العقود المحددة المدة من سنة إلى أقل من سنتين قابلة للتجديد مرتين متبوعة بفصل إلزامي، عقد تعيين محدد المدة لمدة أقل من سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين مع الفصل الإلزامي. تم تقديم هذا إلى اللجنة الفنية المتخصصة للتصديق عليه.	في انتظار اعتماد المؤتمر للوائح ونظم العاملين	بناءً على تاريخ الموافقة على لوائح ونظم العاملين	قيد التنفيذ	
8	8.7	• الحصول على المشورة القانونية بشأن وضع العقود المؤقتة المعمول بها واتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة المخالفات.	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	تماشياً مع مقرر المجلس التنفيذي رقم 1097 الفقرة 2. يجب معالجة المخالفات في سياق الخطة الانتقالية. سيتم التعامل مع هذا في خطة الانتقال لمدة ثلاث سنوات حيث سيتم إجراء مراجعة	يجري تنفيذ مراجعة المهارات وتقييم الكفاءة للموظفين	بناءً على نتائج مراجعة المهارات	قيد التنفيذ	

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					المهارات لجميع الموظفين.				
10	10.2	• اتخاذ إجراءات، بالتشاور مع المستشار القانوني، لاسترداد المبالغ التي تم صرفها بشكل غير نظامي كبديل السكن والزوج	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	تم تقديم تقرير شامل إلى الإدارة للنظر في الاسترداد.	في انتظار قرار الإدارة بشأن سبيل المضي قدما.		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
10	10.4	• الحصول على معلومات علاقة الموظفين في ملفات تعريف الموظفين على نظام ساب لسهولة الرجوع إليها وإدارتها من قبل قسم إدارة الموارد البشرية.	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	تم البدء في مشروع أتمتة استمارة إعلان الأقارب بمساعدة قسم نظم المعلومات الإدارية . يهدف المشروع إلى تمكين تحديث العلاقات على نظام ساب من خلال النظام الأساسي الذي سيتم إنشاؤه . تم تطوير النموذج وهو في مستوى الاختبار.	الاختبارات التي سيجريها فريق إدارة الموارد البشرية وتخطيط موارد المؤسسة للمشاركة في تطوير النظام الأساسي لتحديث نظام ساب		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
11	11.1	يجب أن تضمن إدارة الموارد البشرية : • إدخال تحسينات على نظام إدارة الأداء في نظام ساب لضمان تقييم جميع الموظفين في كل سنة مالية.	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	يوصل فريق إدارة الأداء إطلاق حملات كل عام في مراحل مختلفة لتحفيز الموظفين والمديرين على الامتثال للجدول الزمنية للتقييم . وفي إطار الحملة، يتم تقديم	يوصل فريق إدارة الأداء إطلاق حملات كل عام في مراحل مختلفة لتحفيز الموظفين والمديرين على الامتثال للجدول الزمنية للتقييم . وفي إطار الحملة، يتم تقديم		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					جلسات إحاطة / دورات تدريبية للموظفين/ المديرين حتى يتمكنوا من فهم ما يجب القيام به وكيفية القيام به.	جلسات إحاطة/ دورات تدريبية للموظفين/ المديرين حتى يتمكنوا من فهم ما يجب القيام به وكيفية القيام به.			
11	11.3	• وضع وتنفيذ سياسة النهوض بالموظفين والارتقاء بهم وترقيتهم مع أحكام تتعلق بتقدير الموظفين ومنحهم وترقياتهم؛	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	هناك سياسة قائمة بالفعل ولكنها بحاجة إلى المراجعة بما يتماشى مع التفتيش التي أدخلت على لوائح ونظم العاملين.	في انتظار اعتماد المؤتمر للوائح ونظم العاملين		بناءً على تاريخ الموافقة على لوائح ونظم العاملين قيد التنفيذ	
12	12.1	يجب أن تأخذ إدارة الموارد البشرية في الاعتبار ما يلي : • إدماج التدريبات الفنية ذات الصلة للموظفين في الإدارات المختلفة بناءً على المتطلبات المقدرة، مثل التقييمات السنوية	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	يتم إجراء التدريبات الفنية على أساس الاحتياجات المعبر عنها على مستوى الإدارات والأفراد رهنا بتوافر الأموال.	يتم إجراء التدريبات الفنية على أساس الاحتياجات المعبر عنها على مستوى الإدارات والأفراد رهنا بتوافر الأموال.	هناك حاجة إلى التمويل للتدريبات الفنية	ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
12	12.2	• الاستخدام الأمثل لحلول التعلم لنظام ساب وحيثما أمكن منصات أخرى للتعلم الإلكتروني من أجل تقديم التدريب اللازم بكفاءة.	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	أطلقت المفوضية نظام إدارة التعلم في أكتوبر 2020. وهو حل تعليمي يقدم تدريبات التعلم الإلكتروني للموظفين. يتم الحصول على المحتوى من خلال عدد من الطرق بما في ذلك التطوير الداخلي، وتوفير الشركاء وشراء المحتوى الجاهز أو	يتعين شراء محتوى إضافي؛ من خلال التكاليف، أو محتوى جاهز أو الاشتراك لملء نظام إدارة التعلم بمحتوى التعليم الإلكتروني ذي الصلة بما يتماشى مع احتياجات المنظمة.	هناك حاجة إلى تمويل إضافي لزيادة تراخيص محتوى التعليم الإلكتروني	ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					القائم على الاشتراك . يوجد حاليًا عدد محدود من التراخيص القائمة على الاشتراك، ولكن يتم إنشاء مسارات تقنية التعلم معهم لبعض الموظفين والمجموعات المتخصصة بناءً على احتياجات التعلم لديها.				
13	13.2	• تحديث لوائح ونظم العاملين لتعكس هذا الحكم (أي تطبيق نظام الحصص)	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	تتضمن لوائح ونظم العاملين المنقحة أحكاماً بشأن تطبيق نظام الحصص في إطار شروط التعيين. ستكون الحصص على مستوى الاتحاد وقابلة للتطبيق على جميع الوظائف المهنية.	في انتظار اعتماد المؤتمر للوائح ونظم العاملين		بناءً على تاريخ الموافقة على لوائح ونظم العاملين	قيد التنفيذ
14	14.5	• وضع تدابير تأديبية لانتهاك لوائح ونظم العاملين فيما يتعلق بتعيينات الإنابة	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	بدأت عملية الإجراءات التأديبية ضد الموظفين المسؤولين الذين تم تحديدهم حيث تم إرسال خطاب طلب التوضيح وتلقي الردود في بعض الحالات.	تم الانتهاء من التقرير وسيقدم إلى فرقة العمل. وبعد ذلك يتم تقديم التقرير إلى الرئيس		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
15	15.1	يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تأخذ في الاعتبار ما يلي : • تقييم مؤهلات جميع الموظفين الذين تم تأكيدهم لشغل وظائف دون عملية توظيف تنافسية لتقييم مدى ملاءمتهم للوظائف.	التوظيف وتجديد العقود	إدارة الموارد البشرية	هذا قيد التنفيذ حيث تم إطلاق مراجعة المهارات وتقييم الكفاءة في 29 أكتوبر 2021 مع مناصب المديرين			بناءً على نتائج مراجعة المهارات	قيد التنفيذ
18	18.1	يجب أن تأخذ وحدة إدارة السلم والأمن في الاعتبار ما يلي : • إجراء تمرين للتحقق من القوات للتحقق من صحة قاعدة بيانات بعثة الاتحاد الأفريقي وتنظيفها.	التوظيف وتجديد العقود	الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن	تحديث نوفمبر 2021 قام مكتب الرقابة الداخلية بمهمة مراجعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو ونيروبي في الفترة من 22 سبتمبر إلى 5 أكتوبر ومن 6 إلى 8 أكتوبر على التوالي . نحن في انتظار تقرير المراجعة وبعد ذلك سنقدم حالة تنفيذ نتائج المراجعة.	تحديث نوفمبر 2021 قام مكتب الرقابة الداخلية بمهمة مراجعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو ونيروبي في الفترة من 22 سبتمبر إلى 5 أكتوبر ومن 6 إلى 8 أكتوبر على التوالي . نحن في انتظار تقرير المراجعة وبعد ذلك سنقدم حالة تنفيذ نتائج المراجعة.	الميزانية اللازمة	ديسمبر 2021	قيد التنفيذ
18	18.2	• إجراء تحقق دوري من البيانات لقاعدة بيانات قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للحفاظ على سلامتها.	التوظيف وتجديد العقود	الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن	تحديث نوفمبر 2021 قام مكتب الرقابة الداخلية بمهمة مراجعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو ونيروبي في الفترة من 22 سبتمبر إلى 5 أكتوبر ومن 6 إلى 8 أكتوبر	تحديث سبتمبر 2021 يُجري مكتب الرقابة الداخلية حاليًا عملية المراجعة الداخلية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومن صلاحياته مراجعة التحقق من قاعدة	الميزانية اللازمة	ديسمبر 2021	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					أكتوبر على التوالي . نحن في انتظار تقرير المراجعة وبعد ذلك سنقدم حالة تنفيذ نتائج المراجعة . انظر خطة أنشطة الفصل الثالث المرفقة المعتمدة من مكتب الرقابة الداخلية وتغيير التواريخ - مهمة المراجعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو، الصومال ومذكرات نيروبي، كينيا	بيانات القوات. تحديث نوفمبر 2021 في انتظار تقرير المراجعة من مكتب الرقابة الداخلية.			
18	18.3	• رقمنة نظام تلقي بيانات المساءلة من البلدان المساهمة بالقوات لتسهيل التعرف على أي مدفوعات غير مناسبة.	التوظيف وتجديد العقود	الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن	تحديث نوفمبر 2021 قام مكتب الرقابة الداخلية بمهمة مراجعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو ونيروبي في الفترة من 22 سبتمبر إلى 5 أكتوبر ومن 6 إلى 8 أكتوبر على التوالي . نحن في انتظار تقرير المراجعة وبعد ذلك	تحديث سبتمبر 2021 بصدد مراجعة مذكرة التفاهم بين البلدان المساهمة بقوات المفوضية لتعكس المتطلبات المنقحة وفقاً لاتفاقية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي . تحديث نوفمبر 2021 في انتظار تقرير المراجعة من	ديسمبر 2021	قيد التنفيذ	

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					سنقدم حالة تنفيذ نتائج المراجعة . انظر خطة أنشطة الفصل الثالث المرفقة المعتمدة من مكتب الرقابة الداخلية وتغيير التواريخ - مذكرات بعثة المراجعة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو، الصومال ونيروبي كينيا	مكتب الرقابة الداخلية.			
18	18.4	• إجراء تحقيق مفصل للمعاملات المالية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتحديد مدى المدفوعات غير النظامية والأفراد المذنبين.	التوظيف وتجديد العقود	الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن	تحديث نوفمبر 2021 قام مكتب الرقابة الداخلية بمهمة مراجعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو ونيروبي في الفترة من 22 سبتمبر إلى 5 أكتوبر ومن 6 إلى 8 أكتوبر على التوالي . نحن في انتظار تقرير المراجعة وبعد ذلك سنقدم حالة تنفيذ نتائج المراجعة . انظر خطة أنشطة	تحديث سبتمبر 2021 يُجري مكتب الرقابة الداخلية حاليًا عملية المراجعة الداخلية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومن صلاحياته مراجعة التحقق من قاعدة بيانات القوات . تحديث نوفمبر 2021 في انتظار تقرير المراجعة من مكتب الرقابة الداخلية.	الميزانية اللازمة	ديسمبر 2021	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					الفصل الثالث المرفقة المعتمدة من مكتب الرقابة الداخلية وتغيير التواريخ- مذكرات مهمة المراجعة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مقديشو، الصومال ونيروبي كينيا				
18	18.5	• مراجعة تفصيلية لإثبات الحقائق عن قوات قوات الدفاع الكينية التي كانت لا تزال في القائمة الاسمية لمدة 10 أشهر بعد إعلانها مفقودة في القتال؛	التوظيف وتجديد العقود	الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن	تحديث نوفمبر 2021 قام مكتب الرقابة الداخلية بمهمة مراجعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو ونيروبي في الفترة من 22 سبتمبر إلى 5 أكتوبر ومن 6 إلى 8 أكتوبر على التوالي . نحن في انتظار تقرير المراجعة وبعد ذلك سنقدم حالة تنفيذ نتائج المراجعة.	تحديث سبتمبر 2021 يُجري مكتب الرقابة الداخلية حاليًا عملية المراجعة الداخلية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومن صلاحياته مراجعة التحقق من قاعدة بيانات القوات. تحديث نوفمبر 2021 في انتظار تقرير المراجعة من مكتب الرقابة الداخلية.	الميزانية اللازمة	ديسمبر 2021	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
19	19.2	• ترشيد عملية إصدار عقود موظفي حقوق الإنسان وتجديدها لضمان عدم تنفيذ أي تفويضات بدون عقود سارية.	التوظيف وتجديد العقود	الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن	تحديث نوفمبر 2021 إلى أجهزة السياسة لاعتمادها في قمة يناير / فبراير 2022	انتظار اعتماد المؤتمر للوائح ونظم العاملين	السياسة	فبراير 2022	قيد التنفيذ
20	20.1	ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي : • النظر في مراجعة إطار اللامركزية الخاص بمفوضية الاتحاد الأفريقي للسماح بخطط تقديم التقارير الوظيفية إلى رؤساء وظائف المقر الرئيسي، أو على الأقل نسبة من تقييم الأداء يقوم بها رؤساء وظائف المقر الرئيسي.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	إدارة الموارد البشرية	بعد تنفيذ الهيكل المؤقت، يتم ضمان أن يكون لدى جميع الموظفين الماليين والإداريين رئيس القسم بالإنابة بصفته المشرف في المرتبة الثانية. وسيتم هذا أيضًا عند تعيين الرئيس الفني.	بعد تنفيذ الهيكل المؤقت، يتم ضمان أن لدى جميع الموظفين الماليين والإداريين رئيس القسم بالإنابة بصفته مشرف المرتبة الثانية.		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
22	22.4	• نحن نتفهم أن المفوضية لديها خطط لشراء وحدة الشراء الإلكترونية لنظام ساب. يجب إعطاء الأولوية لذلك كي يتسنى لمفوضية الاتحاد الأفريقي جني فوائد زيادة الأتمتة والعمليات التجارية الفعالة.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	(1) تم إنهاء تدريب المستخدمين على الشراء الإلكتروني لنظام ساب؛ (2) في انتظار التوقيع على تقرير قبول المستخدم. فيما يتعلق بالمحتوى، يغطي التقرير بشكل شامل النجاحات والتحديات			ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
24	24.2	• يجب أن يتم تحديث القائمة بشكل دوري وأن يكون لها تمثيل كاف عبر القارة حيثما كان ذلك عمليًا	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	يشمل نظام ساب فيندر ماستر الموردين من جميع أنحاء القارة.			ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
24	24.3	• وضع مبادئ توجيهية للسياسات بشأن اختيار البائعين من القائمة المؤهلة مسبقاً، على سبيل المثال على أسس التناوب عبر الأقاليم الخمسة لكل فئة من فئات المشتريات.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	تم إجراء مناقشات مع الخبير الاستشاري الذي يتولى عملية مراجعة أعمال شركة S4 Hanna . تم تحديد التحديات والحلول.	تنفيذ عملية مراجعة أعمال شركة S4 Hanna		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
25	25.1	يجب أن يأخذ قسم الشراء والسفر والمستودعات في الاعتبار ما يلي : • وضع نظام قوي لفحص الموردين والتحري الواجب قبل بدء التعامل معهم	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	استعراض سياسة دليل مشتريات الاتحاد الأفريقي قيد التنفيذ لتحديد طرائق فحص الموردين.	لا تزال مراجعة سياسة دليل المشتريات جارية.	سياسة	ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
27	27.1	يجب أن تنظر وحدة قسم الشراء والسفر والمستودعات في ما يلي : • وضع إطار السياسة لتسترد به المهلة الزمنية لتسليم السلع والخدمات بما يتماشى مع توصيات تقرير مكتب المراجعة الداخلية لعام 2017. ويمكن القيام بذلك باعتباره تحديثاً لدليل المشتريات.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	تم إعداد مشروع الدليل المنقح.	مراجعة المشتريات والموافقة على التوريد مع مؤشرات الأداء الرئيسية في المهلة الزمنية لا تزال قيد التنفيذ.	سياسة	ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
28	28.1	يجب أن يقوم قسم الشراء والسفر والمستودعات مع مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بما يلي : • وضع إجراءات تشغيل موحدة بشأن التسوية الدورية لحسابات البائعين.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	تسوية الحسابات الشهرية جارية . ومع ذلك، لا توجد إرشادات تشغيلية موحدة حول الطرائق.	إعداد إجراءات التشغيل الموحدة	سياسة	ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
29	29.1	يجب أن يقوم قسم الشراء والسفر والمستودعات بالاتصال مع مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بما يلي : • تحديث دليل المشتريات لتوفير إرشادات حول العملية والأشخاص المسؤولين عن التخلص من الأصول.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	تم إجراء مناقشات مع الأعضاء وسكرتير مجلس الاستقصاء، والذي يتعامل بشكل أساسي مع أنشطة التخلص من الأصول المتقادمة، من أجل	إعداد إجراءات التشغيل الموحدة	سياسة	ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					تطوير إجراءات التشغيل الموحدة للخطوات المتضمنة في العملية.				
30	30.1	ينبغي على مفوضية الاتحاد الأفريقي : • النظر في تمكين مكتب مستقل، على سبيل المثال رئيس الأخلاقيات، الذي يتلقى ويقيم أي شكاوى من عملية الشراء، وإذا كان الأمر يستحق ذلك، فإنه يوصي مكتب المراجعة الداخلية بالتحقيق.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	مكتب الأخلاقيات	تم العمل على سياسات الأخلاقيات واستكمالها من قبل فريق مشترك من مكتب المستشار القانوني ورئيس مكتب الأخلاقيات والموارد البشرية ولكن لم تتم الموافقة عليها بعد من قبل لجنة الإدارة المشتركة بشأن السياسات قبل تقديمها إلى اجتماع المفوضية للمصادقة عليها والموافقة عليها لاحقاً من قبل الرئيس. سيقود اجتماع اللجنة الإدارية المشتركة القادم المقرر عقده في يناير 2022 الدكتور إميل، نائب رئيس الديوان وفقاً للتقويض من قبل رئيس الديوان.	سيقود اجتماع اللجنة الإدارية المشتركة القادم المقرر عقده في يناير 2022 الدكتور إميل، نائب رئيس الديوان وفقاً للتقويض من قبل رئيس الديوان.	ديسمبر 2022	قيد التنفيذ	

الرقم الفرعي	الرقم	التوصية	الموضوع/ المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذهُ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/ السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
31	31.1	يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي مراعاة ما يلي: • تنسيق المبادئ التوجيهية للسياسة والقواعد واللوائح لضمان اتباع نهج متسق لتنفيذ عمليات الشراء.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	يجري استعراض دليل المشتريات، وهناك محاولات جارية لمواءمة الوثيقتين، أي النظم واللوائح المالية ودليل المشتريات.	لا يزال العمل جارياً في استعراض دليل المشتريات . في انتظار الموافقة على النظم واللوائح المالية التي ستؤدي لاحقاً إلى الموافقة على دليل المشتريات المنقح	سياسة	قيد التنفيذ	المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
32	32.1	يجب أن تنتظر مفوضية الاتحاد الأفريقي في ما يلي: • توفير موارد كافية لمكتب المراجعة الداخلية كي يتسنى لها إجراء مراجعة كافية للوظائف الرئيسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي وخاصة المهام عالية المخاطر. ويمكن القيام بذلك بطرق مبتكرة إما لتعيين موظفين إضافيين أو تعيين استشاريين خارجيين لمراجعة المهام عالية الإنفاق والمخاطر . وقد تكون إحدى طرق القيام بذلك من خلال وجود أحكام في السياسة بشأن "التكاليف الإدارية" من مشاريع الشركاء لتمويل الدعم لمثل هذه الاستعراضات الخاصة بالمشاريع.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	إدارة الموارد البشرية	استعرضت إدارة الموارد البشرية لوائح ونظم العاملين لوضع نوعين من العقود للموظفين الذين يمكنهم العمل في المشاريع (تعيين محدود المدة، وتعيين لأجل محددة). فيما يتعلق بالحصول على دعم الموظفين في المشاريع الممولة من قبل الشركاء، يجب أن يتم ذلك على مستوى التفاوض مع الشركاء . وسيقود ذلك قسم الشراكات وتعبئة الموارد بالتشاور مع إدارة الموارد البشرية لتقديم التوجيه بشأن المسائل المتعلقة بالموارد البشرية.	انتظار اعتماد المؤتمر للوائح ونظم العاملين		قيد التنفيذ	المؤكدة في 31 ديسمبر 2021

الرقم الفرعي	الرقم	التوصية	الموضوع/ المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذهُ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/ السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
33	33.1	يجب أن يقوم قسم الشراء والسفر والمستودعات بالتنسيق مع إدارة مفوضية الاتحاد الأفريقي بما يلي : • النظر في وضع نظام لإدارة السفر براعي الاحتياجات الفريدة لمفوضية الاتحاد الأفريقي مثل ارتفاع نسبة المسافرين إلى الخارج	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	وضع استراتيجية وحدة السفر للفترة 2020-2025. تم تقديمها إلى نائب رئيس المفوضية السابق.	بناءً على الخطة الإستراتيجية لإدارة السفر بمفوضية الاتحاد الأفريقي، تم تحديد ثلاث وعشرين (23) مبادرة لعملية الأعمال. تم الانتهاء من أربعة (4)، ومن المقرر الانتهاء من اثني عشر (12) بحلول الفصل الرابع من عام 2021.		قيد التنفيذ	
33	33.2	• إدماج نظام إدارة السفر في تخطيط موارد المؤسسة بمفوضية الاتحاد الأفريقي وكذلك منصات حجز التذاكر مثل نظام أمادبوس كي يتسنى تتبع قرارات سير العمل المختلفة.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	تجري مناقشة مع فريق قسم نظم المعلومات الإدارية / نظام ساب وشركة ديلويت لمعرفة جدوى نشر نظام ساب كونكور	في انتظار التعليقات الواردة من نظام ساب كونكور ما إذا كان بإمكانها تلبية احتياجات الاتحاد الأفريقي في نظام ساب كونكور أم لا.		قيد التنفيذ	
35	35.1	ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع قسم الشراء والسفر والمستودعات، النظر في ما يلي : • تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنفقات أثناء القيام بمهام رسمية والتي يمكن أن تشمل الإقامة في الفنادق المعتمدة من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي و/أو التي أبرمت معها مفوضية الاتحاد الأفريقي اتفاقيات إدارية؛	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	التوجيه الأساسي المتاح في سياسة السفر المنقحة والمعتمدة في مادتها 5.1 ج، يحتاج التنفيذ إلى جهود متضافرة من جميع الإدارات.	الاجتماع داخل القسم لتبسيط التعاقد مع الفنادق واستخدامها مع الامتثال الكامل للسياسة.		قيد التنفيذ	
35	35.2	• وجود اتفاقيات إدارية مع الفنادق وشركات السفر وما إلى ذلك لتمكين المفوضية من الاستفادة من وفورات الحجم؛	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	اتفاقية إدارية مع بعض سلاسل الفنادق في إفريقيا وأوروبا. ينبغي إجراء تحسينات كبيرة من حيث	تقديم تجديد الاتفاقية إلى لجنة المشتريات الداخلية للموافقة عليها. تحديد الفنادق أو سلسلة الفنادق		قيد التنفيذ	

الرقم الفرعي	الرقم التوصية	الموضوع/ المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذهُ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/ السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكد في 31 ديسمبر 2021
				استخدام فندق متعاقد عليه في كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكاتب الاتحاد الأفريقي	الأخرى داخل القارة والإتصال بها والمناقشة معها			
36	36.2	تطبيق نظام ساب	قسم نظم المعلومات الإدارية	1. توافق وحدة تخطيط موارد المؤسسة على التوصية وقد شاركت بالفعل في الموارد المثلى للإدارة (المفوضية السابقة) وقد تم إرسال نفس الموارد إلى نائب رئيس المفوضية . وكحد أدنى، يجب أن تضم وحدة تخطيط موارد المؤسسة ما لا يقل عن خبيرين لكل مجال تخصص في نظام ساب (بيزيس، أباب، الشؤون المالية، الموارد البشرية، المشتريات، الدعم) بالإضافة إلى المنسقين ورؤساء الوحدات. قدمت وحدة تخطيط موارد المؤسسة أيضًا الوظائف ذات الأولوية التي تُعطى الأولوية في	في انتظار القرار النهائي من الإدارة		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					الإصلاحات الجارية . ينتظر القرار النهائي من الإدارة				
41	41.1	يجب أن تقوم مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بما يلي : • إجراء مراجعة شاملة وتسوية جميع الحسابات المصرفية مع الأخذ في الاعتبار الغرض والمهام لتحديد الحسابات المطلوبة للمضي قدمًا والتقويضات المناسبة.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تم إجراء مراجعة حسابات الدول الأعضاء المرتبطة بالأموال وأوصت لجنة الاستثمار بوضع الأرصدة في كل حساب في مجمع استثمار موحد لكسب الفوائد . سيسمح ذلك للدول الأعضاء باتخاذ قرار بشأن مستقبل هذه الأموال وفقاً لمتطلبات النظم واللوائح المالية التي تتطلب مراجعة هذه الحسابات كل 5 سنوات . تعتبر جميع التسويات مركزية ويتم معالجتها من قبل قسم المحاسبة.	يعود قرار إغلاق الأموال المرتبطة بحسابات الدول الأعضاء إلى لجنة الممثلين الدائمين . ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بعد 5 سنوات من تاريخ إنشاء الصندوق . يقوم مدير المالية بتوفير القائمة.	ديسمبر 2021	قيد التنفيذ	
43	43.1	ينبغي أن تقوم مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة بما يلي : • ضمان الامتثال لوضع حدود على تعويم النقود والمدفوعات من المصروفات النثرية.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تحديث نوفمبر 2021 توقفت المصروفات النثرية تقريباً باستثناء تلك القادمة من مكتب الرئيس . وغالبًا ما	الطلبات النقدية للإخلاء الطبي، المتطلبات التنفيذية لكبار المسؤولين، والمبالغ المستردة لمرة واحدة أثناء		قيد التنفيذ	

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
						تأتي هذه المدفوعات بعد إغلاق البنوك، وهي مفاجئة. وعلى الرغم من أنها ليست كثيرة، إلا أنها تثبت صعوبة وضع حد لها.	التعيينات و50% مدفوعات بدل الإقامة اليومي للموظفين الجدد حيث يستغرق فتح حساب 3 أسابيع على الأقل.		
43	43.2	• وضع إجراءات التشغيل الموحدة بشأن جمع وإدارة النقود المحصلة بالبر الإلكتروني.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	المشروع جاهز وسيتم التوقيع عليه من قبل مدير المالية لضمان طرحه في 1 يناير 2020	تحديث نوفمبر 2021 لا يزال العمل على الخروج بمشروع إجراءات التشغيل الموحدة في مرحلة متقدمة. تعتبر نسخة المشروع جاهزة للتقاسم. وبمجرد اعتماده، سيصبح ساري المفعول اعتبارًا من 1 يناير 2021.		قيد التنفيذ	
43	43.4	• تحديث دليل السياسات والإجراءات المحاسبية (2016) ولوائح ونظم العاملين لمعالجة الفجوات الحالية في إدارة سلف الموظفين التي تتعلق بما يلي:	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	التحديات التي تمت مواجهتها -لم يتم إحراز تقدم كبير بسبب عدم وجود عدد كافٍ من الموظفين للقيام بذلك داخليًا وفقًا لتوصية المجلس التنفيذي لتقليل الخدمات الاستشارية. أيضا لا يزال يتعين على 3 أقسام إعداد إجراءات التشغيل	في انتظار اعتماد المؤتمر للوائح ونظم العاملين		قيد التنفيذ	

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					الموحدة الخاصة بها بمساعدة موظفي إدارة المرافق للمساعدة في إعداد الدليل				
43	43.6	• طول العملية بين إبلاغ الموظف والتفاوض بشأن الأرصدة المراد خصمها، والتي نتجت عن حيازة الموظف لسلف غير محسوبة لم يتم إيداعها بعد.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تحديث أكتوبر 2021 يتعين على الإدارة تقديم المشورة للاسترداد من إجمالي مرتباتهم بالنسبة لأولئك الذين يدفعون في 10 سنوات (رئيس الميزانية والمدير بالإنابة) اللذين أوقفا جميع جهود الاسترداد.	تحديث أكتوبر 2021 يتعين على الإدارة تقديم المشورة للاسترداد إجمالي مرتبات لأولئك الذين يدفعون في 10 سنوات (رئيس الميزانية والمدير بالإنابة) اللذين أوقفا جميع جهود الاسترداد.		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
43	43.7	• أتمتة إرشادات إدارة السلف وفقاً للمادة 37 من لوائح ونظم العاملين والمادة 16 من لوائح ونظم العاملين.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	الجزء الوحيد الذي يؤثر على قسم إدارة المرافق هو المدفوعات التي تشكل إلى حد كبير نسبة 25% من العملية بأكملها مع مشاركة البقية بين المحاسبة والسفر. تم التعاقد مع الخبير الاستشاري لتطوير هذه الوحدة الشاملة. تطوع قسم المحاسبة لقيادة العملية. لا يزال يتعين علينا اختبار	تحديث نوفمبر 2021 كان هدف المشروع هو تطوير إناء واحد يناسب جميع أصحاب المصلحة، أي أنه سيتم احتساب بدل الإقامة اليومي عن طريق وحدة السفر، ويدفع قسم إدارة المرافق وسيترجع قسم المحاسبة من السلف. كان الخبير الاستشاري خاضعا		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					النظام حيث لم يتم تقاسم التقدم المحرز.	إدارة قسم نظم المعلومات الإدارية وقسم المحاسبة . وحتى الآن، تم إكمال أجزاء فقط من جمع بيانات السفر . النظام المطور غير جاهز بخصوص أجزاء تستخدمه الشؤون المالية وقسم المحاسبة . قسم نظم المعلومات الإدارية في وضع أفضل لتقديم التحديث المطلوب بشدة بما في ذلك الدعوة للحصول على موارد إضافية لإكمال المشروع.			
43	43.8	• استخدام الاتفاقات الإطارية والتسهيلات الائتمانية مع الفنادق التي تستخدمها المفوضية بشكل متكرر ودفع بدل الإقامة اليومي من خلال التحويلات المصرفية والأموال المتنقلة.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	يتم دفع بدل الإقامة اليومي عن طريق التحويلات المصرفية باستثناء مواطني إثيوبيا.	تحديث نوفمبر 2021 يُدفع بدل الإقامة اليومي لجميع الموظفين باستثناء المواطنين الإثيوبيين عن طريق التحويلات المصرفية . تقيد لائحة صرف العملة الأجنبية في إثيوبيا السكان المحليين من الحصول على دولارات في		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم الفرعي	الرقم التوصية	الموضوع/ المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذهُ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/ السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					حساباتهم مباشرة دون الحصول على موافقة صريحة من البنك الوطني للبلاد. لا يمكن تنفيذ جزء من هذه التوصية على هذا النحو.			
45	45.2	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تم الاتفاق مع المراجعين على وجود سوء التصنيف (MMDA-حساب تشيز). يحتاج إلى إعادة التصنيف. -تم تحليل عوامات المصرفقات الثرية الموزعة، التي تم تحديدّها للإغلاق، وتم إعطاء إخطارات للموظفين لحساب الأرصدة النقدية المتبقية (أو يتم الخصم من خلال كشف المرتببات) ثم يتم منحها لمن يحتاجون إليها مقدّمًا كسلفة وليس كمصرفقات ثرية. يتضمن هذا عددًا قليلًا من الموظفين وفقًا لمشروع المذكرة المرفقة. سيتم الانتهاء	لم يتم تقديم أي تحديث إضافي في نوفمبر/ ديسمبر 2021 (ملاحظة: استخدم مكتب الرقابة الداخلية حالة يونيو 2021)		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					منه بحلول سبتمبر 2021				
45	45.7	• وضع سياسة لتوجيه معالجة واستخدام "دخل التكاليف الإدارية" من الشركاء.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تم توفير مخصص في النظم واللوائح المالية المنقحة والذي سيكون بمثابة الأساس لتطوير دليل التكلفة الإدارية مؤقتاً بحلول نهاية الفصل الثالث من عام 2021. الميزانية تم تعديل مشروع النظم واللوائح المالية الحالية لتشمل مادة تتناول إدارة وتنظيم تكاليف إدارية. إن إدراج إيرادات التكاليف الإدارية في دورة الميزانية يتناقض مع رغبة وروح الدول الأعضاء التي تفضل أن يتم التعامل معها كجزء من الصندوق الاحتياطي للاتحاد. ونظرًا لأن هذا الدخل يخضع لبعض التزامات الأداء، فلا يمكن الإبلاغ عنه إلا	لم يتم تقديم أي تحديث إضافي في نوفمبر/ديسمبر 2021 (ملاحظة: استخدم مكتب الرقابة الداخلية حالة يونيو 2021)		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					في السنة اللاحقة عند تحصيله. ومع ذلك، سيتم تضمين جميع الإيرادات المتنوعة الأخرى المتوقع استلامها خلال فترة معينة في القرارات التي توافق على الميزانية لتلك السنة المحددة. ومع ذلك، لن يتم تضمين ذلك كجزء من الإيرادات لتمويل الميزانية ما لم تقرر الدول الأعضاء ذلك.				
46	46.1	ينبغي أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بما يلي : • التوفيق بين الأرصدة بين الشركات داخل الكيان في نظام المحاسبة	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	التسوية جارية شهريا للعناصر الحالية تبقى بعض العناصر القديمة، سيستغرق الأمر وقتاً حتى يتم شطب تلك العناصر التي تم إرسالها بالفعل إلى مكتب الرقابة الداخلية وبمجرد حصولنا على تعليقات، سنتنقل إلى أجهزة السياسة.	الدفعات الجارية الحالية، لجميع المدفوعات التي تتم نيابة عن المقر الرئيسي ومعظم مستحقات الموظفين التي تتمركز في المقر الرئيسي. وكذلك تحليل بعض الأرصدة القديمة		قيد التنفيذ	
48	48.1	يجب أن يضمن قسم المحاسبة وقسم إدارة المرافق ما يلي: • تحليل الصناديق الخاصة التي ظلت خاملة لمدة 5 سنوات وإغلاقها من دفاتر الحسابات وفقاً للمادة 29 من لوائح ونظم العاملين.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تم إجراء استعراض لحسابات الدول الأعضاء المرتبطة بالأموال وأوصت لجنة الاستثمار بوضع	تحديث نوفمبر 2021 تم تحليل الصناديق الخاصة الخاملة وقدمت توصية إلى		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم الفرعي	الرقم التوصية	الموضوع/ المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذهُ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/ السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
				الأرصدة في كل حساب في مجمع استثمار موحد لكسب الفوائد . سيسمح ذلك للدول الأعضاء باتخاذ قرار بشأن مستقبل هذه الأموال وفقاً لمتطلبات النظم واللوائح المالية التي تتطلب مراجعة هذه الحسابات كل 5 سنوات . جميع التسويات مركزية ويتم معالجتها من قبل قسم مديرية المحاسبة.	لجنة الاستثمار لاستثمارها أثناء إعداد قرار من قبل مدير المالية لطلب الإغلاق الفوري لهذه الأموال الخاملة.			
49	49.2	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	نحن نتابع مع قسم الشراء للاطلاع على التقدم المحرز بناءً على طلبه.	التخليص بمجرد تسلمها من قسم الشراء		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ
50	50.3	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تم فتح حسابات بنكية مخصصة لاتفاقية كل شريك لتجنب اختلاط الحسابات . يجب عمل مصالحة لصندوق جميع الشركاء عام 2021	لم يتم تقديم أي تحديث إضافي في نوفمبر/ديسمبر 2021 (ملاحظة : استخدم مكتب الرقابة الداخلية حالة يونيو 2021)			قيد التنفيذ

الرقم الفرعي	الرقم	التوصية	الموضوع/ المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذهُ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/ السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
50	50.4	• إلى أقصى حد ممكن، تأكد من أن اتفاقيات الشركاء تحتوي على أحكام بشأن معاملة الأموال غير المنفقة في نهاية المشروع؛	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تحديث ديسمبر 2021 إلى الإدارة المنفذة للتواصل مع الشركاء بهدف إعادة تخصيص/ استرداد الأرصدة غير المنفقة	هناك حاجة لإدراج بنود محددة بشأن أرصدة الشركاء في الاتفاقيات الجديدة الموقعة. تحديث نوفمبر 2021		قيد التنفيذ	
50	50.5	• التواصل مع الشركاء الذين تحتوي مشاريعهم على أموال غير منفقة للحصول على إرشادات بشأن معالجة الأرصدة، خاصةً للشركاء الذين لم تتطرق اتفاقياتهم إلى هذا الأمر؛	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تحديث ديسمبر 2021 إلى الإدارة المنفذة للتواصل مع الشركاء بهدف إعادة تخصيص/ استرداد الأرصدة غير المنفقة	هناك حاجة لإدراج بنود محددة بشأن أرصدة الشركاء في الاتفاقيات الجديدة الموقعة. تحديث نوفمبر 2021		قيد التنفيذ	
51	51.2	• تأسيس إطار عمل مناسب للحوكمة والمساءلة لصندوق السلام الجديد الذي تم تنشيطه بما يتماشى مع تقرير كايبروكا الذي أقره مجلس السلم والأمن.	صندوق السلام	الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن	تحديث نوفمبر 2021 جارٍ تعيين مدير صندوق السلام. يتم فحص العقد مع مكتب الشؤون القانونية قبل الإصدار. جارٍ تعيين مدير سكرتارية صندوق السلام	التوظيف في نوفمبر 2021	الميزانية والسياسة	مارس 2022	قيد التنفيذ
51	51.3	• توحيد كل التمويل (صندوق تراث السلام وصندوق السلام المعاد تنشيطه) في أداة مالية واحدة جديدة.	صندوق السلام	الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن	تحديث نوفمبر 2021 الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن تم إعداد مشروع مذكرة من مدير الشؤون المالية إلى	تحديث سبتمبر 2021 انظر المذكرة المرفقة تحديث نوفمبر 2021 مشروع المذكرة جاهز		ديسمبر 2022	قيد التنفيذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء الذي تم اتخاذه من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة في 31 ديسمبر 2021
					نائب الرئيس والرئيس للموافقة على دمج صندوقي السلام في صندوق واحد . انظر مشروع المذكرة المرفقة				

الملحق 3: القضايا النظامية المتعلقة - التوصيات التي لم يتم تنفيذها

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء المتخذ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة حتى 31 ديسمبر 2021
19	19.3	• تسوية المرتب غير المدفوع لشهر سبتمبر 2016 للسيدة ندونج بسبب عدم انتظام عنوان الاتصال؛	التوظيف وتجديد العقود	الشؤون المالية لإدارة السلم والأمن	تحديث نوفمبر 2021 يجب أن تطلب إدارة الموارد البشرية والشؤون السياسية والسلم والأمن ميزانية تكميلية للموافقة عليها من قبل أجهزة السياسة بحلول يونيو/ يوليو 2022	تحديث نوفمبر 2021 يجب أن تطلب إدارة الموارد البشرية والشؤون السياسية والسلم والأمن ميزانية تكميلية للموافقة عليها من قبل أجهزة السياسة بحلول يونيو/ يوليو 2022	الميزانية	يوليو 2022	لم تنفذ
41	41.6	• تعزيز ضوابط الميزانية من خلال ربط الأموال والميزانية بالحسابات المصرفية ذات الصلة.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	لم يتم اتخاذ أي إجراء حتى الآن . تشمل التحديات التي تمت مواجهتها عدم وجود حسابات بنكية فردية لجميع الصناديق (حسابات الشركاء). هناك حالات يكون فيها	لم يتم تقديم أي تحديث إضافي في نوفمبر/ ديسمبر 2021	الميزانية	ديسمبر 2022	لم تنفذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء المتخذ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة حتى 31 ديسمبر 2021
					<p>لدى أكثر من شريك حساب مصرفي واحد . لن يؤدي ربط الأموال بحساب مصرفي معين في مثل هذه الحالة إلى تحقيق النتيجة المرجوة . وبالإضافة إلى ذلك، فإن ربط الأموال بالحسابات المصرفية سيحد من المرونة في حركة الأموال عبر شركاء مختلفين .</p> <p>ينطبق هذا على (اتفاقيات التمويل المشترك) حيث يقوم شركاء شتي بجمع الأموال معاً لتنفيذ مشروع معين ولكن يتم الاحتفاظ بحسابات بنكية مختلفة . ومن ثم يمكن ربط صندوق واحد بالعديد من الحسابات المصرفية مما سيحد من المرونة المطلوبة في الحالات التي يكون فيها تأخير في تلقي الأموال من شريك معين . وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ مفوضية الاتحاد الأفريقي بحسابات مصرفية في بنوك مختلفة عبر القارة وخارجها . لذلك، فإن تحديد الحساب المصرفي الذي سيتم استخدامه لربط الأموال وبنود الميزانية يمثل تحدياً . ويجب أن يؤخذ التعرض للجرائم الإلكترونية في الحسبان خاصة عندما يكون هناك وصول إلى نظام من قبل أطراف ثالثة .</p>	(ملاحظة :استخدم مكتب الرقابة الداخلية حالة يونيو 2021)			
43	43.3	• ضمان توافق جميع المبادئ التوجيهية التشغيلية التي تم إعدادها مع أدلة المفوضية المعتمدة.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	لا يوجد رد	لم يتم تقديم أي تحديث إضافي في نوفمبر/ديسمبر 2021		لم تنفذ	

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء المتخذ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة حتى 31 ديسمبر 2021
						(ملاحظة: استخدم مكتب الرقابة الداخلية حالة يونيو 2021)			
45	45.9	• إنشاء صندوق خاص للإيرادات الواردة كتكاليف إدارية من الشركاء يمكن استخدامه لتسوية الالتزامات المشروعة التي لا يغطيها الشركاء والتي تنشأ بعد انتهاء المشاريع أو لسد فجوات التمويل من الخسارة على صرف العملة الأجنبية.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	ديسمبر 2021 إرسال طلب إنشاء دفتر الأستاذ العام إلى المدير بالإنيابة وكذلك الإشارة إلى البنك، والمقدار وما إلى ذلك.	لم يتم تقديم أي تحديث إضافي في نوفمبر/ديسمبر 2021 (ملاحظة: استخدم مكتب الرقابة الداخلية حالة يونيو 2021)		لم تنفذ	
47	47.3	• اتخاذ إجراء تأديبي ضد الموظفين الذين لا يلتزمون بالميزانيات واتفاقيات التمويل مما يؤدي إلى تكاليف غير مؤهلة؛	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تنفيذ مذكرة التفاهم مشروط بموافقة أجهزة السياسة . بعد الموافقة، يتم تحميل بنود الميزانية في نظام ساب للتنفيذ. يتم تحرير الميزانيات بناءً على توافر الأموال والقيود المفروضة على اتفاقيات المنح . يتم التوقيع على شهادات توفر الأموال قبل تنفيذ الأنشطة . لا ينبغي أن يقتصر على موظفي الشؤون المالية حيث أنهم في نهاية السلسلة . يجب أن يخضع منسفو ومديرو المشروع للمساءلة.	لم يتم تقديم أي تحديث إضافي في نوفمبر/ديسمبر 2021 (ملاحظة: استخدم مكتب الرقابة الداخلية حالة يونيو 2021)	ديسمبر 2022	لم تنفذ	
47	47.4	• إجراء تحليل للنفقات غير المؤهلة والتماس الموافقات من أجهزة السياسة (من خلال عملية الميزانية التكميلية أو في ميزانية العام التالي) قبل تحميل تكاليف غير مؤهلة على أموال الدول الأعضاء.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	لا يوجد تحديث (لا يوجد رد)	لا توجد مستجدات		ديسمبر 2022	لم تنفذ
49	49.1	ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تأخذ في الاعتبار ما يلي : • تقديم التوجيه بشأن العملية أو التمويل المسبق لأنشطة الشركاء	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	تحديث إرشادات السياسة/ التعاميم في	تحديث سبتمبر 2021 تم صياغتها قبل نهاية		ديسمبر 2022	لم تنفذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء المتخذ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة حتى 31 ديسمبر 2021
					ديسمبر 2021 التي ستم صياغتها قبل نهاية عام 2021.	2021 تحديث نوفمبر 2021			
49	49.3	• وضع مبادئ توجيهية واضحة للسياسة بشأن معالجة نفقات السنة السابقة التي لم يتم الاعتراف بها بعد في دفتر الحسابات.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	يتم إدراجها في دليل المحاسبة قبل نهاية العام	لم يتم تقديم أي تحديث إضافي في نوفمبر/ديسمبر 2021 (ملاحظة: استخدم مكتب الرقابة الداخلية حالة يونيو 2021)		ديسمبر 2022	لم تنفذ
50	50.1	يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي : • ضمان الالتزام الصارم باتفاقيات وميزانيات الشركاء بحيث يتم تمويل الأنشطة من الموارد المخصصة من أجل زيادة الشفافية وسهولة إدارة أموال الشركاء.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	الميزانية 1. يتعارض استخدام موارد بخلاف ما تم تخصيصها مع المادة 10 من النظم واللوائح المالية . تحتوي المادة 59 من النظم واللوائح المالية الحالية على أحكام بشأن ما يجب القيام به في حالة الانتهاك . ومن أجل معالجة هذه المشكلة، تقوم مديرية الشؤون المالية بتنفيذ منظومة عمليات الأعمال في وظائفها الأربع وهي الميزنة والمحاسبة والإدارة المالية والسلام والأمن. يضمن تنفيذ وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها لنظام ساب تكبد النفقات على الأنشطة التي تمت الموافقة عليها في البداية فقط . إدارة السلم والأمن: يجري حاليا تنفيذ جميع الأنشطة وفقا للميزانية المعتمدة من قبل أجهزة السياسة . نخطط لوضع جميع مذكرات التفاهم مصممة بشكل مناسب مع إظهار أي قيود وإشارة ما يحدث	لم يتم تقديم أي تحديث إضافي في نوفمبر/ديسمبر 2021 (ملاحظة: استخدم مكتب الرقابة الداخلية حالة يونيو 2021)		ديسمبر 2022	لم تنفذ

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء المتخذ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة حتى 31 ديسمبر 2021
					للأموال غير المستخدمة في نهاية المشروع . ثم من الآن فصاعداً يتعين ضمان إشارة جميع مذكرات التفاهم إلى هذا الجانب.				
50	50.6	• وضع سياسة المفوضية ذات مبادئ توجيهية واضحة حول معالجة الأرصدة من حسابات الشركاء الخاملة/المغلقة حيث يبدو أن هناك سوء فهم بشأن متطلبات المادة 29 من النظم واللوائح المالية التي تنص على إغلاق الصناديق الخاملة من دفاتر الحسابات إلى حسابات إيرادات متنوعة؛	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	لا تتطرق النظم واللوائح المالية المنقحة إلى ذلك، ولكن سيتم إرسال مذكرة إلى مكتب المستشار القانوني ومديرية التخطيط الاستراتيجي للسياسات والرصد والتقييم لضمان احتواء جميع مذكرات التفاهم على بند يشير إلى مآل الأموال المتبقية في نهاية كل مشروع، أثناء فحص مذكرات التفاهم/العقود، وكذلك تلك التي تتعامل مع صناديق الشركاء في إدارة السلم والأمن وإدارة المخاطر في المؤسسة في يونيو 2021	تحديث ديسمبر 2021 هناك حاجة لتحديث النظم واللوائح المالية بشأن معالجة الأرصدة من حسابات الشركاء الخاملة/المغلقة	ديسمبر 2022	لم تنفذ	
50	50.8	• تشكيل فريق عمل للوصول إلى الشركاء الذين لديهم أرصدة طويلة الأمد مع مقترحات بشأن ما يجب فعله بالأموال غير المنفقة والحصول على الموافقات من هؤلاء الشركاء.	المالية والمحاسبة	الشؤون المالية	مراجعة الأرصدة المستحقة منذ فترة طويلة . تحديث نوفمبر 2021	لم يتم تقديم أي تحديث إضافي في نوفمبر/ديسمبر 2021 (ملاحظة :استخدم مكتب الرقابة الداخلية حالة يونيو 2021)	ديسمبر 2022	لم تنفذ	

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع/المجال	الجهة المعنية	الإجراء المتخذ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية/السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة حتى 31 ديسمبر 2021
52	52.1	يجب أن تنتظر مديرية البرمجة وإعداد الميزانية والمالية والمحاسبة في تعزيز ضوابط الميزانية من خلال ربط بنود الصندوق والميزانية بحسابات مصرفية معينة.	صندوق السلام	الشؤون المالية	حاليًا، يتم ربط بنود الميزانية والأموال في نظام ساب . تم تكوين النظام بطريقة لا يمكن استخدام بند ميزانية غير مرتبط بصندوق معين . ومع ذلك، لا يوجد ارتباط بين الصندوق والحساب المصرفي . ويرى قسم الميزانية أنه يجب ربط حساب دفتر الأستاذ العام بصندوق وأن دفتر الأستاذ العام سيتم ربطه بحساب مصرفي . وتأثير ذلك هو أنه قدم عدة طبقات من الضوابط الداخلية التي تضمن عدم وجود تحويل مباشر إلى حساب بنكي عند رفع المصروفات إلى صندوق معين مرتبط . سيتطلب التحكم في مستوى دفتر الأستاذ العام عنصر تحكم أساسيين للغاية في المراقبة؛	لم يتم تقديم أي تحديث إضافي في نوفمبر/ديسمبر 2021 (ملاحظة: استخدم مكتب الرقابة الداخلية حالة يونيو 2021)		ديسمبر 2022	لم تنفذ

الملحق 4: التوصيات التي تم إغلاقها أو تجاوزتها الأحداث

الرقم	الرقم الفرعي	التوصية	الموضوع / المجال	الجهة المعنية	الإجراء المتخذ من يونيو إلى نوفمبر 2021	ما هو قيد التنفيذ	الميزانية / السياسة المطلوبة	الموعد النهائي للتنفيذ	الحالة المؤكدة حتى 30 نوفمبر 2021
23	23.2	• يجب أن تضمن مفوضية الاتحاد الأفريقي تطابق أوامر الشراء ضمن ميزانية واحدة مع العقود.	قسم الشراء والسفر والمستودعات	قسم الشراء والسفر والمستودعات	كان تنفيذ هذه النتيجة مستحيلًا منذ البداية . تتقاضى الإدارات في كثير من الأحيان بنود الميزانية المختلفة لنفس الأنشطة عندما تكون الأموال شحيحة. وفي نظام ساب، لا يمكننا إنشاء صندوق واحد عبر بنود ميزانيات متعددة، لذا فنحن ملزمون بإنشاء نقاط بيع مختلفة لنفس الأنشطة عندما تختلف بنود الميزانية . ومع ذلك، هناك آليات تحكم لضمان الامتثال في استخدام بنود الميزانية الصحيحة من خلال التمويل.				مغلق

2022-06-20

Progress Report of the Chairperson of the AU Commission (AUC) to the Executive Council Through the Permanent Representatives' Committee (PRC) on the Implementation of Recommendations of the PWC Forensic and Performance Audit on AUC

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/10466>

Downloaded from African Union Common Repository